الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية — كلية الآداب والحضارة الإسلامية

قسنطينة — قسم التاريخ

رقم التسجيل: .....

الرقم الترتيبي: .....

أثر شركات الامتياز في الجزائر وتونس خلال القرنين 11ـ12هـ/17ـ18م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث

تخصص : العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الجزائر العثمانية ودول المغرب الكبير

إعداد الطالب : البشير مقدود

إشراف الدكتور : عبد المجيد قدور

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة	الجامعة الأصلية	الصفة
01/أ.د / احميدة عميراوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	رئيسا
02/ د/ عبد المجيد قدور	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة الأمير عبد القادر	مشرفا ومقررا
03/ أ.د أحمد صاري	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	مناقشا
04/ د/ خليفة حماش	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة الأمير عبد القادر	مناقشا

السنة الجامعية 1433 – 1434 هـ / 2012 – 2013

{{ إنّي رأيت أنّه لا يكتب أحدٌ كتاباً في يومه ؛ إلّا قال في غدِه : لو غُيِّر هذا لكان أحسن ، ولو زِيد هذا لكان يُستحسن ، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل ، ولو تُرك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر . وهو دليل على استيلاء النّقص على جملة البشر .}}

العماد الأصفهاني

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية — كلية الآداب والحضارة الإسلامية

قسنطينة — قسم التاريخ

رقم التسجيل: .....

الرقم الترتيبي: .....

أثر شركات الامتياز في الجزائر وتونس خلال القرنين 11ـ12هـ/17ـ18م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث

تخصص : العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الجزائر العثمانية ودول المغرب الكبير

إعداد الطالب : البشير مقدود

إشراف الدكتور : عبد المجيد قدور

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة	الجامعة الأصلية	الصفة
01/أ.د / احميدة عميراوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	رئيسا
02/ د/ عبد المجيد قدور	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة الأمير عبد القادر	مشرفا ومقررا
03/ أ.د أحمد صاري	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	مناقشا
04/ د/ خليفة حماش	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة الأمير عبد القادر	مناقشا

السنة الجامعية 1433 – 1434 هـ / 2012 – 2013

{{ إنّي رأيت أنّه لا يكتب أحدٌ كتاباً في يومه ؛ إلّا قال في غدِه : لو غُيِّر هذا لكان أحسن ، ولو زِيد هذا لكان يُستحسن ، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل ، ولو تُرك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر . وهو دليل على استيلاء النّقص على جملة البشر .}}

العماد الأصفهاني

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية — كلية الآداب والحضارة الإسلامية

قسنطينة — قسم التاريخ

رقم التسجيل: .....

الرقم الترتيبي: .....

أثر شركات الامتياز في الجزائر وتونس خلال القرنين 11ـ12هـ/17ـ18م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث

تخصص : العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الجزائر العثمانية ودول المغرب الكبير

إعداد الطالب : البشير مقدود

إشراف الدكتور : عبد المجيد قدور

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة	الجامعة الأصلية	الصفة
01/أ.د / احميدة عميراوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	رئيسا
02/ د/ عبد المجيد قدور	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة الأمير عبد القادر	مشرفا ومقررا
03/ أ.د أحمد صاري	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	مناقشا
04/ د/ خليفة حماش	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة الأمير عبد القادر	مناقشا

السنة الجامعية 1433 – 1434 هـ / 2012 – 2013

{{ إنّي رأيت أنّه لا يكتب أحدٌ كتاباً في يومه ؛ إلّا قال في غدِه : لو غُيِّر هذا لكان أحسن ، ولو زِيد هذا لكان يُستحسن ، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل ، ولو تُرك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر . وهو دليل على استيلاء النّقص على جملة البشر .}}

العماد الأصفهاني

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الإهـــداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

- **روح والدي الكريم، الذي لم يدّخر جهدا وأنفق علينا من ماله في سبيل طلب العلم رغم قلة ذات اليد.**
- **روح والدتي الكريمة التي غمرتني بفيض عطفها وحنانها.**
- **أفراد أسرتي الكريمة ، زوجتي وأبنائي : ساجدة ، إسراء ، والبطل أيوب حفظهم الله لي جميعا.**
- **كلّ من لم يخطّه قلمي، وفي قلبي له مكان.**

إليكم جميعا أهديكم باكورة أعمالي

البشير مقدود

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

شكر و عرفان

بادئ ذي بدء أشكر الله عزّ وجل على توفيقه لي في إنجاز هذا العمل المتواضع ،كما يسرّني أن أتقدّم بالشكر الجزيل والتقدير لأستاذي المشرف الدكتور عبد المجيد قدّور الذي لم يبخل عليّ بنصائحه وملاحظاته القيّمة وحرصه الشّديد على إخراج هذا العمل .

كما لا يفوتني أن أتقدّم بالشكر العميق لكل الأساتذة الكرام الذين شاركوا في تكويني والذين سهروا على إنجاز مشروع الماجستير في قسم التاريخ بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة ،كم ا أوجّه شكري إلى أعضاء اللّجنة المحترمة التي سأتشرّف بمناقشتها لمذكرتي إن شاء الله .

كما أُعرب عن امتناني الكبير لكل من ساندني وساعدني من قريب أو بعيد طيلة مشواري الدراسي ، وأخصُّ بالذكر عائلتي الكريمة وأفراد أسرتي ،ولا أنسى أيضا صديقي وأخي إدريس ساعي الذي أتمنّى له كل التوفيق ، فالشكر موصول لهؤلاء جميعا ؛ متمنّيا لهم كل الخير .

والحمد لله ربّ العالمين

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قائمة المختصرات

أ ـ المختصرات باللغة العربية :

الرمز	المعنى
ص	صفحة
ص ص	صفحات متتابعة
ج	جزء
تر	ترجمة
تح	تحقيق
ط	طبعة
د د ن	دون دار نشر
د ت ن	دون تاريخ نشر
م م د ب و ع ع	منشورات مركز الدراسات و البحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني

ب ـ المختصرات باللغة الفرنسية :

الرمز	المعنى
N. C.C	Conptoir du cap negre
S.D.P	Sant date publication
P	page
OP.CIT	Ouvrage precité
IBID	ibidem
TRA	tradiction
T	tome
V	volume

مقدّمـــة

إنّ التواجد العثماني و ظهوره كقوة في البحر الأبيض المتوسط خاصة في الحوض الغربي منه و تنامي قوّة الإسبان أدّى إلى ظهور علاقات دولية اكتست ملمح العداء و التصادم ، بهدف بناء كيان و نفوذ و اسع ، ما جعل دول المغرب العربي طرف تجاذب بين الدولة العثمانية ؛ هذه القوة من جهة ، و إسبانيا من جهة ثانية .

كما أنّ الوجود العثماني هذا أحدث علاقات خاصة مع فرنسا ، هذه العلاقات انعكست على الإيالات المغاربية (الجزائر و تونس خاصة) في مسار علاقاتهما الدولية مع الأوربيين ، التي تراوحت بين علاقات العداء و التصادم أثناء فترات الحرب ، وعلاقات سياسية و تعاون اقتصادي أثناء فترات السلم ، و لقد برزت هذه العلاقات في شكل معاهدات تجارية تجلّت مظاهرها في إنشاء شركات ذات طابع تجاري امتدت بنشاطها ما بين الإيالات المغاربية خاصة تونس و الجزائر نظرا لارتباطهما التاريخي والجغرافي لتصبح فيما بعد عنصرا بارزا و نقطة محورية في العلاقات الإقتصادية في البحر المتوسط ، رغم أنها طرحت اختيارا صعبا أمام إيالة الجزائر خاصة ،نظرا للظروف المتوترة التي كانت لا تزال الهجمة الصليبية الإسبانية تهدّد منطقة بلاد المغرب العربي وسواحله.

إنّ الدّارس لنشاط هذه الشركات بين ضفتي البحر المتوسط يلمس مدى حرص القائمين عليها في توسيع نقاط التعامل التجاري تحقيقا لأهداف و أغراض عدة ، كان لها الأثر الواضح على الإيالات المغاربية في مختلف النواحي خاصة الإقتصادية منها في علاقاتهما البينية ، منذ ظهور هذه الشّركات و حتى زوالها.

التعريف بالموضوع :

هذه العلاقات المغاربية الأوربية والفرنسية خصوصا كانت خلال العهد العثماني قد تركّزت أساسا في المجال التّجاري ، وكانت خطواتها العملية متمثلة في إنشاء شركات ذات امتياز خاص يميز نشاطها التجاري الواسع في الإيالة الجزائرية و يمتدّ حتى الإيالة التونسية للاستفادة من مختلف الثروات و الخيرات التي تزخر بها هاتين الإيالتين خلال هذه المرحلة .

و لتتبع النشاط التجاري و آثاره الاقتصادية على الإيالتين كان اختياري للموضوع ذي الطابع الاقتصادي الذي أعتقد أنه ذو أهمية يهدف إلى معرفة الجوانب الخفية لهذه الشركات التي اعتبرت هذه المعاهدات و الالتزامات أو الاتفاقيات بين العثمانيين و فرنسا سلاحا تشهره (هذه الشّركات) ضد الإيالة الجزائرية والتونسية حفاظا على المصالح الفرنسية فكان الموضوع موسوما بـ :

" أثر شركات الامتياز في الجزائر و تونس خلال القرنين 11ـ12هـ /17ـ18م"

نتعرّف من خلاله على مختلف الأسباب التي أدّت إلى إنشاء هذه الشركات و أهدافها المختلفة والمؤسسات التابعة لها ومجال نشاطها و الصعوبات التي واجهت هذه الشركات في مزاولة نشاطها بالإيالتين ، و أهم الأسباب والعوامل والظروف التي أدّت إلى انهيار هذه الشركات لنقف بعدها على الآثار الإقتصادية المترتّبة لهذا النشاط على الإيالتين (الجزائر و تونس) خلال فترة مجال الدراسة .

دواعي اختيار الموضوع :

إنّ من أهمّ دوافع اختيار هذا الموضوع ما يلي :

* معرفة الدوافع الخفيةلإنشاء شركات الإمتياز و ظهورها في الإيالات المغاربية (الجزائر و تونس).
* تتبع الآثار الاقتصادية على الإيالتين الناتجة على نشاط هذه الشركات.
* إضافة عمل علمي و معرفي يتناول الجوانب الاقتصادية للحياة العامة في الإيالتين خلال العهد العثماني
* تحديد أوجه التشابه و الاختلاف بين الإيالتين في جوانبها الاقتصادية خلال العهد العثماني.
* إظهار العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال نشاط هذه الشركات.

الإطار الزماني و المكاني للدراسة :

الإطار الزماني لموضوع الدراسة يمتد بين القرن السابع عشر و الثامن عشر ميلادي والسبب في ذلك أنّ هذه الفترة كانت فترة ازدهار للشّركات التّجارية العالمية وفترة تنافس بين الشّركات الفرنسية في حدِّ ذاتها للحصول على موطئ قدم لها في المنطقة ، وقد جعلتُ لذلك بعض التواريخ المفصلية أهمها:

1536_معاهدة الإمتيازات الأولى التي عقدت بين الدّولة العثمانية وفرنسا ممثّلة في السلطان سليمان القانوني والملك الفرنسي فرانسوا الأول.

1619_عقد أول معاهدة جزائرية فرنسية نتيجة لهذا التقارب الفرنسي العثماني .

1628 – المعاهدة المبرمة بين الجزائر و فرنسا ، و التي نصّت على التعاون و التفاهم بين البلدين.

1679_عقد معاهدة إمتياز استغلال الباستيون.

1714 – تجديد المعاهدة السابقة والمهم فيها هو توقيع باي قسنطينة المسؤول المباشر على منطقة الإمتيازات، و المتضمنة للمادة 07 التي كان لها الأثر الكبير على الجزائر.

1741 – هو تاريخ إنشاء الشّركة الفرنسية المسمّاة : الشركة الملكية الإفريقية بعد صدور الظّهير الملكي

1791 – بداية تراجع و انهيار الشّركة الملكية الافريقية بعد اندلا ع الثّورة الفرنسية .

1801- بداية تحوّل النّشاط التجاري من الشّركات الفرنسية إلى المؤسسات و الشّركات الأخرى خاصّة البريطانية منها.

أمّا الإطار المكاني فهو الإيالة الجزائرية و التونسية ،خاصة السّواحل الشرقية للجزائر والسواحل الغربية لتونس لما تميزت به هذه المنطقة من حركية تجارية و اسعة قامت به هاته الشّركات و مؤسساتها المختلفة خلال هذه

المرحلة ، ونظرا كذلك لغنى هذين الاقليمين بمختلف الثروات الزراعية منها والبحرية على السواء إضافة إلى نقاط التشابه التي تجمعهما وفوق هذا الموقع الاستراتيجي للمنطقة.

الإشكالية المطروحة :

الخطوات العملية لهذه الإمتيازات –كما سبق – كانت ظهور شركات ذات طابع تجاري امتدّ نشاطها و نفوذها بين الإيالات المغربية خاصة تونس و الجزائر ،تمتّعت بجملة من الإمتيازات ، وقد طرحت مسألة تطبيق هذه الإمتيازات اختيارا صعبا ،و قضية مستعصية في ظل ال ظّروف المتوتّرة التي ميّزتها المرحلة بازدياد الهجمة الصّليبية الإسبانية على بلاد المغرب، وازدادت تعقيدا بعد توسّع و نمو هذه الإمتيازات على حساب المصالح الحيويّة للدّولة العثمانية عموما و الجزائر خصوصا ، و هو ما أدّى بنا إلى طرح الإشكالية العامة لموضوع الدراسة :

ما هي الآثار و التداعيات الإقتصادية على الجزائر و تونس جرّاء نشاط شركات الامتياز الفرنسية خلال القرنين 17 و 18م ؟

منهج الدراسة :

إنّ ماياناسب دراسة هذا الموضوع هو المنهج التّاريخي الوصفي الاستقرائي الذي يحدّد أهمّ هذه الشّركات ويصف نشاطاتها المختلفة بالاضافة إلى المنهج الاستقرائي لاستخراج تلك الآثار الإقتصادية الناتجة عن نشاط هذه الشّركات في الجزائر وتونس خلال فترة مجال الدراسة .

وقد اعتمدت في دراستي للموضوع على الخطة الآتية :

مقدمة : تعرّضت فيها إلى التّعريف بالموضوع و دواعي اختياري له ،و إلى بعض الدراسات السابقة مرفقة بالإشكالية المطروحة والمنهجية المتّبعة في إنجازه ،وتطرّقت فيها للتعريف ببعض مصادر الموضوع ومراجعه.

الفصل التمهيدي : تناولت فيه الظهور العثماني في البحر الأبيض المتوسط والخطوات العملية لانتصاب الحكم العثماني في الجزائر وتونس ،ثم عرّجت إلى المجال الجغرافي للدراسة وأهمّيته الإقتصادية .

الفصل الأول : ذكرت فيه دوافع التّقارب الفرنسي العثماني ، ثم بدايات ظهور الإمتيازات وأهمّ معاهدات الإمتياز التي عقدتها كل من تونس والجزائر مع فرنسا ،و انعكاس هذه المعاهدات وكذا التقارب العثماني الفرنسي على الإيالتين .

الفصل الثاني: خصصته للحديث عن الشّركات الفرنسية التي ظهرت في الإيالتين خلال فترة موضوع البحث والنشاط الواسع الذي قامت به فيها .

الفصل الثالث : ركّزت فيه على مختلف الآثار الإيجابية والسّلبية لنشاط هذه الشّركات على الإيالتين إضافة إلى عوامل وظروف زوال هذه الشركات ومصير الإمتيازات في الإيالتين .

الخاتمة : ذ كرت فيها ما توصّلت إليه من نتائج من خلال دراستي لهذا الموضوع .

الدّراسات السابقة المتعلقة بالموضوع:

ممّا تجدر الإشارة إليه هو وجود دراسات علمية هامّة لا يمكن للباحث في هذا الموضوع الاستغناء عنها أو تجاهلها ، و لقد وجدت فيها عونا و سندا لي كبيرين ، و من أهمها :

عائشة غطّاس : **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السّابع عشر** ، مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ،جامعة الجزائر ، ذكرت الباحثة فيها أهمّ الشّركات الفرنسية التي ظهرت بالجزائر خلال القرن السابع عشر.

عبد المجيد قدّور : **الجالية الفرنسية ودورها الإقتصادي والسياسي في الجزائر آواخر العهد العثماني(1750م _1830م)** ، بحث مقدّم لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث ، بجامعة الأمير عبد القادر تناول الدكتور فيها نشاط الجالية الفرنسية بالجزائر وأماكن وجودها ،ذاكرا فيها أهمّ الشّركات ، والدّور الفرنسية التّجارية التي ظهرت بالجزائر خلال القرن الثامن عشر.

الصّادق بوبكر : **إيالة تونس في القرن السّابع عشر وعلاقتها التجارية مع موانئ البحر الأبيض المتوسط (مرسيليا ، ليفورنة)** ، تناول في دراسته هذه ؛ الأوضاع الإقتصادية لتونس خلال القرن 17م والعلاقات التّجارية التي ربطت الإيالة بفرنسا معرّجا على أهم الشّركات الفرنسية التي ظهرت في تونس خلال هذه الفترة ، و هي باللّغة الفرنسية كما وضع لها ملخّصا قيّما باللّغة العربية .

التعريف بأهم مصادر و مراجع الدراسة :

أ)– الوثائق الأرشيفية:

1) المجموعة رقم 1641 بالمكتبة الوطنية الجزائرية و تمثل أساسا جملة من الرسائل أغلبها من بايات الشرق الجزائري (منطقة الإمتيازات) إلى وكيل الباستيون في القالة ،غير أنّ معظمها غير أصلية بل منقولة عن أصول مفقودة ،و كثير منها من غير تاريخ ،وأفادتنا في استخراج بعض المعلومات منها: العلاقات التي تربط هؤلاء البايات و القائمين على مؤسسات الشّركات الفرنسية (الباستيون).

وقد استرشدت في الاطلاع على محتوى هذه الوثائق الأرشيفية بكشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية للأستاذ الدكتور خليفة حمّاش ،الصادر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية سنة 2010.

2) بعض الدفاتر من الأرشيف الوطني التّونسي مثل الدفتر 129 ،حيث تذكر ص (3) منه مداخيل وكلاء الباي من مبيعات الصّوف الذي أُتي به من الجزائر وتمّ بيعه في تونس ،وهو بذلك يثبت مدى وجود علاقة تجارية بين الإيالتين ؛ نظرا للطلب المتزايد من طرف هذه الشّركات على مادة الصّوف غير أنّها ـ أي الدفاترـ لا تذكر مصير هذه المواد القادمة من الجزائر .

ب) المصادر العربية :

1) ابن أبي الضياف : **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان** (ط 2)، الدار التونسية للنشر تونس 1977 ،ج2 : اعتمدت على الجزء الثاني منه لأنّه يؤرخ للعهد العثماني بالإيالة التونسية ،ويتناول الكتاب بعض الإشارات إلى علاقة الإيالة بفرنسا ،وكذلك علاقتها بجارتها الجزائر .

2) القيرواني محمد أبي القاسم المعروف بـإبن دينار : المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس (ط 1) ، مطبعة الدولة التونسية 1870 م : يعتبر هذا المصدر من أهم المصادر التي تمدّنا بمعلومات حول تونس في القرن 17 م.

ج) المصادر المعرّبة :

1)جون اندريه بايسونال: _ الرحلة إلى تونس 1724م : يصف فيها هذا الطبيب الرحّالة الحياة الاجتماعية و الإقتصادية للإيالة التونسية خلال القرن 18 م ،وسجّل مختلف الملاحظات بدقّة إلا أننا نلمس مدى رغبته في العمل على استفادة فرنسا من خيرات هذه الإيالة .

2)ج.أو. هابنسترايت : الرحلة إلى الجزائر و تونس و طرابلس 1732م : وصف هذا الطبيب الألماني أيضا الحياة الاجتماعية و الاقتصادية في الإيالات المغاربية ،كما تطرّق إلى عمليات صيد المرجان ونشاط الشركات الأجنبية في سواحل هذه الإيالات .

ج) المصادر الأجنبية :

1) مراسلات بايات تونس وقناصل فرنسا مع البلاط الفرنسي خلال القرن–12هـ /17–18م"

Engéne Plantét: Corréspondances des consuls france avec la cour de france (1577/1830)

ويتضمن(3) أجزاء ،وقد سمح لنا بتتبّع تطورات العلاقة بين البلدين من الناحية الاقتصادية .

المراجع :

أ) العربية :

ـ **محمد العربي الزبيري :التجارة الخارجية للشرق الجزائري** : سلّط فيه المؤلف الضوء حول النشاط التجاري الواسع لهذا الإقليم مع الخارج سواء المجاورة أو الأوربية وقد أفرد جزءا من كتابه حول التبادل التجاري مع أوربا، ودور الشركات الفرنسية خصوصا في ذلك .

ـ **جمال قنّان : معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619–1830)** : تحدّث صاحب هذا الكتاب بإسهاب عن المعاهدات و الإمتيازات وبيّن بعض مساوئها وموقف الجزائر منها .

ب) الأجنبية :

بول ماصون :تاريخ المؤسسات و التجارة الفرنسية في أفريقيا الشمالية.

Paul Masson : histoire des établissements et du commèrce dans l' Afrique barbarésque (1560 / 1793).

و هو مرجع مهمّ في تتبّع تطوّر العلاقات التجارية بين (الجزائر ،تونس) وفرنسا إذ يحتوي معلومات قيّمة حول أصول الإمتيازات بالبلدين و المراحل التي مرّت بها ،غير أنّنا نلمس فيه بعضا من التحامل و التعصب لبلده الأم .

لا يخلو أيُّ مجهود يخصّ البحث العلمي من صعوبات .ومن أهمّ الصعوبات التي اعترضتني خلال فترة البحث هو عدم تمكني من الاطّلاع على جميع الوثائق الأرشيفية الأصلية والدفاتر المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية الموجودة في الأرشيف الوطني التونسي لاعتمادها في الدراسة ـ رغم سفري إلى تونس ــ و ذلك لقصر إقامتي بها ، إضافة إلى عدم تمكّني من الإطّلاع على بعض الوثائق الأرشيفية المحفوظة في أرشيف قسنطينة نظرا لما لاقيته من صعوبة في ذلك وحتى عدم التجاوب أو التفهّم لطبيعة الموضوع .

كذلك من بين الصعوبات التي واجهتني قلّة المراجع العربية التي تناولت الموضوع مباشرة أو بصورة معمّقة ، كذلك مشكل الترجمة فكثير من المراجع التي اعتمدتها كانت باللغة الفرنسية مما جعلني أستغرق مدة أطول في إنجاز الموضوع والاستعانة بأساتذة اللغة الفرنسية في ذلك.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أتقدّم بالشكر الجزيل إلى كل من قدّم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد وساندني في إنجاز هذا العمل ،وأجُلُّ بالتقدير أعضاء لجنة المناقشة ،وأخص بالذكر أستاذي الدكتور عبد المجيد قدور الذي لم يدّخر جهدا في توجيهي ونصحه ،بل وحرصه الشديد جدّا عليّ لإنجاز هذا العمل والتصويبات التي قدّمها فألف شكر له.

وختاما فإن أصبت في شيء من هذه الدّراسة فمن الله عز وجلّ وعونه، وإن كان غير ذلك فحسبي أنّي اجتهدت وحاولت في ذلك .

والله الموفّق والهادي إلى طريق الحق والصواب.

الطالب : البشير مقدود

وادي سوف في:2013/12/27م

الفصل التمهيدي

- العثمانيون و البحر الأبيض المتوسط
- انتصاب الحكم العثماني في الجزائر و تونس
- المجال الجغرافي للدراسة و أهميته الاقتصادية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1 ـ العثمانيون والبحر الأبيض المتوسط :

الوجود العثماني في غرب البحر المتوسط مرتبط بقضية المسلمين بالأندلس وحملات الطرد والتنكيل التي تعرّضوا لها بعد سقوط غرناطة أواخر القرن 15م[1]، ولم يجد هؤلاء الضعفاء من ملجأ قريب لهم سوى بلاد المغرب التي كانت تعيش وضعا سياسيا واقتصاديا لا يختلف عمّا كانت تعيشه معاقل المسلمين بالأندلس .

وإنّ هذه الوضعية المتدهورة التي كانت عليها منطقة بلاد المغرب اعتبرها المحرضون الأسبان الفرصة المواتية لإنجاح مشاريعهم المعَدَّة سلفاً ، فاشتدت هجمة هؤلاء والتي كانت مُدَعَّمَة بمباركة الباباوات لها [2] ، وقد استطاعت هذه الهجمات تحقيق بعض أهدافها وذلك باحتلال العديد من المدن الساحلية لبلاد المغرب على غرار مدينة مليلية 1497م ، والمرسى الكبير 1505م ، ووهران 1509م [3] ،والكثير من المدن الحصينة على طول سواحل بلاد المغرب ، وأرغموا حكامها على الخضوع لسلطتهم أو السماح لهم بإقامة قواعد بحرية [4]،كما نجح الأسبان أيضا في احتلال مستغانم ، تنس ، دلّس ، شرشال ، وبجاية ، وختمت إسبانيا امتدادها الصليبي بطرابلس [5] ،ولم يكبح جماح هؤلاء الغزاة أو يفسد خططهم سوى ظهور الأتراك وتدخلهم السريع ، فقد أصبح سكان أغلب هذه المدن يدين بالولاء للأتراك، وكما كان الأمر للأسبان فإنّ البرتغاليين استطاعوا احتلال مدن أخرى قبل ذلك ، مما يبيّن مدى التنافس بينهما في مدّ نفوذهما بالمنطقة .

وفي ظروف صعبة كالتي عاشها مسلمو الأندلس،يضاف لها ظهور خطر القراصنة الأوروبيين في البحر المتوسط، ظهرت قوة الأخوين عروج وخير الدين متنقلة في العروض الغربية للبحر المتوسط منجدة المستضعفين من المسلمين ، وعملت على نقلهم إلى سواحل بلاد المغرب ، وتمكنوا من ذلك بعد الحصول على موطئ قدم على هذه السواحل من خلال التعاقد ودّيا مع الملك الحفصي (أبي عبد الله محمد الحفصي) [6]

– يقول خير الدين في ذلك : (...كنت أنا وأخي ويحي رئيس، وركب كل منّا سفينة وأتينا تونس فدخلنا على السلطان وقدمنا له الهدايا ثم قلنا له : نريد أن تتفضل علينا بمكان نحمي به سفننا بينما نقوم بالجهاد في

---

[1] ـ محمد دراج : الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الأخوة بربروس (1512 – 1543) ،ط 1 ، 2012 ، شركة الأصالة للنشر والتوزيع،الجزائر،ص:176.

[2] ـ يحي بوعزيز : علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا (1500–1830)، د.ط، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ،الجزائر1985،ص:10.

[3] ـ بارك هذه الحملة البابا "إسكندر بورجيا"

[4] ـ إسماعيل أحمد ياغي : الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط 1 ،1996منشورات مكتبة العبيكان،الرياض م . ع. السعودية. ص : 66.

[5] ـ بالقاسم نايت بالقاسم : شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل1830م، ط1،1985،منشورات دار البعث قسنطينة ، ص : 57.

[6] ـ عبد الرحمن الجيلالي : تاريخ الجزائر العام،ط1، 1955 ،المطبعة العربية،الجزائر،ص : 176.

سبيل الله وسوف نبيع غنائمنا في أسواق تونس فيستفيد المسلمون من ذلك وتنتعش التجارة كما ندفع لخزينة الدولة (8/1) ما نحوزه من الغنائم، فأجابهم سلطان تونس قائلا :(إنّ ما تقوله معقول جدا فأهلا وسهلا بكم البلاد بلدكم...)[1]

نزل الأخوان بجزيرة (جربة) [2] ثم (حلق الوادي) [3] بتونس فانتشرت سمعتهما وأصبحت سطوتهما مهابة في عرض البحر الأبيض المتوسط ، ولاشك أنّ التسهيلات التي قدّمها السلطان الحفصي لكل من عروج و خير الدين لها أهمية كبيرة على مستقبل الأحداث في المنطقة بامتلاكهما قاعدة قريبة من مسرح عملياتهما في سواحل بلاد المغرب وكذا الشواطئ الإسبانية والإيطالية ، فأصبحا محطّ الأمل والرجاء للمسلمين قاطبة في بلاد المغرب [4].

كان التجار العثمانيون يجوبون البحر الأبيض المتوسط بصفة منفردة [5] ، وقد انتشر اسم عروج في سواحل سواحل إفريقيا ينشر الرعب والخوف في قلوب أعدائه من القراصنة أو المعتدين الأسبان ،وكانت معظم السفن المسيحية تستسلم فور سماع اسم الإخوة بربروس [6] ، ولاشك أنّ المجال البحري للدولة العثمانية في البحر الأبيض المتوسط في ما يتعلق بشمال غرب إفريقيا هو الساحل الذي ظل القاعدة الرئيسية للنفوذ العثماني حيث سيطر العثمانيون على طرابلس الغرب (ليبيا) ، وفي تونس وبعد تَمكُّن العثمانيين من طرد الأسبان منها ، بسطوا سيطرتهم على كل مراكز الساحل مثل المهدية،حلق الوادي 1574م ، أمّا في الجزائر فقد أخضع العثمانيون كل الساحل، والمدن المطلّة عليه بحيث كان لها دور كبير في عمليات الجهاد البحري، والسيطرة على البحر المتوسط ،غير أنّه لا يمكن إغفال الدور الذي أدّته المدن الأخرى وهو ما يفسّر الصراع المستمر بين العثمانيين و الأسبان [7] وتركيز العثمانيين في السيطرة على هذه المدن الساحلية يعود إلى موقعها الاستراتيجي الممتاز، فشكّلت بذلك لهم قواعد دفاعية عسكرية،إضافة إلى ذلك أهمية هذه المدن اقتصاديا ودورها التجاري مع دول أوروبا ، وبإشراف العثمانيين على هذه المدن والمناطق البحرية في شمال إفريقيا تمكنوا من الربط بين جميع ممتلكاتهم في القارات الثلاث (إفريقيا آسيا أوروبا) . هذه المدن الساحلية كانت مدعومة بموانئ ذات أهمية اقتصادية وتجارية .

---

[1] ـ خير الدين بربروس : مذكرات خير الدين بربروس،تر، محمد دراج،الأصالة للنشر والتوزيع،ط1،2010،الجزائر،ص : 46.

[2] ـ جربة :جزيرة على خليج قابس تشتهر بزراعة الحبوب وصيد الأسماك .

[3] ـ حلق الوادي:بلدة ومرفأ على المتوسط مركز تجاري مهم.

[4] ـ جمال قنان : معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619–1830)،المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار،د ط ،2007 ،ص : 20

[5] ـ محمد درّاج : الدخول العثماني إلى الجزائر ،مرجع سابق،ص:178

[6] ـ عزيز سامح ألتزالأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا،تر، محمد علي عامر،ط1، 1989 ،دار النهضة العربية،بيروت ، لبنان ص ص : 47–45 .

[7] ـ د.مصطفى الغاشي:"البحر المتوسط في الإستراتيجية العثمانية خلال القرن 16م"،مجلة التاريخ العربي،العدد:25، 2003،كلية الآداب ،تطوان المغرب ،ص : 85

إنّ الوظائف المختلفة لهذه المدن والتي أُعْتُبِرت كقواعد بحرية ، كانت كلها تؤكد الوجود العثماني في البحر الأبيض المتوسط التي كانت أولويتها للأعمال العسكرية نظرا لأطماع الإسبان وحلفائهم فهي بذلك تختلف عن القواعد بشرق المتوسط المهتمة بالتجارة [1] ؛ وبذلك فقد فكّر العثمانيون جدّيا بالاستقرار وإلحاق أجزاء من هذه المنطقة بدولتهم.

2- انتصاب الحكم العثماني في الجزائر وتونس :

أ/ الجزائر :

الهجوم الإسباني على بلاد المغرب لم يكن في غالبه يحمل مضامين اقتصادية بل كان هدفها الرئيس الانتقام من المسلمين،ولاشكّ أنّ وصايا الملكة إيزابيلا [2] التي كان لها الدور في مواصلة هذه الهجمات والحملات حتى بعد وفاتها تؤكد ذلك، وقد اشتدّ الصراع بين المغاربة والأسبان خاصة بعد استقرار الأندلسيين المهجّرين في سواحل بلاد المغرب [3] ، وأثناء هذه الظروف ظهر الإخوة بربروس ،ويُجمع عدد من المؤرخين أنّ الكثير من البحّارة الأتراك كانوا يجوبون البحر المتوسط بمبادرة فردية مدافعين عن موانئ شمال إفريقيا ضد هجمات الغزاة الأوروبيين ،وبالنظر إلى الدور الدفاعي الذي كان يقوم به هؤلاء البحّارة صار الأهالي ينظرون إليهم على أنهم أبطال ومدافعون عن المسلمين [4] . ولاشكّ أنّ الأعمال الوحشية التي ارتكبها الأسبان ضد المسلمين ولّدت لدى عروج وخير الدين الرغبة في خوض المغامرة بالعمل على إنقاذ مَنْ بقي مِن المسلمين [5] ، وفي هذا يذكر "خير الدين" في مذكّراته ما يلي: (...في الوقت الذي كان فيه بيري رئيس في اسطنبول خرجتُ أنا وأخي في عشرة مراكب وكان مقصدنا الذهاب إلى مضيق سبته "جبل طارق"على أن نمرَّ بالأندلس لنقوم بإنقاذ من نقدر عليه من إخواننا في الدين..)[6]،غير أنّ ظهور الأخوين بربروس في غرب البحر المتوسط اختلف عن ظهور ظهور الأتراك الآخرين الذين سبقوهم سواء من حيث سبب المجيء أو النتائج المترتبة على ذلك [7].

إنّ الأعمال التي قام بها عروج وخير الدين أكسبتهما سمعة كبيرة وأصبح اسمهما يتردد في سواحل وموانئ البحر الأبيض المتوسط ممزوجا بشيء من الخوف والإعجاب ، لذا فكّر أَهْلُ بجاية بالاستنجاد بهما لطرد

---

[1] ـ المدن والقواعد العسكرية الموجودة على البحر الأحمر،والبحر الأسود،وبحر مرمره و ايجة،وكل المناطق التي تسيطر عليها الدولة العثمانية.

[2] ـ الملكة إيزابيلا (1451-1504م) ، والملقبة بـ ((الكاثوليكية)) ملكة قشتالة في أيام ملكها اكتشف ((كريستوف كولومبس)) قارة أمريكا .

[3] ـ عزيز سامح ألتر : الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا، مرجع سابق، ص ص : 17-18 .

[4] ـ محمد دراج : مرجع سابق،ص:178.

[5] ـ أمبارك الميلي : تاريخ الجزائر في القديم والحديث،ج3،مكتبة النهضة الجزائرية،(د ط)،1964،ص : 134.

[6] ـ خير الدين بربروس : مصدر سابق، ص : 67.

[7] ـ محمد دراج : المرجع السابق،ص:186.

الإسبان وكان ذلك في 1512م، حيث قابل وفد من هذه المدينة خير الدين حاملين رسالة يطلبون فيها العون والاستنجاد للتخلص من يد الإسبان وأهم ما جاء فيها (... إن كان ثمة مغيث فليكن منكم أيها المجاهدون ... فها نحن نضعُ أمرنا بين أيديكم ... فَتَفضَّلُوا بتشريف بلدنا ..)[1].

بعد وضع خطة محكمة لفتح المدينة استطاع خير الدين فتح حصن مدينة بجاية ليتمّ بعد ذلك فتح المدينة ، ليسارع بعدها شيوخ وقُوَّاد المنطقة لمنح الولاء والطاعة لسلطة خير الدين[2].

إنّ الأوضاع المضطربة للمدن الجزائرية في خلال هذه المرحلة كان لها الأثر الواضح في خروج أهلها عن طاعة الزيانيين ومنها عن مدينة الجزائر التي بقيت تحكمها هيئة من الثعالبة ، ثمَّ آل الأمر في حكمها إلى أولاد سالم وبسبب التضييق على الأهالي من خلال الضرائب و الإهانة والذل ، تنادوا بخير الدين لحماية بلدهم ومبايعته كأمير على بلاد الجزائر [3] ، كذلك الأمر أيضا بالنسبة لمدينة تلمسان التي أعدّ خير الدين لها جيشا للزحف عليها وتمّ تحريرها من الإسبان الذين تمكنوا من استعادتها بمساعدة حاكمها "أبي حمو" الموالي لهم ، وقد لقي "عروج" حَتْفَهُ بعد دفاع مستميت عن المدينة وكان ذلك في شهر ماي 1518م.

إنّ حادثة استشهاد "عروج" كانت لها الأثر البالغ في نفس خير الدين الذي قرّر ملاحقة الإسبان والتضييق عليهم والسير في الطريق الذي سلكه أخوه ، يقول خير الدين (... عندما وصل خبر استشهاد أخي ... قرّرت أن أعيش لغاية واحدة هي المضي في نفس الطريق الذي سار فيه أخي... التضييق على الكفار في أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط ..) [4]، إضافة إلى ذلك إلحاح أهل الجزائر على خير الدين بالبقاء[5].

إنّ الغاية التي سطَّرهَا خير الدين تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد لإيجاد سند وقوة تؤيده وتدفعه نحو تحقيق ذلك ، فَأَوْفدَ خير الدين أقرب رجاله وأوثقهم "حاجي حسين آغا" إلى السلطان سليم خان [6] ،كما أنّ أهالي الجزائر أرسلوا رسالة إلى هذا السلطان ، وغرضها ربط الجزائر بالدولة العثمانية [7]؛ هذه الرسالة التي كانت تفيض تفيض بالولاء للدولة العثمانية ، فسارعَ السلطان بالاستجابة لطلب أهل الجزائر حيث سلَّم إلى "حاجي

---

[1]ـ خير الدين بربروس : مصدر سابق ، ص : 67.

[2]ـ خير الدين بربروس : المصدر نفسه ، ص : 72.

[3]ـ عبد الرحمن الجيلالي : تاريخ الجزائر العام،مرجع سابق،ص ص : 294-295.

[4]ـ خير الدين بربروس : نفسه ، ص : 93.

[5]ـ علي محمد محمد الصلابي : الدولة العثمانية،عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار الجوزي ،ط1القاهرة ،1995، ص : 375.

[6]ـ سليم خان أو سليم الثاني : هو تاسع السلاطين العثمانيين (1512-1520م) قضى على دولة المماليك في مصر "موقعة مرج دابق"1516 م وفتح سوريا ومصر .

[7] ـ الرسالة مؤرخة في أوائل ذي القعدة 925هـ/نوفمبر 1519م، ينظر عبد الجليل التميمي : المجلة التاريخية المغاربية العدد (06) جانفي 1976،ص ص : 116-120.

حسين آغا" فِرمانًا [1]،ورد فيه تعيين خير الدين برتبة "بيلر باي" على الجزائر كما سلّمه سيفًا وخِلْعَة مذهّبة وراية الإمارة . (...سُلّم هذا السيف لخير الدين باشا ليتقلّده بعزة وشرف ... دعواتي لكم أن يتولاكم بنصره وأن يبيّض وجوه جميع خدمي المجاهدين بالجزائر في الدارين..) [2].كما أذِن بصرف الخطبة والسكّة إليه وقد فرح بذلك فرحا شديدا وبهذا صارت الجزائر إيالة عثمانية وذلك بعد عودة الوفد من إسطنبول حوالي 962هـ/ 1520م وأصبح ما يعرف بالجزائر العثمانية . [3]

ب/ تونس :

حكمت الدولة الحفصية تونس والمعروفة بالمغرب الأدنى مايزيد عن 300 سنة [4]، وتميّزت بخصوصية الأسبقية في الانفصال عن الدولة الموحدية نتيجة الضعف الذي شهدته هذه الأخيرة ، وقد عرفت الدولة الحفصية خلال عمارتها قوة ومنعة حتى صارت تنافس الحواضر الإسلامية الأخرى ، غير أنّها عجزت على توحيد بلاد المغرب الإسلامي ، ثم شهدت تونس مرحلة ضعف ، وقد حاولت عبثا مجابهة عوامل الضعف الذي كان من أهم مظاهره :

* بروز ملامح العداء والنفور بين الرعية والحكّام الحفصيين.
* ضعف الحكّام في العهود الأخيرة ، واشتغالهم بالصراعات الداخلية.
* ظهور الخطر الإسباني ، وتمكّنه من التواجد على الساحل التونسي.

وهو ما جعلها محل صراع (حفصي إسباني ، عثماني)بسبب هذا الضعف والاضطراب الذي حلّ بها، والأمر الذي جعل خير الدين يعزم على امتلاك تونس [5] فنازل تونس وأخذها لِيَفِرَّ منها الحسن الحفصي [6] ودخل خير خير الدين إلى تونس وكان ذلك في 941هـ (1534م) [7] ، وتوجّه الحسين إلى إسبانيا مستنجدا بملكها شارلكان الذي أجابه لندائه " ولما تمكّن خير الدين من تونس جاءت عمارة من بلاد النصارى استنجد بها الحسن ." [8]

---

[1]ـ فرمان : كلمة فارسية الأصل ومعناها الأمر وكانت تستعمل في الدولة العثمانية للأوامر السلطانية أو مايسمى بالمراسيم الملكية.

[2]ـ خير الدين بربروس : مصدر سابق، ص : 97.

[3]ـ خليفة إبراهيم حماش : العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي مابين (1798–1830) : رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، إشراف : د. خليل عبد الحميد عبد العال،جامعة الإسكندرية،كلية الآداب قسم التاريخ (1408–1988)،ص : 30.

[4] ـ عمّرت الدولة الحفصية مابين (1229م/626هـ – 1573م/978هـ) .

[5]ـ حسن حسني عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس: الدار التونسية للنشر، تونس (د ط)،1983،ص : 152.

[6] ـ الحسن الحفصي : هو أبو محمد الحسن بن المسعود حكم تونس مابين (932هـ – 941هـ) .

[7]ـ قاسم أحمد:إيالة تونس العثمانية على ضوء فتاوى ابن عظوم (1574–1600)،منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات،زغوان تونس 2004،ص : 72 .

[8] ـ ابن أبي دينار : المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس،تحقيق وتعليق محمد شمام،المكتبة العتيقة ،تونس ،ط3، 1967م، ص : 163.

ونزل الإسبان منطقة "حلق الوادي" ودخلوا تونس التي أُسْتُبيحت الأعراض بها وأُنْتُهِكَت حرمة المساجد والجوامع فيها ومنها جامع الزيتونة، وبدّدوا ما فيه من نفائس المخطوطات [1] ، وأمَّا خير الدين فلم ينجح في الدفاع عن تونس رغم محاولاته فولّى وجهه نحو الجزائر هو ومن معه إلى أن وصل بلد العناب وترك تونس لصاحبها الذي وقّع معاهدة مع المحتلين في صفر 942 هـ / جويلية 1535م الذين أملوا شروطهم الظالمة ، وقد أباح البلد لهم مدة ثلاثة أيام [2] بين سبي ونهب وسفك للدماء ، غير أنّ هذه الشروط لم يقبلها مَن نَجَا من هذه الواقعة ،وتعاونوا مع أبي العباس أحمد بن الحسن الحفصي(حميدة) [3] ،ودخلوا تونس وأمسكوا بالحسن بالحسن وسُجن مدة ثم سُمِلَتْ عيناه ، كنوع من أنواع العقاب ومكث مدة بالقيروان وتوفي سنة 942هـ/1535م [4] ، غير أنّ المصادر لم تذكر لم أعرض عنه الإسبان ؟ ولماذا لمْ يتدخلوا لإنقاذه وإعادته لسلطته؟.

كان السلطان الحفصي "أحمد بن الحسن" في نزاع خفي مع إخْوَتِه خاصة مع الذي يعمل على انتزاع بعض المناطق والاستقرار فيها كتابع لملك إسبانيا "فيليب الثاني" [5] والسلطان الحفصي هذا دخل في صراع وحرب مع الإسبان ، ومنعهم من توسيع حصن حلق الوادي آملا في وصول نجدة ومساعدة عثمانية تعينه على مقاومتهم [6].

– وبتعيين "قلج علي" واليا على الجزائر سنة 1568م الذي كان يعتبر أنّه لا يمكن إخضاع كامل بلاد المغرب إلا بإخضاع تونس نظرا لموقعها الاستراتيجي ،فإنّه استطاع أن يستحوذ على باجة في سنة 977هـ/1569م ، وانخذل "أبو العباس"رغم استنجاده بالأسبان لذا تمّ إرسال أسطول وضرْب الحماية على تونس وفرْض الجباية ، غير أنّ أبا العباس أنكر هذه المطالب ولم يقبلها ، وانتقل إلى صقلية حتى توفي بها سنة 1575م [7] ، لكن "محمد بن الحسن" أخ السلطان قَبِل بشروط الأسبان وقدموه سلطانا على تونس [8] فلما علم أهل تونس بمجيئه بمجيئه هربوا من البلد [9]، وخلت المدينة من سكّانها خوفاً من جور السلطان وجنود الإسبان ، وتوجه أهلها إلى

---

[1] ـ حسن حسني عبد الوهاب : مرجع سابق،ص : 153.

[2] ـ ابن أبي دينار : مصدر سابق، ص : 164.

[3] ـ أبي العباس حميدة حكم تونس ما بين (1535م–1569م) .

[4] ـ حسن حسني عبد الوهاب : مرجع سابق ،ص : 153.

[5] ـ فيليب الثاني هو ملك اسبانيا وابن شار لكان حكم اسبانيا ما بين (1527–1598) .

[6] ـ قاسم أحمد: مرجع سابق ، ص: 48 .

[7] ـ حسن حسني عبد الوهاب : مرجع سابق ،ص : 154.

[8] ـ قاسم أحمد:المرجع السابق : 53.

[9] ـ ابن أبي دينار : المصدر السابق، ص : 175.

إلى الجبال والغابات القريبة فنالهم الجوع والعطش وكُشف الستر [1]،وعمّر المدينة الجنود المحتلين ،وسكن القائد الإسباني[2] مع السلطان الحفصي "محمد بن الحسن" وهو مَادَلَّ على ازدواجية في الحكم بين الإسبان والحفصيين والحفصيين . يقول ابن أبي دينار في كتابه المؤنس (... ويجلسان معاً في سقيفتها "القصبة"للحكم واستمال القبطان قلوب الناس وساسهم بعدله ومَكْره ...) [3] ؛ثم أمّن السلطان "محمد بن الحسن" الأهالي وأمرهم بالرجوع إلى البلد ، وتطاول المحتلون على السكان وهو ما أثار الحقد في النفوس ، فكانوا ينتهزون الفرصة للإيقاع بالمحتلين ومن والاهم (الحفصيين) ، وقد آلم العثمانيون ما أصاب تونس وأهلها وما لحق بمقدساتها ، لذا استعدوا لاسترداد تونس وإنقاذ أهلها من الأعداء ، فكانت الأوامر السلطانية من اسطنبول إلى أمراء الشمال الإفريقي تطالبهم بالاستعداد للحرب ، وتحرّك الجيش العثماني بقيادة سنان باشا في محرم 982هـ [4] ، والأسطول بقيادة "العلج علي باشا" ووصلوا تونس ، ودارت الحرب ليضطر الإسبان بعد دفاع عنيف إلى التخلي عن قلاعهم [5] ، وفي 25 جمادي الأول 982 هـ / سبتمبر 1574م تمكّن العثمانيون من فتح واستعادة تونس ، وأزالوا البؤس عن أهلها وتمّ تطهيرها من الكفر [6] ، كما تمّ أسرُ السلطان الحفصي "محمد بن الحسن"وأُرسل إلى الأستانة واعتُقل بها حتى وفاته [7] .وهكذا انتهى حكم الحفصيين في تونس ولما تمّ فتحها ألحقت تونس بالجزائر بقيادة "علج علي" وأصبحت بذلك جزءا من ولاية عثمانية ، وعُيِّن "رمضان "ولقب بـ "قائم مقام" ،وهذا التعيين هو استجابة لالتماس رفعه سكّان تونس بتقليد"رمضان ." الولاية وهو ما يؤكد تبعية تونس للجزائر العثمانية خلال هذه الفترة الأولى من تاريخ تونس العثمانية .

لقد كان للظهور العثماني في هذا المجال البحري المتوسطي في جزئه الغربي منه وتحكُّمه فيه وسيطرته على الضفة الجنوبية باستثناء المغرب الأقصى عاملا من عوامل اشتداد الصراع والتنافس لايجاد موطئ قدم في هذه المنطقة المهمّة سواء من خلال القرصنة البحرية أو محاولة التقرّب من هذه القوة إمّا طلبا للحماية أو سعْيا لتكوين علاقات اقتصادية ،نظرا لما لهذا المجال من أهمية اقتصادية.

3 ـ المجال الجغرافي و أهميته الاقتصادية:

---

[1] ـ أحمد بن أبي الضياف : إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان ،الدار التونسية للنشر،تح، لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، تونس ، 1977،ج2،ص : 18.

[2] ـ هو الكونت سربلوني .

[3] ـ ابن أبي دينار : مصدر سابق، ص : 176.

[4] ـ عزيز سامح ألتر : مرجع سابق ، ص : 246.

[5] ـ حسن حسني عبد الوهاب: مرجع سابق ،ص : 157.

[6] ـ ابن أبي دينار : المصدر السابق، ص : 177.

[7] ـ حسن حسني عبد الوهاب: المرجع السابق، ص : 158.

يُمثل البحر الأبيض المتوسط مجالا استقرت حوله شعوب مختلفة أنتجت أولى الحضارات الإنسانية ، كما اعتبر جسرا للتواصل الثقافي والاقتصادي لهذه الشعوب ، وخلال العصر الحديث انخرطت بلدان شمال إفريقيا عموما و دول المغرب بصفة خاصة ضمن هذا التفاعل من خلال ظهورها كطرف فاعل للأحداث الاقتصادية والثقافية التي تشهدها المنطقة ولعلّ سبب ذلك ما يتفرد به هذا المجال الجغرافي من خصائص أبرزها أنه وحدة

واحدة زادتها الأحداث التاريخية التي عرفتها خلال هذه المرحلة منعة و قوة ،إضافة إلى غنى منطقة بلاد المغرب و سواحلها المتوسطية بمختلف الثروات الاقتصادية .

تزخر دول المغرب بأراضي فلاحية خصبة و خصوبتها تختلف من مكان لآخر ثم إنّ الاستفادة من هذه الأراضي واستغلالها يختلف باختلاف ملكيتها فهناك أملاك المخزن(أملاك الدولة) و أملاك العرش ،و الأملاك المشاعة و الخاصة و كذا الأوقاف و الأحباس.[1]

كما كانت هذه المنطقة غنية جدا بأراضي المراعي و لذا فالثروة الحيوانية بها مزدهرة رغم الآفات الطبيعية و الكوارث و الحروب خلال هذه المرحلة إضافة إلى ذلك فإنّ سواحل بلاد المغرب كانت غنية بالثروات البحرية وتتميّز كذلك المنطقة بغطاء نباتي كثيف و معتبر و متنوّع كالفلين والبلوط[2] ؛ومعنى ذلك أنّ هذه الثروة الغابية مصدر رئيس للخشب المادة الأساسية لصناعة السفن ،و فوق هذا فإنّ الساحل الواقع بين رأس الوردة (شرق عنابة) و طبرقة التونسية ،منطقة غنية بالمرجان وخاصة النوع الجيّد منه و يعتقد أنّه لا يوجد ما يماثله في أي جهة أخرى من حوض البحر المتوسط[3]،والسواحل الجزائرية كذلك تكثر بها الأسماك و سواحلها لا تشكل تشكل أي خطر على المراكب و السفن كما أنها تحتوي على موانئ و مرافئ فسيحة[4]، مثل : ميناء بجاية ،جيجل ، القل ،عنابة وستورة ،كما تميّزت أراضي هذه المنطقة بالخصوبة ممّا أدّى إلى وفرة الإنتاج الفلاحي وتنوّعه .لقد أشار بايسونال إلى مدى مميزات سهول مدينة قسنطينة وخصوبتها و وفرة محاصيلها[5] ،كما أنّ

---

[1] ـ محمد العربي الزبيري : مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع .ط2 ،1985، الجزائر ص ص : 102-104 .

[2] ـ محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية للشرق الجزائر في الفترة ما بين (1792-1830) ط2 ،1984 ،المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ص :61 .

[3] ـ جمال قنان : العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790-1830) ،منشورات متحف المجاهد (د ط) ، الجزائر ، ص :223.

[4] ـ وليام شالو : مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا بالجزائر (1816-1824) ، تر، تح،وتقديم إسماعيل العربي ، الشركة الوطنية للنشر والإشهار ،(د ط) ، 1982 ،الجزائر ، ص : 32.

[5]- Pays sonal Jean André; de la malle perf: relation d'un voyage sur les eûtes de Barbarie : fait par ordre de roi en 1724 et 1725 paris librairie de Gide. 1838 ,p 276.

أراضي الجزائر صالحة لزراعة الحنطة ، فسهل متيجة غني بها وبباقي أنواع الحبوب التي تزرع في موسمين كما ترعى في هذه الأراضي المواشي التي لا يمكن عدّها[1] .

والمعلوم أنّ القمح كان من المحاصيل الهامة في الإيالة الجزائرية [2] ،هذا الحاصول تنتشر زراعته في مناطق عدّة من الإيالة وخاصة سهول هذه المنطقة نظرا لخصوبتها، وهناك ثروات أخرى مثل الشعير والذرة ومختلف أنواع الحبوب التي تمارس زراعتها في منطقة جيجل لخصوبة أرض المنطقة كما كانت تنتج الزيت [3]،إضافة فإنّ المنطقة الشرقية للإيالة غنية بإنتاج اقتصادي وفير من: العسل والشمع والفلين ومختلف الخضروات والقطن والتبغ ،وعن هذه المنطقة أو المقاطعة الشرقية للجزائر يذكر فونتيرديبارادي في كتابه :" ...أنّ المقاطعة الأكثر غنى هي تلك المنطقة التي توجد في الشرق أو قسنطينة .."[4]

إنّ هذا الإقليم الذي يعتبر الأهم بالنسبة لمجال البحث الذي نحن بصدده هو الأوسع ويقدّره "شاو" بـ : 95 فرسخا(شرق. غرب)،و 58فرسخا(شمال، جنوب) [5] ، وهذا الاتّساع في المساحة أدّى إلى تنوّع المظاهر التضاريسية، التي أثّرت على تنوّع النشاط الاقتصادي من خلال المحاصيل الزراعية أو التبادل التجاري، وهو ما سمح لهذه الإقليم أن يتبوأ مكانة هامة بين الأقاليم الأخرى في الجزائر [6] ، حيث تميزت أراضي هذا الإقليم بالخصوبة في الإنتاج الزراعي فانتشرت مختلف الزراعات الضرورية وخاصة زراعة الحبوب (القمح والشعير)،ومن المعروف أنّ القمح كان من المحاصيل الجزائرية الهامة [7] ،كما تميّزت السهول الساحلية التابعة للإقليم مثل سهول بجاية ، جيجل ،والقل و عنابة بإنتاج مختلف المحاصيل [8] .

---

[1] –ج .أو .هابنسترايت : رحلة العالم الألماني هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ 1732م) ،تر وتقديم وتعليق، ناصر الدين سعيدوني ، دار الغرب الإسلامي،تونس ،ط1، 2008 ،ص:55 .

[2] ـ سبنسر وليم : الجزائر في عهد رياس البحر ،ترجمة وتقديم عبد القادر زبادية ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ص:120 .

[3] ـ Paysonal : op.cit; P 174 .

[4] ـ De Paradis; Venture : Alger Au (XV III)ème siècle ,2 éme Editions ; Tunis; Editions Bouslama ; p18 .

[5] ـ Thomas Shaw : voyage dans la régence d' Alger au (XV III)ème siècle (Tra); E. Mac Carthy , 1830 ; èdition grand ; Alger livres , Alger 2007 .

[6] ـ عز الدين بومزو : الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري إرنست مرسيه أنموذجا ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث إشراف الأستاذ الدكتور مصطفى حدّاد ، جامعة منتوري قسنطينة ،(2007–2008)، ص :59 .

[7] ـ سبنسر وليم : الجزائر في عهد رياس البحر ،مصدر سابق، ص 143 .

[8] ـ يحي بوعزيز : الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال القرن 19 م ، أعمال المؤتمر 3 لتاريخ وحضارة المغرب ، وهران 26–27–28/11/1983 نشر ديوان المطبوعات الجامعية،1987 ص:30 .

إنّ ما يميز إقليم الشرق الجزائري هو خصوبة أراضيه ممّا أدّى إلى تنوّع و غنى الإنتاج الزراعي ووفرته، وسجّل ذلك « دي فونتين» بقوله :« ...إن أغنى مناطق المملكة (الجزائر) هي نواحي قسنطينة ، بونة » [1] ، كما أن « دي بارادي» يعتبر :« أنّ أحسن الحبوب و السنبلة التي تحمل أكبر عدد من الحَبّ هو الذي في مقاطعة قسنطينة ..» [2] ، وقد ذكر الرحّالة و منهم «بايسونال» سهول المنطقة الشرقية للايالة و منها سهول منطقة عنابة و تميزها بالخصوبة ،وصادف ذلك الطبيب الألماني «هابنسترايت» أثناء رحلته الى المنطقة وذكر الحصاد الوفير للمنطقة الشرقية و دون ذلك في مذكراته بقوله : ....« عنابة نسبة الى غابة العناب ، بسبب كثافة هذه الأشجار حولها ، فلم نر مثل هذا المشهد الرائع لموريطانيا الخصبة في مكان آخر ، فقد شاهدنا – وكنّا في موسم الحصاد – أعدادا لا تحصى من أكوام القمح تنتشر في الريف... » [3].

إنّ غنى منطقة بايلك الشرق وخصوبة أراضيه هو ما جعل زكاة ودنوش هذا البايلك لا يعادله بايلك آخر في إيالة الجزائر وقد ذكر الحاج أحمد الشريف الزهار في مذكراته أنّ قوّة هذا الإقليم و البايلك الاقتصادية لا يضاهيها بايلك غيـره حين قال :«... و أمّا من حيث القوة ، ووفرة الرعية فلا يضاهيه بايلك تيطري ، وبايلك الغرب ، ولزمته لا تعدله لزمتهما.... » [4] ،حيث يقود الباي (22) بغلا ،كل واحدة محمّلة بـ : 2000 بياستر«Piastre» ،هذه اللزمة فقط ؛ علاوة عن الزكاة التي تدفع عادة في يناير (جانفي) [5] .

إنّ زراعة الحبوب تُعدّ زراعة مهمة أساسية في كامل الإيالة، ومهمّة خاصة في مقاطعة الشرق الجزائري ، وهي تمتدّ حتى سهول مجانة بالإيالة التونسية كما توجد محاصيل أخرى مثل الشعير و الذرة و التين الشوكي ، والكتان إضافة الى أنّ هذه السهول الساحلية (بجاية –جيجل –القل –عنابة) تشتهر بإنتاج مختلف الخضروات،كالبصل ، و الثوم، و الجزر و الخيار [6] . كما أنّ هذه المنطقة تنتشر بالجبال المحيطة بها أنواع كثيرة من الأشجار المثمرة مثل : التين ، التفاح، الخوخ ، و الرمان .... [7] .

يتميز هذا الإقليم كذلك بغطاء نباتي معتبر ، ومن أهم فوائد هذه الثروة النباتية كونها مصدرا أساسيا للخشب و هو المادة الأولية لصناعة السفن حيث يذكر «شاو» : «...إنّ القسم الأكبر من ألواح الخشب

---

[1] ـ louis Réné ,Desfontaines: voyage dans les régences de Tunis et d'Alger (1783–1784) pub; par dureau de la malle , paris ;Gide 1838 . vol2.

[2] ـ De paradis ; venture : Alger Au (XV III) ème siècle; op.cit; p 22.

[3] ـ ج .أ. و .هابنسترايت : مصدر سابق ،ص: 82

[4] ـ أحمد الشريف الزهار : مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار ، نقيب أشراف الجزائر (1754م – 1830م) ، تح ،و تقديم أحمد توفيق المدني ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1974، ص : 35 .

[5] ـ أحمد شريف الزهار : المصدر السابق ، ص :47 .

[6] ـ De paradis ; venture : Alger au 18 ème. siècle, opcit, p: 24

[7] ـ يحي بوعزيز : الحالة الاقتصادية مرجع سابق ، ص :307 .

التي تستعمل في ورشات الجزائر تأتي من المنصورية »[1] وهو ما ساهم مساهمة فعّالة في صناعة البحرية الجزائرية.

ومن جملة الفوائد لهذه الثروة هو تشغيل الورشات البحرية اللازمة لأنشطة الجهاد البحري ، كما أنّ المنطقة الجنوبية (الصحراء) التابعة للبايلك تنتشر فيها أشجار النخيل التي تنتج التمور التي تعتبر الغذاء الأساسي لأهل المنطقة[2] .

لا تقتصر أهمية المنطقة على خصوبة تربتها من حيث الإنتاج الزراعي فهذه الأراضي منها ما هو مخصص للرعي و المتمثلة في مناطق الهضاب و المناطق السهبية[3] ، و تظهر أهميتها في مختلف رؤوس المواشي التي تجد في في هذه المنطقة المكان الأنسب للعيش فيها ، ونتج عن هذا النشاط المتمثل في الرعي و تربية المواشي تنوع المواد الاستهلاكية ذات المصدر الحيواني (زبدة –حليب –لحوم ....) و مواد أولية للصناعة (جلود – أصواف)[4].

كما أنّ منطقة الشرق الجزائري تزخر بثروة معدنية معتبرة كالحديد و الرصاص و الرخام و الفحم و تتنوع هذه المعادن و تتوزع ، فالحديد مثلا يمتدّ من منطقة طبرقة (تونس) حتى بونة [5].

وقد أدّى تنوّع هذه الثروات بالإقليم إلى ظهور عدة صناعات و قد أشار « شاو»إلى ذلك بقوله:

«...فسكان بجاية يقومون بتجارة الأدوات الحديدية و آواني أخرى من الحديد الذي يستخرجونه من الجبال المحيطة »[6] كما تنتشر كذلك الصناعات الجلدية مثل السروج و الأحذية و الأحزمة . إنّ هذا التنوّع في المحاصيل الزراعية ، ووجود مختلف الصناعات أدّى ذلك كله إلى تنشيط التجارة بأنواعها الداخلية و الخارجية ، حيث تتم التجارة الداخلية برّيا بين المدن و الأرياف فتقام الأسواق أسبوعيا حيث تتم عملية التبادل التجاري أو المقايضة[7] وقد شجّع البايات التجارة الداخلية ، حيث كان شيخ العرب [8] يشرف شخصيا على التظاهرات

---

[1]- **Thomas Shaw: voyage, opcit, p: 181.**

[2]- **Charles Féraud : histoire des villes de la province de Constantine, la calle ; association ouvrière; Alger, 1877,p85.**

[3] - وليم سبنسر : مصدر سابق ، ص :118.

[4] - **Haèdo Diégo : la vie à Alger les années 1600, Trad. et Notes de a. Berbrugger ; Alger éditions grand, Alger –livres ;2004 p 241.**

[5] - **De la Malle ; Dureau province de Constantine, recueil de rensèignement pour l'expédition paris ; librairie Gide 1837,p 123.**

[6]- **Thomas Shaw: voyage dans les régences d'Alger, op,cit p 179.**

[7] - يحي بوعزيز : الحالة الاقتصادية و الاجتماعية،مرجع سابق ص :313 .

[8] - شيخ العرب: يمثل سكان الدواوير يسهر على ادارة شؤونهم و هو النائب الشخصي للقائد

التظاهرات الاقتصادية التي تقام في عاصمة البايلك قسنطينة ، وهو ما جذب القبائل وشجّعها على التجارة [1] وربّما كان الهدف من ذلك و الغاية من هذا كلّه هو فرض سيطرتهم و سلطتهم على الأرياف و جباية الضرائب.

كما أهّل الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الجزائري المطل على البحر الابيض المتوسط ، و المحاذي للإيالة التونسية ،و الممتد جنوبا حتى الصحراء إلى ازدهار و تنشيط التجارة الخارجية البرية منها ، وحتى البحرية ، فبالإضافة إلى القوافل التي تتجه جنوبا نحو مالي و النيجر و بلاد السودان أو القادمة منه ، فإنّها كذلك أيضا تتم نحو الشرق عبر القوافل السائرة نحو بلاد الجريد التونسية و منطقة طرابلس و الحجاز عبر تقرت ووادي سوف[2] ،وقد أولى البايات أهمية كبيرة لتجارة القوافل ، و لم يفرضوا أي قيد على هذه التجارة البرية خاصة مع مع تونس و طرابلس ، وبالأخص مع تونس لأنها تدرُّ على البايلك أموالا وفوائد طائلة[3].

ولا تظهر الأهمية الإقتصادية لهذا الإقليم في عملية التبادل التجاري الداخلي أو البيني ،أي بين إيالة الجزائر وتونس ، و كذلك بين إيالة الجزائر و طرابلس ، و إنّما كذلك لتوفّر ساحل مهم به موانئ عدة حيث قامت هذه الموانئ بدور كبير في تنشيط عملية التبادل التجاري مع أوربا و خاصة فرنسا والتي اجتذبتها هذه الثروات و منها البحرية و خاصة المرجان الذي كان المصدر الأساسي لمداخيل التجارة الأوربية ، فكان محطّ اهتمام هذه الدول الأوربية و محل تنافس بينها للحصول على امتيازه[4] .

إنّ هذه الموانئ المتواجدة على طول ساحل هذا الإقليم و منها : ميناء القالة ، القل ، عنابة ، سطورة ، جيجل ، كلّها كانت مراكز تجميع الإنتاج وتصديره نحو أوربا [5] ، فكانت هذه التجارة مصدر رزق و عيش لمدن داخلية عدة.

هذه القوة الاقتصادية الكبيرة لهذ ا الإقليم من بين المقاطعات و الأقاليم الأخرى أصبح محل أطماع هذه الدول الأوربية و خاصة فرنسا التي عملت بكل وسعها و مجهودها لحصولها على امتياز يمكّنها من استغلال مختلف هذه الثروات .

أمّا الإيالة التونسية فهي تشمل مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة تُزرع فيها جميع المزروعات مثل القمح والشعير و الذرة.....إضافة إلى النخيل و الزيتون والحوامض، و الإنتاج الفلاحي فيها يزيد عن حاجة

---

[1] ـ جميلة معاشي : الأسر المحلية في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10هـ /16م إلى القرن 13هـ/19م ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث – جامعة قسنطينة 1990م ، ص :181.

[2] ـ يحي بوعزيز : الحالة الاقتصادية و الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص :316 .

[3] ـ جميلة معاشي : المرجع السابق ، ص : 183 .

[4] ـ وليم سبنسر : مصدر سابق ، ص :141.

[5] ـ قشاعي فلة: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771 –1837) رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة الجزائر معهد التاريخ (1989– 1990) ، ص ص :21–22.

السكان وهم غير مهتمين بعمليات تصديره إلى الخارج حتى أنّ المصادر التاريخية تتحدث عن فساد هذا المنتوج في مطاميره[1]، وأما الثروة الحيوانية فإنّها مزدهرة ، فأغنام تونس كانت من أحسن أنواع المواشي.كما توجد في سواحل هذا البلد ثروة سمكية هائلة إضافة إلى المرجان بناحية طبرقة[2].

والأراضي الزراعية في الإيالة التونسية تنقسم من حيث وجود الماء إلى صنفين فالصنف الأول هو ما يُعبّر عنها بالسانية (السقوي) [3] أي الأراضي الزراعية التي تعتمد في إنتاجها على السقي من مياه الآبار أو استغلال مياه الأمطار من الأودية أو روافدها ، أمّا الصنف الثاني فتعتمد فيه خدمة الأرض على المياه الجوفية و يتم فيه غرس الأراضي مباشرة ، ودون اعتمادها على السقي و يظهر خصوصا في غرس النخيل بجنوب الإيالة ،وتشير مختلف المصادر أنّ هذه الأراضي الزراعية الخصبة قد زرعت بساتين و غرست زياتين ،كما وصفت بأنها جميلة للغاية ومصانة بإحكام[4]، كما يصف بيسونال سهول باجة بأنها سهول امتلأت بغابات من البلوط ، و التلال الخصبة المزروعة قمحا[5] .

كما تذكر المصادر أيضا أنّ هذه الأراضي بها أشجارا مثمرة من نخيل وزيتون ، رغم بساطة الوسائل الزراعية المستخدمة ورداءتها ،وتنتج هذه الأراضي الخضر و الفواكه من عنب و تين وخوخ ، و تنتج كذلك الحبوب مثل : القمح ، الفول و الشعير إضافة إلى الكتان[6].

وتزخر شواطئ هذه الإيالة بثروة بحرية مهمة من أسماك ومرجان و هو ما يفسر تهافت الأوربيين على المنطقة و استغلال هذه الثروة ، وكانت أهم هذه المراكز و المناطق منطقة طبرقة ، و قد استغلت فرنسا علاقتها الطيبة مع السلطة في تونس لتحصل على حق صيد المرجان و تصديره لفرنسا ، و كان من أهمّ هذه المراكز ، مركز الرأس الأسود[7] ، ومركز الوادي المالح[8].

أمّا بالنسبة للصناعة فهي ليس بذات أهمية كبيرة ، وربما يعود ذلك إلى افتقار تونس إلى المناجم ، و إن كانت فهي قليلة كما أنّها صناعة تحويلية تعتمد أساسا على الإنتاج الفلاحي . فتربية الحيوانات كانت مصدرا

---

[1] ـ محمد العربي الزبيري : مدخل إلى تاريخ المغرب العربي ، مرجع سابق ، ص : 104.

[2] ـ محمد العربي الزبيري : المرجع نفسه ص : 106 .

[3] ـ أحمد قاسم: مرجع سابق ، ص ص : 264 –265.

[4] ـ جون بايسونال : الرحلة إلى تونس (1724م) تر،و تح :محمد العربي السنوسي ، مركز النشر الجامعي ،د ط ، تونس ،2003، ص 45 .

[5] ـ جون بايسونال : الرحلة إلى تونس ،المصدر السابق ، ص :137.

[6] ـ أحمد قاسم : إيالة تونس ، مرجع سابق ، ص ص : 298–300 .

[7] ـ أحمد قاسم : المرجع نفسه ، ص ص :301–303 .

[8] ـ يوجد على بعد 1.5 كلم تقريبا من رأس سرات .

لإنتاج الجلود و إقامة دور للدباغة ، وكذلك الصناعة النسيجية و أهمها و أشهرها على الإطلاق صناعة الشاشية و صناعة الصابون وغيرها[1].

لا شك أنّ هذه الثروة الاقتصادية جعلت من هذه المنطقة محط أنظار الأوروبيين الذين عملوا بكل جهد من أجل استغلال هذه الثروات.ولكن كيف السبيل لذلك؟ ولم يجد هؤلاء السبيل إلا بالتقرب من هذه الإيالات – الجزائر وتونس – بعقد اتفاقيات و معاهدات امتياز مع الباب العالي (الدولة العثمانية) ، و كانت فرنسا من أول الدول الأوربية التي سارعت بعقد اتفاقيات و معاهدات تخوّلها و تسمح لها باستغلال تلك الثروة و تمنحها الصفة القانونية للقيام بذلك .

الفصل الأول

*الامتيازات الفرنسية في الدولة العثمانية

- التقارب الفرنسي العثماني و دوافعه
- ظهور الامتيازات و أهم معاهدات الامتياز

[1] ـ أحمد قاسم : المرجع السابق ، ص ص : 304 – 306.

ـ انعكاسات العلاقات العثمانية الفرنسية على الإيالتين

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1 – التقارب الفرنسي العثماني و دوافعه :

إنّ قلّة التجربة التجارية للدولة العثمانية وانشغالها بالفتوحات أدّى بها إلى الجنوح نحو وسيلة تستطيع بواسطتها تحقيق بعض أهدافها الاقتصادية وإنعاش تجارتها وبالتالي تلبية الحاجات الضرورية لرعيّتها [1] ، فعقدت بذلك عدّة إتفاقيات ومعاهدات سمحت بموجبها بمزاولة أعمال وأنشطة ذات طابع تجاري [2]. و بعد أن بلغت هذه الدولة أوجّ قوتها وعظمتها كان لزاما عليها توسيع علاقاتها لتنمية وتطوير مواردها الاقتصادية والمالية [3]، لذا عقد السلطان سليمان القانوني [4] (1520-1566م) معاهدة امتياز مع فرنسا ،غير أنّ هذه المعاهدة

---

[1] ـ رائد سامي الدوري :معاهدة الامتيازات العثمانية الانجليزية1580م أسباب عقدها_بنودها_نتائجها؛(دراسة تحليلية تاريخية)، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ،جامعة بغداد ، المجلد (4)،العدد13 حزيران 2012 ،ص:1 .

[2] ـ أولى المعاهدات التجارية للدولة العثمانية الرسمية كانت مع جنوه 1352 م ،مِنحت بموجبها امتياز حق إنتاج وتصدير المواد الأولية التي تدخل في صناعة الأقمشة الأوربية .

[3] ـ فُسرت أيضا هذه المعاهدة بعامل اقتصادي مهم وهو القلق الذي سبّبه تحوّل تجارة الشرق ، من ممتلكات الدولة العثمانية إلى طريق الرأس الرجاء الصالح واهتمام أوربا بالعالم الجديد (أمريكا) بعد اكتشافها 1492،وحاجة الدولة العثمانية إلى المال الذي كان يتدفق عليها ببيعها البضائع لأوربا ، والحاجة لاستيراد الفضة النقدية.

[4] ـ الملك (السلطان) سليمان القانوني: ولد بتاريخ 27أفريل 1495م/01شعبان 900هـ، و هو عاشر ملوك الدولة العثمانية ،بلغت الدولة في عهده أوجّ قوتها ، لقّبه الأتراك ب (القانوني) ولقبه الإفرنج ب (العظيم) دوّن القوانين والشرائع وازدهرت الفنون والآداب في عهده (1520م.1566م) ،قام بعدة فتوحات وإصلاحات ،توفي بتاريخ 20 صفر 974 هـ /1566م بعد اشتداد المرض

تختلف عن المعاهدات التي سبقتها كونها تتميّز بتقديم ومنْح تسهيلات واسعة لفرنسا، لتستمر بعد ذلك بعقد معاهدات مع دول أوربية أخرى [1] التي كانت ترى من جهتها ضرورة ومصلحة في هذا التحالف أوالتقارب العثماني الأوربي.

إنّ الظروف التي عاشتها أوربا المسيحية في ذلك الوقت أدّت بملك فرنسا [2] محاولته استغلال مكانة وقوة الدولة العثمانية بكسبها صديقا له فوقف منها موقف التودّد والرغبة في الوفاق معتقدا أنّ الدولة العثمانية هي التي ستحدّ من طموحات الملك الإسباني شارل الخامس [3] ،وظهر هذا التودّد والرغبة في التقرب من خلال المراسلات التي جرت بين فرنسا والدولة العثمانية وعُدَّ ذلك حدثا سياسيا ودبلوماسيا كبيرا ؛حيث حرصت فرنسا على كسب ودّ العثمانيين، نظرا للتطورات التي كانت تعرفها أوربا في ذلك الوقت ،حيث سيطر الملك شارل الخامس على أجزاء واسعة منها [4] .لقد شملت سلطته معظم المناطق والبلدان المحيطة بفرنسا ماعدا جهة البحر [5] .وكان ملك فرنسا فرانسوا الأول طامعا في العرش الإمبراطوري غير أن تولّي (شارلكان) العرش وإعلان نفسه إمبراطورا للإمبراطورية الرومانية المقدسة أضحى باستطاعته غزو فرنسا وهو ماجعل ملكها يدخل في حرب معه .[6]

لقد توسّعت المنافسة والعداوة بين فرنسا والدول الأوربية خاصة بعد انتخاب وتزكية هذه الدول الأوربية ملك إسبانيا لحكم معظم أوروبا [7] ،ورغم جهود البابا [8] المكثّفة للتأليف والإصلاح بين الإمبراطور والملك إلا

عليه .يظر: محمد فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العلية العثمانية تح، إحسان حقي، دار النفائس ، ط 1 ،1981 ، بيروت ، لبنان ، ص : 198 وما بعدها.

[1] ـ على غرار المعاهدة التي عُقِدت مع الإنجليز سنة1580م، وكذلك معاهدة السلام بين الدولة العثمانية و روسيا سنة 1774م.

[2] ـ المقصود هنا هو : الملك فرانسوا الأول :ولد 1494م، وتولى الحكم (الملك) سنة 1515م ،كانت كل حروبه مع ملك إسبانيا شارل الخامس (شارلكان) بسبب إدّعائه أنّ له حقوقا على مقاطعة ميلان ، وكانت الدائرة على فرانسوا الأول الذي أُخذ أسيرا ،كما أنّ الملك شارل الخامس سعى إلى السيطرة على كامل أوربا لتكون له الزعامة المطلقة على أوربا المسيحية وهو ما أثار الخلاف بينهما.

[3] ـ شارل الخامس :أو شارلكان ولد 1500م،ورث مُلك إسبانيا عن جدته ، قاد حملته الشهيرة على الجزائر للاستيلاء عليها 1541م ، غير أنه فشل فشلا ذريعا ، تنازل على الملك لابنه سنة 1556م واعتزل في أحد الأديرة حتى وفاته سنة 1558م .

[4] ـ في هذه الأثناء كان (شارلكان) ملكا للنمسا ،إسبانيا، وهولندا ، وإمبراطورا لألمانيا وأجزاء من إيطاليا وغيرها .

[5] ـ محمد الطاهر سحري:مختصر تاريخ الدولة العثمانية ،مطبعة المعارف ، ط1 ، 2008، عنابة ، الجزائر ، ج1 ،ص :144 .

[6] ـ محمد فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العلية العثمانية تح، إحسان حقي، دار النفائس ، ط 1،1981 ، بيروت، لبنان، ص204.

[7] ـ أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492_1792) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ط2، 1976 الجزائر، ص :273.

[8] ـ البابا المقصود هنا هو "لاوْن العاشر " واسمه الكامل (جون ميدسيس) <jean de Médicis> ولد في فلورنسا سنة1475م وأُنتخب بابا سنة 1513م ،توفي سنة 1521م.

أنّ جهوده باءت بالفشل [1] وكان من أشهر المعارك التي دارت بين فرنسا وإسبانيا معركة (بافيا) [2] ، سنة 1525م.

لقد أُخِذ الملك فرانسوا الأول أسيرا [3] وسيق إلى إسبانيا ولم يُفْرج عنه إلا بعد توقيعه على معاهدة مجحفة تخلّى بمقتضاها عن الإدّعاءات الفرنسية في شبه جزيرة إيطاليا وتنازل عن الأراضي الواسعة التي تقع ضمن حدود المملكة الفرنسية [4].

وفي ظل هذه الظروف والأوضاع القائمة في أوروبا وخاصة بالنسبة لفرنسا التي أدّت بها هذه الظروف ؛حيث الخطر الأسباني يهدّدها من الجنوب والإنجليزي في الشمال ؛ زيادة على الحصار السياسي والعسكري والاقتصادي المفروض عليها ؛ ظهر هذا التحالف الفرنسي العثماني على مسرح السياسة والعلاقات الدولية ، هذا التحالف سيجعل فرنسا محمية (آمنة) من الجهة الجنوبية ضد أي هجوم يشنّه أعداؤها، ويجعلها تركّز قوتها في الشمال لحماية حدودها من هذه الجهة [5]،خصوصا بظهور القوة العسكرية للعثمانيين في البحر الأبيض المتوسط عن طريق خير الدين بربروس.

كان لظهور هذا التحالف وقع كبير لدى الأوساط المسيحية ، وأثار موجة من الاستياء والسّخط في عموم الدول المسيحية .لأنّ هذه الصداقة وهذا التقارب بين الدولة العثمانية والمملكة الفرنسية ليس سوى واقع فرضته ظروف كل منهما .[6]

كان من أهداف سليمان القانوني من هذا التحالف البحث عن منفذ لقلب العالم النصراني، وفرصة لإبعاد الدول الأوربية وبابا روما على كسب فرنسا لصفّهم .

---

[1] ـ لوثر.ب . ستتوارد : حاضر العالم الإسلامي ،ترجمة أعجاج نويهض ،تعليق شكيب ارسلان ، دار الفكر ،ط3،1971 ، بيروت لبنان ،ج3 ، ص :230 .

[2] ـ بافيا :مدينة في شمال غرب إيطاليا جنوب ميلانو.

[3] ـ رائد سامي حميد الدوري :معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام 1536 (دراسة تاريخية تحليلية) ،مجلة جامعة تكريت للعلوم (العراق) ، المجلد 19 ، العدد2 ، شباط 2012 ، ص:407.

[4] ـ جمال قنان: المعاهدات ، مرجع سابق ص34.

[5] ـ إسماعيل أحمد ياغي : الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي ، مكتبة العبيكان ،ط2 ، 1998 ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ص: 34.

[6] ـ لقد وجد السلطان سليمان القانوني في استنجاد الملك فرانسوا الأول وهذا التحالف فرصة وحجة للقضاء على قوة ونفوذ الإمبراطور شارل الخامس ،حيث غزا المجر سنة 1525م التي هي حليفة للإمبراطور ،كما استغل فرصة المشاكل الدينية التي كانت تعم أوربا بسبب ثورة (مارتن لوثر) التي قدّم لها الإسناد لإشغال أوربا وملوكها بهذه الثورة ،وتفرّغ للقضاء على التوسّع الصفوي في الشرق ،كما وجد في هذه المعاهدة التي تضمنت عدة امتيازات منفذا إلى قلب العالم المسيحي بواسطة فرنسا للخروج من دوامة الدسائس والتحالفات السياسية التي ربما تُحاك ضدّه .

و رغم ردود الأفعال المعادية لهذ التحالف واعتباره عملا غير مشروع [1] ، إلا أنّ فرنسا جَنَتْ من ورائه مكاسب مهمّة كان أبرزها:

1- عدم تطبيق بنود معاهدة مدريد[2] التي تقتصّ أجزاء واسعة من فرنسا .

2- التحوّل الذي ظهر في سياسة شارلكان وتراجعه عن سياسة فرض الهيمنة في أوربا ودفاعه عن المكتسبات الإسبانية فقط[3] .

كما كان من دوافع السلطان سليمان القانوني من التوقيع على معاهدة الامتياز الفرنسية العثمانية تحقيق أغراض سياسية وعسكرية واقتصادية بالدرجة الأولى والتي سيكتب لها الاستمرارية والتجديد في كل مرة والمتمثلة في المعاهدات التجارية والمعروفة باسم (الامتيازات)[4] .

2- ظهور الامتيازات وأهم معاهدات الامتياز :

هناك خلاف واضح بين المؤرخين حول ما يعرف بمصطلح « الامتيازات » سواء من جهة المعنى أو من حيث قوتها القانونية أو حتى ظهورها و أصولها فالامتيازات الأجنبية لم تكن بدعة للدولة العثمانية ، وإنّما سبقتها دول عدة في منح الأجانب حق الإقامة و النشاط أو حتى التملُّك . فدولة المماليك مثلا منحت تسهيلات تجارية لكل من جنوة و البندقية في مصر و الشام [5] ، كما أنّ سياسة الامتيازات الأجنبية كانت بمثابة عادات اكتسبتها الدولة العثمانية من الحكام البيزنطيين [6] ، بل هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك ، فيُرجع بداية الامتيازات و هذه المعاهدات –عند المسلمين – إلى عصر الخليفة العباسي هارون الرشيد الذي منح الإفرنج ضمانات و تسهيلات تجارية[7] .

كما يعتبر البعض الآخر أنّ تاريخ الامتيازات الأجنبية يعود إلى فترة أعرق ، فهي تعود إلى العهد الروماني ، حيث أنّ الحكام الرومان يتركون الأماكن والولايات الإغريقية التي غزوها تباشر تنظيم علاقاتها الداخلية بتطبيق قوانينها المحلية ، ولم يفرضوا عليها تطبيق القانون الروماني العام[8] .

---

[1] ـ محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب عن الخلافة ،دار النفائس ، ط2 ، 2008 ، بيروت لبنان ص:186.

[2] ـ عقدت هذه المعاهدة بتاريخ :14جانفي 1526م.

[3] ـ سواء كان ذلك في شبه الجزيرة الايطالية ، أو الأراضي المنخفضة ، و حتى الإمارات الألمانية .

[4] ـ جمال قنان : المعاهدات ،مرجع سابق ، ص:35.

[5] ـ جورج لوفران : تاريخ التجارة منذ فجر التاريخ حتى العصر الحديث ، ترجمة هاشم الحسيني،دار مكتبة الحياة ، بيروت ،ص: 44.

[6] ـ جورج لوفران: المرجع السابق ، ص: 27.

[7] ـ نادية مصطفي و آخرون : العلاقات الدولية في التاريخ الاسلامي العصر العثماني ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، القاهرة ،ط1، 1996م ص :29.

[8] ـ محمد عبد الباري : الامتيازات الأجنبية ، مطبعة الاعتماد ، القاهرة ، (د ت ط) ، ص ص :13-15.

ولم يشذ حكّام وسلاطين المسلمين عن تلك السياسة فقد تنعّم الصقليون في مصر بفوائد تجارية خلال العهد الفاطمي ، كما أقرّ السلطان صلاح الدين الأيوبي امتيازات إمارة بيزة [1] .

و يعتقد بعض الباحثين أنّ الامتيازات بدأت مع العرب المسلمين الذين حكموا جزيرة صقيلية ، أو أنّه ا بدأت مع فرنسا و العثمانيين [2] .

كما أنّ «رافندال جبرائيل » تطرق إلى الشعوب التي مارست سياسة التنازلات الحقوقية للرعايا الأجانب فذكر الهنود و الصينيين ، و المصريين و العرب،و حسب بعض الباحثين فإنّ هذه الامتيازات بدأت بشكل واضح مع العرب و المسلمين الذين حكموا جزيرة صقيلية فيما يذهب قلة من المؤرخين بأنها بدأت مع فرنسا والعثمانيين ، وممّا سبق يتأكّد أنّ سياسة الامتيازات لا ترتبط بدين أو حضارة معينة إذ أنها موغلة في القدم ، وهو ما يعني أنّ ما فعله السلطان سليمان القانوني لم يكن سابقة البتّة ؛ بل هناك من سبقه في ذلك ، وليس ذلك معناه الإقرار و التسليم بصحة هذه التصرفات و إضفاء الشرعية عليها أو تجريم فاعلها و إنّما هو وصف لأحداث ووقائع تاريخية فقط .

لقد عقدت الدولة العثمانية أولى معاهداتها الرسمية مع جنوة في عهد السلطان أورخان [3] سنة 1352م منحت بموجبها الدولة امتيازات حق إنتاج و تصدير المواد الأولية التي تدخل في صناعة الأقمشة الأوربية [4]، وقد وقد استمرت بعد ذلك الدولة في عقد عدة معاهدات مع الدول الأوربية ، وصولا إلى عهد سليم الأول [5] وتضمّنت جميعها تقديم تسهيلات للدول الأوربية غير أنّ الذي يميّز معاهدة الدولة العثمانية مع فرنسا في عهد السلطان سليمان القانوني هو تقديم تسهيلات كبيرة لها أي لفرنسا، ومن الطبيعي طرح عدة تساؤلات حول هذه الامتيازات، سواء من حيث محتواها أو وقت توقيعها ، فمن حيث التوقيع أولا فإنّ هذه المعاهدة عقدت في الوقت الذي وصلت فيه الدولة العثمانية أوجّ قوتها وتوسعها وهيمنت ها على شرق ووسط أوربا و منطقة شمال أفريقيا و الجزيرة العربية ، كما تحكّمت في عدة مضائق ،فضلا عن سيطرتها على طرق التجارة العالمية .

---

[1] ـ محمد عبد الباري : المرجع السابق ، ص : 20.

[2] ـ Gabrièl Ravandal: the origine of the capitulation and the consular govèrnement print office; Washington D.C.1921: pp 5-18.

[3] ـ السلطان أورخان : هو ابن الأمير عثمان و هو مؤسس الامبراطورية العثمانية أنشأ جيشها وقوّى سلطته في آسيا الصغرى ، فتح مقدونيا و ترافيا ولد حوالي 1288م ، وتولى الحكم سنة 1326م ، وتوفي حوالي 1359م.

[4] ـ رائد سامي حميد الدوري : معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية 1536م ، مرجع سابق ، ص :406 .

[5] ـ سليم الأول : هو تاسع سلاطين الدولة العثمانية ، قضى على دولة المماليك في موقعة مرج دابق بالقرب من حلب و فتح سوريا ، ومصر دام حكمه مابين (1512م-1520م).

أمّا من حيث المحتوى فإنّ بنود هذه المعاهدة ، اعتبرها البعض تمييزا لرعايا الدول الأوربية عن رعايا الدولة العثمانية ، وعدّها آخرون تنازلات كبيرة لا مبرّر لها ، و مع هذا وذاك فلا بدّ أنّ هناك دوافع أخرى حقيقية و أسباب لعقد هذه المعاهدة ، ونتائج تمخّضت عنها[1] .

يعتبر بعض الباحثين أنّه بتعيين أول سفير فرنسي في اسطنبول سنة 1525م وهو السيد «جان لافوزيه»[2] هي بداية للعلاقات العثمانية الفرنسية ؛حيث أُستقبل بحفاوة من طرف السلطان « سليمان القانوني » ، فصار للفرنسيين ممثل دائم لهم في الدولة العثمانية[3] ،وتطورت العلاقات بينهما حتى شملت إحياء الاتفاقيات السابقة، و التي نصّت على حماية و توفير الأمن للتجار الفرنسيين و الحفاظ على أموالهم ، ومنحهم حرية التنقل في جميع الأراضي التابعة للدولة العثمانية ، ومنح للدولة امتياز حق حماية رعاياها في الجانب الديني على أراضي الدولة العثمانية[4] .

إنّ الأوضاع التي كانت تعيشها أوربا ، والصراع بين فرنسا و إسبانيا نظرا للتنافس بينهما حول تزعّم السلطة السياسية و الدينية في أوربا وجد فيها السلطان سليمان القانوني الفرصة لخرق الصف الأوربي، و بالتالي إضعاف فرصة توحّدهم جميعا حول قتال العثمانيين ، وإخراجهم من الأراضي التي تحصلوا عليها في أوربا، وإبعاد الخطر على مختلف الأراضي التابعة للإمبراطورية ، أو حتى محاولة الوقوف بوجه التوسّعات الأوربية[5]، وبهذه الخطوة يكون السلطان «سليمان القانوني» استطاع أن يجنّب دولته الكثير من الأخطار التي تهدّد ممتلكاتها سواء في بلاد المشرق وغيرها[6].

إذن يمكن استخلاص سببين لعقد معاهدة الامتياز الفرنسية العثمانية هما : السعي لتحطيم تحالفات الدول الأوربية المسيحية ضد الدولة العثمانية عبر إغراء بعضها بامتيازات خاصة و صلاحيات واسعة ، وكذلك تمكين موانئ البحر الأبيض المتوسط من القيام بدور حيوي ومهم في الملاحة و التجارة مقابل بعض التنازلات التي قدمتها الدولة العثمانية[7] .

---

[1] ـ رائد سامي حميد الدوري : معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية ، مرجع سابق ، ص :407.

[2] ـ جان لافوريه : هو من أصل مجري ،كان راهبا في فرنسا، عُرف بـ :«القدّيس يوحنا » اختاره الملك الفرنسي للقيام بمهمة المفاوضات وأُحيطت هذه العملية بالكتمان و السرية الشديدة .

[3] ـ عبد العزيز الشناوي : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، المكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، د ط ،ج2، 1980، ص 708.

[4] ـ إسماعيل أحمد ياغي : الدولة العثمانية ، مرجع سابق ، ص :181.

[5] ـ يوسف الثقفي : موقف أوربا من الدولة العثمانية ،دار الحارثي للطباعة والنشر، الطائف،المملكة العربية السعودية 1996،ص 104.

[6] ـ محمد سهيل طقوش : مرجع سابق، ص :172.

[7] ـ محمود شاكر : التاريخ الاسلامي (العهد العثماني) ، د ط ، المكتب الاسلامي ، 1991 ، ج8 ، بيروت ، لبنان ، ص :114.

هذه الامتيازات المقدّمة لفرنسا اعتُبرت عائقا أمام تجمّع أوربي صليبي محتمل ضد الدولة العثمانية نظرا لدور الجيش الفرنسي في مثل هذه الأحلاف العسكرية[1] .

ويعتقد كذلك أنّ هذا التحالف العثماني الفرنسي كان ردّا على تحالف شارل الخامس (شارلكان) ملك إسبانيا مع القبطان الجنوي (أندريه دوريا) وقيام هذا الأخير بهجمات وحملات عسكرية على سواحل البحر الأبيض المتوسط[2] .

كما لا يمكن إهمال العامل الاقتصادي في أسباب عقد هذه المعاهدة ، هذا المحور مهم نظرا لدوره في تنشيط تجارة الدولة العثمانية ومختلف الإيالات (الولايات) التابعة لها.

أمّا من حيث المفهوم فالامتيازات لغة :(مفرده امتياز) هو إنعام يعطيه الحاكم رجلا أو جماعة لبيع صنف من البضاعة أو عمل من الأعمال مانعا غيرهم عن تعاطيه[3] .

أمّا الامتيازات (les capitulations) بمفهومها الاصطلاحي : هي الإنعامات الخاصة في التجارة والأحوال الشخصية منحها الباب العالي لبعض الدول الأوروبية (فرنسا خاصة) بشأن رعاياها القاطنين في أراضي الإمبراطورية لتتوسّع وتشمل بعد ذلك دولا أوروبية أخرى من غير فرنسا .[4]

كما أنّ هذا المصطلح (الامتيازات) يطلق عموما في الدولة العثمانية على المعاهدات التي عقدها سلاطين الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية . أمّا الأوروبيون فقد اصطلحوا على تسمية الامتيازات بـ :
(capitulation) وهو مصطلح مشتق من اللفظة اللاتينية (capitulatio) ومعناه يفيد بأنّه : نص مكتوب مقسّم إلى فقرات أو بنود حسب التعبير المستخدم في صياغة النصوص القانونية في العصر الحديث.[5]
الحديث.[5]

و قد عرّفها المؤرخ عبد العزيز الشنّاوي بقوله : " الامتيازات هي المعاهدات المتضمنة المبادئ القانونية لإقامة المستأمنين من رعايا الدول الأجنبية في ممتلكات الدولة العثمانية ولممارسة نشاطهم التجاري المشروع فيها ".[6]

كما عرّفها الباحث :أحمد إسماعيل ياغي بقوله : ـ " الامتيازات هي قواعد تنظّم إقامة الأجانب في الأراضي العثمانية ".[1]

---

[1] ـ محمد حرب : العثمانيون في التاريخ و الحضارة : دار العلم (د.ط) 1989 ، بيروت ، لبنان ،ص :97.

[2] ـ أحمد عبد الرحيم مصطفى : في أصول التاريخ العثماني ، دار الشروق ،ط 2 ، 1993 ، القاهرة ، ص :94.

[3] ـ بطرس حرفوش وآخرون :المنجد في اللغة ، دار المشرق ، ط28 ،1986، بيروت ،لبنان ، ص:781.

[4] ـ بطرس حرفوش وآخرون :المنجد في الأعلام ،دار المشرق ،ط14 ،1986 ، بيروت ، لبنان ، ص :64 .

[5] ـ خليفة حمّاش :الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية "محاضرات في تاريخ الدولة العثمانية ،(1996 _ 1997) .

[6] ـ عبد العزيز الشناوي :الدولة العثمانية ، ج2 ، ط1 ، 1970 ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ص:719 .

بينما ترى الباحثة ليلى الصبّاغ :" أن الامتيازات أشبه ما تكون بعهود الأمان أو الذمّة التي منحها المسلمون في السابق لأهل الكتاب والمستأمنين بقولها :" إن ما أتى في الاتّفاقية الفرنسية – العثمانية وما قبلها سواء في المشرق أو المغرب العربي لا يعدو عن كونه حقوق المستأمنين في دار الإسلام ؛ أي حقوق الوافدين من دار الحرب للعمل في دار الإسلام".[2]

مُنحت الامتيازات الأولى في تاريخ الدولة العثمانية من جانب السلطان (سليمان القانوني) لفرنسا في عهد ملكها فرانسوا الأول وأُبرمت بين مبعوث سفير هذا الأخير (جان لافوريه) والسلطان العثماني وظهرت في شكل فرمان ،ومؤرخة في فيفري سنة1536م. [3]

ورغم أنّ هذه المعاهدة لم تكن في مجمل بنودها ذات طابع اقتصادي بحْت إلا أنها تبقى جُزْءا من فعالية اقتصادية أساسية وهي التجارة [4] كما أنّها دعّمت الجهود المبذولة بين الطرفين لإقامة تعاون عسكري لمواجهة عدو مشترك هو اسبانيا. [5]

غير أنّ ما يمكن طرحه هو : هل كان الهدف من توقيع هذه المعاهدة من طرف الدولة العثمانية مع فرنسا هو من أجل :

*– استمالة الدول الأوروبية بمنح تسهيلات مغرية لها ؛ ليبقى البحر الأبيض المتوسط منطقة تجارية نشطة ، وعدم تحوّل هذه الدول نحو رأس الرجاء الصالح بعد اكتشافه وبالتالي فقدان مداخيل تجارية وغيرها ؟

*– هل كان من الضروري التوقيع على معاهدة الامتياز والدولة العثمانية في أوّج قوتها لهدف المساندة وبالتالي محاصرة اسبانيا سياسيا عسكريا و اقتصاديا ؟

*– لماذا التمييز في بنود رعايا الدول الأوروبية عن رعايا الدولة العثمانية ؟ وهل تعهّدت فرنسا بالمعاملة بالمثل للرعايا المسلمين التابعين للعثمانية ؟

إنّ تمكين العثمانيين لوجودهم وتوسيع نفوذهم بمنطقة بلاد المغرب وحوض البحر المتوسط خاصة بعد تأسيس إيالة الجزائر هذا الأمر لم يكن ليرضي الأسبان بأي حال من الأحوال بل وزاد حقدهم بوضع الخطط لمنع ذلك ويظهر هذا الأمر في استدعاء شارلكان أشهر البحّارة وهو (أندري دوريا) [6]،وإسناده قيادة

---

[1] ـ أحمد إسماعيل ياغي : العالم العربي في التاريخ الحديث ، ط 1 ،1997 مكتبة العبيكان الرياض ،المملكة العربية السعودية ص180 ؛ كما يُنظر كذلك "المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ،سهيل صابان ،مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية (د ط) 2000 م الرياض المملكة العربية السعودية ص36.

[2] ـ ليلى الصباغ :ملاحظات حول دراسة الاقتصاد العربي في العصر العثماني ،الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني ،منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني ،(د ط)،1986،زغوان تونس،ص:111

[3] ـ محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية ،مصدر سابق، ص :223.

[4] ـ ليلى الصباغ: المرجع السابق ،ص109.

[5] ـ سامي حميد الدوري:معاهدات الامتيازات العثمانية الفرنسية ،مرجع سابق :ص :408.

[6] ـ أندري دوريا رجل حرب جنوي ولد سنة 1498 م يعدّ من أميرالات البحر الكبار وأشهر القادة العسكريين خلال القرن 16م

الأسطول البحري الإسباني بهدف مهاجمة القواعد العسكرية العثمانية في سواحل البحر الأبيض المتوسط الجنوبية [1]،وهذا مايظهر مدى التنافس العسكري بين القوّتين أو الأسطول الإسباني والعثماني ولقد كانت إيالة الجزائر تمارس بفضل قادتها البحريين ضغطا على دول أوربا كان في صالح فرنسا.[2]

لقد كانت معاهدة سنة 1536م هي الركيزة الأساسية لمختلف معاهدات الامتياز الأخرى التي عقدت مع الإيالات العثمانية وخاصة (الجزائر و تونس) ، لقد اشتملت المعاهدة على 16 بندا نذكر من أهمها:

_ بند 1) "قد تعاهد المتعاهدان بالنيابة [3] عن جلالة الخليفة الأعظم وملك فرنسا على السِلْم الأكيد والوِفاق الصادق مدة حياتهما وفي جميع الممالك والولايات والحصون وجميع الأماكن المملوكة لهم..."

_ بند 2) ".... يجوز لرعايا وتابعي الطرفين البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع الغير ممنوع والإتجار فيها.. مع دفع العوائد والضرائب المعتادة...."

_بند 8) " .. لايجوز استخدام التجار الفرنساويين ـ كما وردت ـ أو مستخدميهم جبْرا عنهم في خدمة جلالة السلطان ..."[4]

_البند 15« كل تابع لملك فرنسا إذا لم يكن قد أقام بأراضي الدولة العلية مدة 10 سنوات.. لا يلزم بدفع الخراج أو أي ضريبة ....».[5]

بهذه المعاهدة أصبحت فرنسا الدولة الأوربية الوحيدة الحائزة على امتيازات استثنائية لرعاياها، وبذلك استطاعت فرنسا تحقيق جملة أهداف مهمّة منها :

* تأكيد و تدعيم الوضعية المتميزة للرعايا الفرنسيين، وخاصة التجار بمنحهم تسهيلات واسعة .

* إعفاء التجار الفرنسيين من دفع الرسوم الجمركية في الموانئ العثمانية و هو ما جعلها المستفيد الأكبر من هذه التسهيلات و الضمانات لحماية رعاياها وزيادة حصّتها من التجارة العالمية ، إذْ كان من المتعذر على الفرنسيين المخاطرة بالإبحار في المياه العثمانية من دون توفير سلاح أو حماية لمواجهة أعمال القرصنة .

* تعيين قناصل فرنسيين في موانئ بلاد الشام ، و اعفاء التجّار الفرنسيين من الخضوع للقانون العثماني.[6]

كما نجم عن هذه المعاهدة عدة نتائج نذكر أهمها : .

---

[1] ـ خليفة حمّاش: الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص:4

[2] ـ مولود قاسم نايت بالقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة1830،ط1 ،1985 ، دار البعث ، قسنطينة ، الجزائر ، ج2 ، ص:17

[3] ـ المقصود هنا هو : السيد (جان لافوريه) السفير الفرنسي في اسطنبول ، وإبراهيم باشا وزير السلطان "سليمان القانوني"

[4] ـ محمد فريد بك :تاريخ الدولة العلية العثمانية ،مصدر سابق ، ص ص :223 _226 .

[5] ـ محمد فريد بك : مصدر سابق ، ص : 229

[6] ـ أحمد اسماعيل ياغي : الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث مرجع سابق ص 68

* زيادة التعاون العسكري بين الأسطول الفرنسي و العثماني. (تكفّلت فرنسا بدفع جميع نفقات الأسطول العثماني 60 سفينة لمحاربة جيش الإمبراطور شارلكان)[1]

* إقامة الأسطول العثماني بقيادة « خير الدين باشا » في طولون سنة 1543 م لحماية فرنسا من الخطر الاسباني ؛ وهذا بطلب من ملك فرنسا ، و قد استقبل هذا الأسطول وكذلك قيادته استقبالا فاخرا[2] .

* منح عائلة « لانش » le nche – امتياز صيد المرجان في سواحل منطقة القالة و كان ذلك 1561 م[3]

* اتخاذ فرنسا لهذه المعاهدة وسيلة وذريعة وحجة في الوقت ذاته لفتح أبواب التجارة مع الشرق، وعدم خضوعها للاحتكار التجاري الذي فرضته البرتغال بعد اكتشافها طريق رأس الرجاء الصالح.[4]

ورغم ما في هذه المعاهدة من مآخذ والتي تظهر من خلال ما قدّمته الدولة العثمانية من بعض التنازلات ؛ إلا أن السلطان سليمان القانوني استغل و بمهارة حالة الصراع الديني (ظهور ثورة مارتن لوثر)، و الخلاف السياسي القائم في أوربا من خلال هذه المعاهدة و هذا التقارب الفرنسي و الذي حال من دون شك في توفير الحماية لمسلمي الأندلس المضطهدين و المهجّرين ،و لو جزئيا و كذا دون استيلاء الأوربيين(الأسبان) على شمال افريقيا ،والبرتغاليين على الخليج العربي وبسط سيطرتهما .

لقد كانت هذه العلاقات العثمانية الفرنسية تتطور وباستمرار بسبب الظروف الدولية و الأوضاع التي كانت تعيشها أوربا (كما ذكرنا)، و بتزايد قوة الدولة العثمانية [5] ،كان لزاما على فرنسا العمل على كسْب صداقة هذه القوة واستطاعت بواسطة هذه الصداقة و العلاقة من الحصول على عدّة تسهيلات و مكاسب مختلفة ، من خلال عقد عدة اتفاقيات و معاهدات مع الإيالات التابعة للدولة العثمانية وخاصة المغاربية منها (الجزائر ، و تونس).[6]

---

[1] ـ و ذلك بعد اتفاق عسكري عقد سنة 1553 م ، انظر : رائد سامي حميد الدوري: مرجع سابق ، ص : 428 .

[2] ـ مولود قاسم نايت بلقاسم : مرجع سابق ، ص13 ، لم تكن هذه هي المرة الأخيرة للتعاون العسكري بين الأسطول الجزائري و الأسطول الفرنسي بل تبع ذلك عدة مرات أخرى سنوات 1552 م و 1553 م.

[3] ـ جمال قنان :العلاقات الفرنسية الجزائرية ،مرجع سابق ،ص:224 .

[4] ـ عيسى الحسن : تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية ، الأهلية للنشر والتوزيع،ط 1، د ت ،بيروت ، لبنان ، ص : 504 .

[5] ـ سواء من خلال الانتصارات التي كان يحققها سليمان القانوني ، أو ظهور و تعاظم قوة الايالة الجزائرية و الأسطول البحري الجزائري في حوض البحر المتوسط و التي كانت تحكم باسم السلطان العثماني.

[6] ـ تحصّل الفرنسيون على امتياز مهم في مفاوضاتهم (1581 م) بتعميم تنفيذ معاهدة الامتيازات على جميع مناطق الامبراطورية ، كما كانت فرنسا تتوسط بالسلطان العثماني لتحديد أو عقد معاهدة مع الجزائر أو تونس .

إنّ اهتمام فرنسا بهاتين الإيالتين يعود سببه للأهمية الإستراتيجية (موقع الإيالتين الهام على البحر المتوسط، وكذا قربهما من فرنسا) ، بالإضافة إلى الأهمية و الفوائد الاقتصادية المرجوّة من ذلك[1].

و بالعودة إلى موضوعنا فإن فرنسا ارتبطت بمعاهدات عدة مع كل ايالة من الجزائر و تونس ، سواء كانت هذه المعاهدات ما تعلّق بمعاهدات سلْم و تجارة ، أو ما تعلّق بالامتيازات ، فالجزائر ارتبطت بحوالي 30 معاهدة امتياز مع فرنسا خلال القرنين 11 و 12 هـ /17 و 18 م [2]، أما بالنسبة لتونس فقد ارتبطت مع فرنسا بـ 11 معاهدة امتياز خلال القرنين فترة البحث [3].

بالنسبة لمعاهدات السلم و التجارة بين فرنسا و إيالتي تونس و الجزائر و التي قدّرت في مجملها خلال هذه الفترة (موضوع البحث) أي القرنين 11 و 12 هـ /17 و 18 م بحوالي 33 معاهدة قد أكّدت جميعها على ما يلي :

* توقيف الأعمال العدوانية، و الحفاظ على علاقات السلْم بينهما.
* مراعاة الامتيازات البيْنية ، و الحفاظ عليها ، مع حماية البعثات التبشيرية .
* الإفراج عن جميع الأسرى ، و إعادة الغنائم المتعلقة بأعمال القرصنة .
* تعيين القناصل ، و إقامة علاقات تجارة و ملاحة.[4]

رغم ما شاب هذه العلاقات خلال هذه الفترة من بعض الأحداث التي تؤدي في بعض الأحيان إلى التشنّج أو قطع للعلاقات – و لو مؤقتا – إلا أنّ الطرف الفرنسي كان حريصا على بقاء هذه العلاقات وصفائها نظرا للمصلحة المتوخاة من ذلك ،ولمن لهم مصلحة في بقاء هذه العلاقات ،أو مدفوعا كذلك من التجّار الفرنسيين ، أو حتى من خلال الوسطاء الذين يتمّ إرسالهم لترضية الطرف الجزائري و الإلحاح عليه بإقامة سلم و علاقات ودّية و تجارية دائمة نظير الفائدة التي ستجنيها فرنسا من ذلك[5].

---

[1] ـ تؤكد مختلف المعاهدات المبرمة في إطار الامتيازات على تدعيم الوضعية المتميزة للرعايا الفرنسيين ، و التجار خصوصا في مختلف أراضي الدولة العثمانية .

[2]ـ E .Rouard de card : Traités de la France avec les pays de l'Afrique de nord (Algérie – Tunisie – Tripoli taire – Maroc);L ibrairie de la cour d' Appel et de l' ordre des avocats 13 rue de soufflât 13, 1906, pp: 3-6

[3] ـ E .Rouard de card: Traités de la France avec les pays de l' Afrique; opcit ,pp : 103-106 .

[4]ـ E .Rouard de card : Traités de la France ... Ibid. pp: 4 -104 .

[5] ـ من ذلك تكليف مأمور البحرية في « طولون » « فوفري » بإعطاء أمر لمسؤول الباستيون في منطقة رأس العبد (تونس) للقيام برحلة نحو الجزائر و الاتصال بالحاج حسين و التباحث معه حول محاولة التوصل إلى اتفاق سلم و إنهاء حالة الحرب لأنّ ذلك يخدم مصلحة فرنسا ،وكان ذلك سنة 1698 م : انظر جمال قنان : المعاهدات، مرجع سابق، ص 115 .

أمّا المعاهدات المتعلقة والخاصة بالامتيازات فقد ارتبطت فرنسا مع الإيالة التونسية بـ 11 معاهدة امتياز خلال فترة موضوع البحث أي القرنين (17 و 18م /11و12 هـ)،إضافة لمعاهدات أخرى في مجال التعاون الودّي وقد أكّدت جميع هذه المعاهدات على ما يلي :

* امتياز منح الأولوية في التعامل التجاري مع الأهالي ، وهو مهم في اعتقادنا لأنه يعطي الحق للتجار الفرنسيين بالتعامل مع السكان دون رقابة السلطات في الإيالة.

* امتياز حق صيد المرجان في السواحل التونسية ،وقد كان ذلك من أهم ما كانت تريد فرنسا الحصول عليه ؛ نظرا لأهمية ذلك في تنشيط التجارة الفرنسية.

* دفع الضرائب و الحقوق الجمركية المتّفق عليها ، و تسديد مختلف القروض[1].

* امتياز حق إنشاء أو زيادة أو ترميم بعض البنايات القريبة من الباستيون[2].

*حق صيانة المراكب و السفن .

* اعتراف الإيالة التونسية للمؤسسات التجارية الفرنسية بامتلاك و كالة الرأس الأسود (C.C.N) أو [comptoir du cap Negre] و توزّعت هذه المعاهدات بـ (03) معاهدات خلال القرن 17 م (11 هـ)، معاهدة 1666 م ، 1683 م و1699 م ، وجميعها أكّدت بالخصوص على حق امتلاك – بتحفّظ – منطقة الرأس الأسود و هو ما يُظهر مدى حرص فرنسا على تثبيت قدمها في المنطقة لما لها من أهمية اقتصادية ،و أمّا خلال القرن 18 م (12 هـ) ، فتمّ عقد (08) معاهدات امتياز ،المعاهدة الأولى كانت عام 1700م ، وآخرها كان عام 1790 م[3].

إيالة الجزائر بدورها ،و نظرا لوزنها في منطقة حوض المتوسط ،و للأهمية الاقتصادية التي تكتسيها أراضيها و سواحلها ، فقد عملت فرنسا على الاستفادة من ثرواتها وخيراتها ، من خلال التوقيع على جملة من المعاهدات والاتفاقيات، فقد عقدت فرنسا 11 معاهدة امتياز في القرن 17 م (11 هـ) فقط ،و هذا ما يبيّن مدى أهمية هذه الإيالة بالنسبة لفرنسا .

---

[1]- **E .Rouard de card :Ibid. p:105**

[2] - **الباستيون لفظة إسبانية ، و معناها القلعة (الحصن) اتّخذه الإسبان خارج باب البحر من تونس ، و فصلت أسواقه ، و قد نال أهل تونس من أهل الباستيون ما لم يرلهِ من غيرهم، و كان ذلك في عهد خلافة محمد بن الحسن حوالي 1572 م ،يرظر : المؤنس في أخبار افريقيا و تونس ، ابن أبي دينار، تحقيق و تعليق محمد شمّام ،نشر المكتبة العتيقة ،تونس ، تونس ،ط 3 ،1389 هـ ،ص :174.**

[3]- **E .Rouard de card :Ibid. p:106**

وكانت أهم و أولى هذه المعاهدات ، معاهدة 1628 م [1] ، وسبقها توقيع معاهدة تجارية أخرى هي معاهدة 1619 م ، و التي أُعتبرت أساسا لكثير من المعاهدات التي جاءت بعدها ، و أهم ما نصّت عليه هو احترام الطرفين لجميع المعاهدات التي أبرمت بين فرنسا و الدولة العثمانية، و إدانة أي تصرّف في الإسراع باستعمال القوة لحلّ أيّ مشكلة بين الطرفين [2] . و أيضا معاهدة 1640 م التي تمّ فيها منح امتياز استغلال الباستيون[3] ،و احتكار تجارة بعض السلع (الشمع – الجلود ...) ،و منع أي طرف آخر في المتاجرة بهذه السلع و توسيع نطاقها لتمتدّ بين القالة و القل ، و إقامة مباني لردّ هجمات السفن المعادية [4]،أي ما يشبه التحصينات العسكرية، و مقابل ذلك تعهّد الطرف الفرنسي بدفع مبلغ اللزمة[5] .

منح هذه الامتياز بصفة شخصية للسيد « توماس بيكي » و لم يمنح بصفة رسمية بين السلطتين الجزائرية و الفرنسية ،حتى لا تستطيع فرنسا التذرّع بذلك، كما يسهل على الجزائر التخلّص من بنوده ، في حال الإحساس بعدم الالتزام بالتعهد.

كما عُقدت عدة معاهدات امتياز أخرى خلال هذا القرن و منها :

معاهدات : 1661 م ،1684 م و 1698 م ، و كلها أكّدت على احترام مختلف الشراكات مع الباستيون لها نفس الحقوق و الامتيازات المتطرّق إليها سابقا في المعاهدات الأخرى [6].

خلال نظرتنا السريعة لهذه المعاهدات والاتفاقيات التي أُبرمت في هذا القرن لاحظنا مدى اهتمام فرنسا المستمر في إقرار هذه المعاهدات ،وسعيها الدائم لبقاء العلاقات بأي ثمن ، رغم النوايا العدائية والتي تُرجمت أحيانا إلى هجمات وحملات عسكرية ،من ذلك الحملة الفرنسية على مدينة جيجل في جويلية سنة 1664م ، أو الأحداث المتكررة حول قضية تبادل الأسرى بين البلدين.

---

[1] ـ جاءت هذه المعاهدة بعد مفاوضات عسيرة بسبب المذبحة التي ارتكبها المرسيليون (سكان مرسيليا) في حق الوفد و التجار الجزائريين في المدينة ، و تولّى « سانسون نابولن » مهمة المفاوضات، وتحمّلت مدينة مرسيليا العبء المالي الأكبر في الالتزامات المالية لعقد هذا الاتفاق.

[2] ـ جمال قنان : المعاهدات ، مرجع سابق، ص ص : 55–57 .

[3] ـ الباستيون : هو أول حصن بناه الفرنسيون على الساحل الجزائري يبعد عن القالة بحوالي 6 أميال (9.6 كلم) ،كان الهدف من بنائه هو صيد المرجان ، فأصبح يستعمل لتجارة الحبوب .

[4] ـ هذا الامتياز له من الخطورة على السيادة الوطنية ، و اعتباره خطأ دبلوماسي ، عملت الجزائر على تداركه في المعاهدات اللاحقة .

[5] ـ تختلف مفاهيمها و أشكالها ، و هنا تعني مبلغ مالي متفق عليه يدفع للخزينة سنويا مقابل السماح بالنشاط التجاري ، و قد حدّد في هذه الاتفاقية بحوالي 34 ألف دبلن سنويا ،للمزيد حول أشكال اللزمة في الجزائر خلال العهد العثماني،ينظر النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792 – 1830) ناصر الدين سعيدوني ، المؤسسة الوطنية للنشر،ط 2 ،1985 ، الجزائر، ص ص :96–99 .

[6] ـ للمزيد حول هذا ينظر جمال قنان : المعاهدات ،مرجع سابق ، ص ص :66 –130 و كذلك :

E .Rouard de card : Traités de la France. Ibid. pp, 4–8.

كما أنّ أهم ما يجب ذكره بالنسبة لهذه المعاهدات خلال هذا القرن(17م) هو:

* معاهدة امتياز استغلال الباستيون 1679 م [1]، منحت امتياز حق ترميم المباني الواقعة في محيط الباستيون ، كما أُقرّ رسم يستخلص من نشاطه (الباستيون) لمصلحة الكاهية[2] في عنابة .

وقدّرته هذه المعاهدة بـ :03 آلاف بطاك [3].

أمّا معاهدة سنة 1684 م أكّدت على الامتيازات الممنوحة السابقة و استفاد مسؤولو الباستيون من امتياز مهم جدّا هو : تجميد أسعار بيع المنتجات الزراعية[4] .

إذن في مجملها أكّدت هذه المعاهدات و أقرّت ما يلي :

* امتياز حق الأولوية في التعامل و التجارة مع الأهالي للفرنسيين من غيرهم.

* حق دفع الضرائب و الحقوق الجمركية « اللزمة».

* حق إنشاء بعض البنايات أو ترميمها حول الباستيون .

* حق صيانة القوارب و السفن[5] .

و خلال القرن 12 هـ (18 م) عقدت فرنسا 19 معاهدة امتياز مع الإيالة الجزائرية ، كانت أولها معاهدة سنة 1700 م ، وآخرها معاهدة امتياز ، في جوان سنة 1790 م ، وجميع هذه المعاهدات أقرّت الترتيبات و الامتيازات التي منحت من ذي قبل و أكدت عليها .

غير أنّ أهم المعاهدات التي عقدت خلال هذا القرن (18 م) هي معاهدة عام 1714 م [6] ، هذه المعاهدة أو – الاتفاق بالأحرى – عقد بين السيد "دومارل" مدير الباستيون ، و باي قسنطينة "حسين باي"[7] ، الذي تعهّد بمدّ تجّار الباستيون بـ : 200 قفيز [8] من القمح سنويا .

إنّ الأهمية في هذا الاتفاق [1] المبرم بين الإيالة الجزائرية و فرنسا ، تكمن في توقيع باي قسنطينة عليه، و هو هو المسؤول المباشر عن منطقة الامتيازات،و سيظل النموذج التقني لإبراز مواده في تحديد كل عقد بين

---

[1] ـ عقدت بتاريخ 11 مارس 1679م .

[2] ـ الكاهية : هو نائب باي قسنطينة حاكم عنابة ، ذلك الوقت هو : باش آغا باي ، و اسمه عمر ، وشهرته (باش آغا) كانت فترة حكمه مابين :(1676 م – 1688م) .

[3] ـ بطاك : مقداره حوالي : 08 ريالات ، و نصف ، و قيمته بالفرنك الفرنسي حوالي 1.2 ف ف .

[4] ـ جمال قنان: المعاهدات ، مرجع سابق ، ص : 101 .

[5] ـ E .Rouard: Ibid. p : 05

[6] ـ تمّ عقد هذه المعاهدة بتاريخ : 15 جويلية 1714 م.

[7] ـ حسين باي : هو قليان حسين المدعو«بوكمية» تولّى حكم بايلك قسنطينة لمدة 23 سنة (1714 م – 1736 م) كان رجلا حازما، وضع حدا للاضطرابات .

[8] ـ القفيز : وزن مقداره حوالي 195 كلغ ، غير أنّ هذا المقدار يختلف من منطقة لأخرى .

البلدين[2] ، وكون هذا الاتفاق أيضا وسّع دائرة السلع التجارية المحتكرة لتشمل سلع أخرى: القمح ، الشعير ،الفول ، الشمع ، الجلود ،الصوف . والأهم من ذلك كله ما جاء في البند (7) [المادة 7] ، و التي كان لها الأثر الكبير على الجزائر ، حيث كانت سلاحا تشهره فرنسا كلما أراد البايلك أن يتدخّل ؛و ذلك دفاعا عن مصالح الرعايا الفرنسيين [3] . و تنص هذه المادة على : « أنّه لا يُسمح لأي مركب أجنبي مهما كانت جنسيته، حتى و لو كان مسلما ، أن يشحن قمحا أو شعيرا أو فولا أو غير ذلك ، في عنابة و في سائر الموانئ الأخرى التي تشملها الامتيازات »[4].

و تلا هذه المعاهدة التوقيع على معاهدات أخرى ، أو تجديد بعضها للتأكيد على مختلف الامتيازات الممنوحة ،و منها معاهدات:1724 م ، 1745م و 1767 م ،وكان آخرها معاهدة 23 جوان 1790 م .

3– انعكاسات العلاقات العثمانية الفرنسية على الإيالتين :

كان من أهداف حرص فرنسا على إقامة علاقات دبلوماسية مع الدولة العثمانية رغبتها العميقة في استغلال عدة موارد اقتصادية في مناطق مختلفة لهذه الدولة و الإيالات التابعة لها ، إضافة إلى احتكار استعماراتها التجارية خاصة بعد حصول فرنسا على امتيازات سياسية و تجارية و غيرها اعتبرتها بعد ذلك حقوقا مكتسبة لا يمكن التنازل عنها .

لقد فتحت هذه الامتيازات الأجنبية الباب على مصراعيه للتدخل في شؤون الدولة العثمانية و تزايد أطماع الدولة الأوربية في الأقطار الإسلامية [5] ،كما أنّ هذه المعاهدات قد طرحت في وقت مبكر اختيارات صعبة خاصة بالنسبة للإيالات المغاربية (الجزائر ، تونس) في ظل الظروف التي كانت منطقة بلاد المغرب و ما تعرفه من هجمات مستمرة من طرف الأسبان[6] . هذا الاختيار ذكّاه شعور سكّان هذه الإيالات (الجزائر ، تونس) و نظرتهم الحاقدة لكل ما هو مسيحي [7] ؛ هذا الاختيار تمثّل في : إمّا تنفيذ ما تمليه السياسة العثمانية باعتبار هذه الإيالات ملزمة بتنفيذ أوامر السلاطين – نظرا للتبعية و لو الروحية للباب العالي – بسبب هذه

---

[1] ـ صادق الداي « عبدي باشا » على هذا الاتفاق سنة 1731 م ، و بذلك شجّع تجار الباستيون من خلال موافقته على التسهيلات الممنوحة في هذا الاتفاق .

[2] ـ طالب القناصلة ارجاع جميع الامتيازات الممنوحة بمقتضى هذا الاتفاق بعد قرار الغاء الوكالة الإفريقية في جانفي 1801 م .

[3] ـ محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية للشرق الجزائري (1792 – 1830) ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ط 2 ،1984، الجزائر ، ص : 194 .

[4] ـ E. Rouard : I bib. P: 77.

[5] ـ حميدة اعميراوي : ملخصات و آراء في التاريخ الحديث و المعاصر ، دار الهدى ، الجزائر ، ص: 23 .

[6] ـ جمال قنان : المعاهدات ، مرجع سابق ، ص :38 .

[7] ـ بقيت هذه النظرة لوقت متأخر، وكانت من أسباب تقلص النشاط التجاري الفرنسي و زواله في سواحل الشرق الجزائري ، فلم يكن الأهالي يرغبون في وجود الفرنسيين ، رغم بعض الفائدة التي يجنيها الأهالي من ذلك على سواحلهم لأنهم كفار، ينظر:محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية ،مرجع سابق، ص: 209 .

المعاهدات خاصة و أنّ فرنسا استطاعت بعد جهد كبير و إلحاح مستمر، الحصول على شيء مهم هو تعميم تطبيق هذه الامتيازات على جميع مناطق الامبراطورية دون تمييز و اعتبار من يعرقل ذلك أو يخالفها عاصيا ومتمرّدا ، و يعاقب على ذلك دون تأجيل[1]. و قد يختلف هذا العقاب بين السجن أو النفي أو العزل ، و قد تصل كذلك هذه العقوبة إلى الإعدام المثال على ذلك أنّه عندما أبرم السلطان العثماني محمد الثالث[2] معاهدة الامتياز مع الملك الفرنسي هنري الرابع[3] سنة 1597 م ، و تمّ فيها الاعتراف بالامتيازات الفرنسية بالجزائر ، ، و ممارسة التجار لنشاطهم الاقتصادي غضب الديوان بالجزائر، و أمر الباشا خضير [4] (حاكم الجزائر في ذلك الوقت خلال عهد الباشوات) ، باي قسنطينة ، محمد بن فرحات بتحطيم و تهديم الباستيون الفرنسي في ساحل القالة ، و لما سمع السلطان العثماني بذلك ، غضب على الباشا ، و تمّ عزله و تعويضه بالباشا « محمد قوصه» الذي قُتل ليعوّض هو أيضا بأخيه «مصطفى قوصه» ، و هو شقيق الضحية بعد ثورة الانكشاريين عليه، و يتم التخلّي عن فكرة هدم الباستيون[5] .

أمّا الخيار الثاني من هذا الخيارات الصعبة هو اتخاذ موقف مستقل ، و معرفة كل إيالة بذاتها لطبيعة المشاكل و الصعوبات والأوضاع والظروف التي تُحيط بها ، ومن ثَمّ اتخاذ الموقف والقرار المناسب.

والواقع أنّ وضع هاتين الإيالتين (الجزائر و تونس) يمتاز عن بقية الإيالات الأخرى ، ويظهر ذلك من خلال المثال التالي و هو : أنّ البندقية كانت تحتج لدى السلطان العثماني على ما استولى عليه قراصنة الجزائر و تونس من سفنها وتطلب إرجاعه و تعويض الأضرار ، و تلحّ على السلطان العثماني في ذلك بهدف التعويض، و لكنها لا تجد صدى لشكواها هذه ، وقد علّق على هذا المؤرخ " فريدريك لاين " بقوله :« إنّ تونس و الجزائر لا تعترفان بالعهود و المواثيق التي عقدها السلطان مع الدول الغربية، و تعتبر أنّ كل دولة لم تتعاقد معها هي دولة عدوة..... »[6] .

---

[1] ـ بعد مفاوضات لتمديد معاهدة الامتياز هذه التي كانت سنوات 1581 م و 1604 م .

[2] ـ هو السلطان محمد الثالث ولد سنة 1566 م ، حكم ما بين (1595 م – 1603 م) اغتيل .

[3] ـ هنري الرابع: هو ملك فرنسا ولد في 1553م، اعتلى عرش فرنسا في1589 م، وتوفي في 1610م، نشأت في عهده أزمة ،اغتيل .

[4] ـ محمد بن فرحات باي : هو من نبلاء مدينة قسنطينة تولى حكم بايلك قسنطينة ما بين (1588 – 1608) سلك سياسة التقرب من القبائل وزعمائها ، غير أنّ بعضهم أعلنوا الحرب عليه كزعماء أولاد مقران بمجانة ، و تصدّى لهم و هزمهم مات أثناء هجوم الطوسكان على مدينة عنابة سنة 1607 م .

[5] ـ محمد الصالح العنتري : فريدة منسية في حال دخول الترك بلدة قسنطينة و استيلائهم على أوطانها أو (تاريخ قسنطينة) ، مراجعة و تقديم و تعليق د/ يحي بوعزيز ، دار هومة للنشر الجزائر، (د ط) ،2007 ، ص :46.

[6] ـ خليل الساحلي : "الصراع بين قراصنة تونس و الجزائر و البندقية في القرن 17 م"، المجلة التاريخية المغربية ، العدد 04 ،جويلية 1975 ،ص :106.

وأمّا بالنسبة لمسألة تطبيق الامتيازات، وخصوصا في الإيالات المغاربية ، فقد بدت قضية صعبة ومستعصية، و خاصة حينما نمت و توسّعت و منحت الدولة العثمانية حق احتكار التجارة الأوربية في أراضيها ، و في مختلف الإيالات لفرنسا ثم لكلّ الأوربيين الأصدقاء منهم و الأعداء على السواء شريطة ارتياد شواطئ و موانئ هذه المناطق تحت الراية الفرنسية[1] .

لقد سعى الإسبان بعد خروجهم من وهران سنة 1792 م للحصول على امتيازات تشبه الامتيازات التي كان يحظى بها الفرنسيون في الشرق الجزائري و عملوا على تكوين مؤسسات تجارية على السواحل الغربية[2] تكون منافسة للمؤسسات التجارية الفرنسية في عنابة و القالة[3] ،ومن مظاهر عدم اعتراف الايالة التونسية بالعهود و المواثيق التي عقدها السلاطين العثمانيون مع الدول الأوربية ما قام به باي تونس « علي باشا »[4] بالاستيلاء على المركز التجاري للجنويين الموجود بجزيرة طبرقة[5] ، و أسر جاليتها الأجنبية ، ثم الاستيلاء على المركز التجاري الفرنسي بـ «تامكرت»أو ما يعرف بـ« كاب نيقرو» ، الواقع شرق طبرقة ،و كان هدفه من ذلك هو إجلاء التجار الأوربيين من سواحل بلاده وكان ذلك في صيف 1741م / 1153 هـ[6].

إنّ هذه الامتيازات الممنوحة للأوربيين عامة و الفرنسيين خاصة في هذه الإيالات لا يوجد ما يوازيها ؛ أي المعاملة بالمثل ، فالتجّار الجزائريون و نظرا لقلّة امكانياتهم و انعدام أسطول تجاري[7] يلجأون إلى استئجار سفن سفن غيرهم وخاصة السفن الفرنسية ،ويتعاطون التجارة مع موانئ شرقية ومغاربية و أوربية كذلك و منها الفرنسية ، ويصطدم هؤلاء التجار بعدة عراقيل و حصار مثل ما قامت به الغرفة التجارية بمرسيليا بفرض

---

[1] ـ جمال قنان :العلاقات الفرنسية الجزائرية ، مرجع سابق، ص: 227 .

[2] ـ محمد العربي الزبيري: نبذة تاريخية عن الدولة الجزائرية ،مجلة الاصالة العدد 15/14 ماي و جوان 1973،ينظر هامش رقم (14).

[3] ـ القالة : تقع على بعد 86 كلم شرق عنابة ، مركز من مراكز النشاط الاقتصادي الفرنسي على الساحل الأفريقي ،كان في حوزة الشركة الملكية الأفريقية ، تصدّ ر منه الحبوب و غيرها إلى مرسيليا .

[4] ـ الباي على باشا : هو أبو محمد علي باي بن محمد بن علي تركي ، بويع في سبتمبر 1735 م .

[5] ـ طبرقة : جزيرة و بلدة تونسية على المتوسط تبعد بحوالي 15 كلم عن الحدود الجزائرية اشتهرت بثروة المرجان.

[6] ـ محمد الهادي الشريف : تاريخ تونس ، سراس للنشر و التوزيع ،ط1، 1980 ، تونس،ص: 85 .

[7] ـ إنّ اهتمام الجزائر خلال هذه الفترة كان منصبا حول إنشاء و تطوير الأسطول البحري في جانبه العسكري ، و هو مكرس للدفاع . و غياب تام للاهتمام بإنشاء أسطول بحري تجاري ، رغم المعاهدات التجارية القائمة بين فرنسا و الايالات المغاربية (الجزائر،تونس) .

الحجر الصحي لمدة طويلة على هؤلاء التجّار أو منعهم من الدخول إلى مرسيليا بحجة أو بأخرى [1] ،و الإيالة التونسية أيضا

و بحكم موقعها الجغرافي و تنوّع منتوجاتها الفلاحية مثل: القمح والتمور والزيتون، و غناها بالثروات (المرجان) و مؤهلاتها التجارية فقد تعاطت مع البلدان المسيحية شتى أنواع التجارة ، وتعززت هذه العلاقات التجارية بظهور التجّار المسيحيين المتمتعين بنظام الامتيازات القنصلية الممنوحة لهم، و التي تمّ الاتّفاق عليها بين السلطان العثماني و الملك الفرنسي .

هذه الامتيازات أعطت للتجّار المسيحيين في تونس التفوّق على التجّار المسلمين – و حتى في غيرها بلاد الشام مثلا – نظرا لما يلاقيه هؤلاء التجّار من عراقيل في تسويق سلعهم في الموانئ المسيحية مثل مرسيليا ـ و ذلك للتعامل الواسع معها – ، وتتمثل في صعوبة التواصل (اللغة) – الإقامة – المعاملات التجارية نتيجة العداوة التي يكنّها التجّار الفرنسيون الذين حاولوا مرّات مختلفة منع بعض التجّار المغاربة من دخول الميناء ، و هو ما يسبّب لهم خسائر مالية كبيرة[2] .

ثم إنّ هؤلاء التجّار الأجانب ، الذين هم بمثابة رعايا « دار الحرب » الذين يرتادون الموانئ الإسلامية لايُؤْمَنْ بعد مغادرتهم أن يتحولوا إلى قراصنة ضد التجارة و التجّار المسلمين ، و لقد تورّط البحّارة الأوربيون عموما ، و الفرنسيون خصوصا في أعمال القرصنة ضد التجارة البحرية الجزائرية حتى الساحلية منها[3].

إضافة إلى ذلك فإنّ هذه الامتيازات التي مُنحت للأوربيين قد أُستغلت في إثارة الشغب ، و العمل على خلق و نشر الفتن و تعميم الفوضى و الاضطرابات –و لو بطريقة غير مباشرة – للوقيعة بين الإيالتين الجزائر و تونس ؛فقد قام «سانسون نابولن» [4] باستغلال معاهدة 17 سبتمبر 1628 م ، بين الجزائر و فرنسا بالهجوم على مركز طبرقة بتونس الذي يستغله الجنويون ،و حاول احتلاله انطلاقا من مركز القالة بالجزائر الأمر

---

[1] ـ عائشة غطاس : "التجّار الجزائريون من خلال سجلات القنصلية الفرنسية (1636 – 1830)" المجلة التاريخية المغربية ، السنة 18 ، العدد 61 – 62 ، جويلية 1991 ، ص ص :127– 135 .

[2] ـ على الزاوي : "دفتر حسابات خاص حول تجارة التونسيين مع مرسيليا خلال (1773 م– 1774 م)" ، الحياة الاقتصادية للولايات العربية و مصادر وثائقها في العهد العثماني : م، م، د، ب ، و ، ع، العهد العثماني ،ج 1 1986 ، زغوان ، تونس ، ص ص: 19–25.

[3] ـ ينظر : الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية ، عزير سامح ألتر ، ترجمة : محمود علي عامر ، دار النهضة العربية ،بيروت ،لبنان ، ط1 ، 1989 ، ص ص: 336 –354 .

[4] ـ سانسون نابولن : شغل منصب قنصل في حلب ، و اختاره ملك فرنسا « لويس الثالث عشر » لتسوية قضايا خلافية في العلاقات الفرنسية العثمانية ، و عمل على استصدار فرمان سلطاني من الباب العالي في اسطنبول لحث الجزائر على عقد سلم جديد مع فرنسا و هو ما تمَّ سنة 1628 ،كما تحصّل في الجزائر على امتيازات شخصية للمزيد ينظر :

Le commérce et la navigation de l'Alger . Elie la primaudie . P 22 et relation entre la france et la régence d' Alger au 18ème siècle pp:51–142 .

الذي انتهى بقتله في 11 ماي 1633م [1]، رغم المعاهدة التي تمّت بين الإيالتين (الجزائر . تونس) لضبط الحدود بينهما والتي وُقّعت سنة 1628 م [2].

وبفضل الامتيازات أيضا حصلت الدول الأوربية (فرنسا)على عدة مكتسبات أبرزها حرية تحريك سلعها داخل أسواق السلطنة لقاء ضريبة زهيدة ، أو الإعفاء تماما منها (الجزية ، ضرائب عامة).

فقد ورد في معاهدة عقدت بين فرنسا و تونس في نوفمبر 1742 م اقتصار تونس على مطالبة التجار الفرنسيين بنسبة 03 % على الصادرات و الواردات .

وقد أدّى هذا المنحى إلى انخفاض دخل الإيالة المالي،و انعكس سلبا على قيمة العملة الوطنية (المحلية) [3] ، هذه التخفيضات في قيمة العملة أدّت الى اختفاء النقود الصحيحة القوية وفتح المجال لظهور النقود الضعيفة ، و يُذكر أنّ من سنة 1630 م إلى 1881 م كان القرش الإسباني هو العملة الرئيسة في تونس ، و يتمُّ التبادل به تجاريا ، ثم حلّ محلّه الريال التونسي الذي ضُرب (سُكَّ) على شكل الريال الإسباني [4] ، و رغم أنّ نسبة الرسوم الجمركية في الجزائر تختلف قليلا على ما هو في تونس ،و حتى باقي الإيالات العثمانية الأخرى و التي كانت تساوي 12.5 % ،حتى سنة 1719م، فإنها خُفِّضَتْ إلى 05 % على الواردات و 02.5 % على الصادرات[5] ، و كل هذا يخدم الجانب الفرنسي بحماية اقتصاده و تنشيط تجارته وصناعته، و بامتصاص المواد الخام و السلع المختلفة بأقلّ كلفة ضريبية[6] و بالتالي فوائد أكبر .

كما أنّ أهم انعكاسات العلاقات العثمانية الفرنسية على الإيالتين هو تعيين قناصل لفرنسا في كل من الجزائر و تونس ،و قد تمّ تسمية أول قنصل فرنسي بالجزائر و تعيينه بتاريخ 15 سبتمبر 1564 م لكنّ هذا القنصل ، لم يستلم عمله ، ولعلّ ذلك قد يعود إلى أنّ التجار الفرنسيين في الجزائر لم يكونوا ليقبلوا بوضع أنفسهم تحت سلطة هؤلاء القناصل لأنّهم كانوا يتقاضون منهم رسوما لقاء الحماية الرسمية ، ثم أنّ هذا القنصل كان تاجرا من مرسيليا[7] .

---

[1] ـ محمد الصالح العنتري :فريدة منسية ، مصدر سابق ، ص ص :47، 49 .

[2] ـ أحمد قاسم : إيالة تونس ، مرجع سابق ، ص: 326 .

[3] ـ شارل عيساوي : التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، ترجمة سعد رحمي ، (د ط) ،1985 ، بيروت ، لبنان ، ص :36.

[4] ـ المنور مروش : دراسات عن الجزائر في العهد العثماني ، العملة الأسعار و المداخيل ، ج 1 ،دار القصبة للنشر ،(د ط) ، 2009، الجزائر، ص: 42.

[5] ـ جمال قنان : المعاهدات ، مرجع سابق ، (الهامش رقم 62) ، ص :179 .

[6] ـ أحمد عزت عبد الكريم : دراسات في تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة العربية ، (د ط) ،(د ت ط) ، بيروت ، لبنان ،ص ص: 303 –304 .

[7] ـ القنصل هو : فانسون يرطول .

لقد عارض الجزائريون بدورهم اعتماد هذا القنصل ، نظرا لأنّ معاهدة الامتياز نصّت على أنّ كل الأوربيين الذين ليس لهم أي قنصل في الموانئ العثمانية يدخلون آليا تحت وصاية القنصل الفرنسي ، و هو ما يجعل وظيفة هذا القنصل واسعة ، و لكنّها تجارية بالدرجة الأولى [1] ، لذا فقد طرحت الجزائر فيما بعد وضمن مراسلاتها المختلفة مع فرنسا توضيح وظيفة القنصل [2] ، وبرفض الجزائر اعتماد هذا القنصل فإنّ فرنسا عملت على استصدار فرمان سلطاني بواسطة سفيرها في اسطنبول لتعيين قنصل بالجزائر ، ولم يتم تعيينه إلا عام 1580 م ،وفي نفس الوقت تقريبا حوالي قبل 03 سنوات استقبلت تونس القنصل الفرنسي سنة 1577م[3] ، ، و سبب هذا كله هو تزايد الأهمية التجارية التي يمارسها الرعايا الفرنسيون في الجزائر و في كامل السواحل الإفريقية ، كما جاء في رسالة اعتماد الملك شارل التاسع للقنصل فانسون بيرطول [4] . و بموجب معاهدات الامتياز كان يحق لهؤلاء القناصل منح من يشاؤون من رعايا السلطان أو الوالي جنسية بلادهم للعمل في الترجمة لديهم ، فيصدر لهؤلاء "براءة" تعفي الواحد منهم دفع الضرائب أو الجزية ؛ و لعلّ أغرب هذه الانعكاسات على الإيالتين هو ذلك الاقتراح أو الطلب الذي تقدّم به الملك « شارل التاسع » ،ملك فرنسا إلى السلطان العثماني « سليم الثاني » سنة 979 هـ/ 1572 م[5]؛ عن طريق سفيره «فرنسوا دي نوايل» ، و بواسطة المراسلات ، هذا الاقتراح أو الطلب مفاده تعيين «الدوق دان جويو » أخ الملك « شارل التاسع » ليكون ملكا و حاكما على الجزائر ، وقد استقبل البلاط العثماني هذا الاقتراح أو الطلب ببرودة شديدة ، وأوقع رجال السلك الدبلوماسي في دهشة و حيرة [6].

ومن انعكاسات هذه العلاقات العثمانية الفرنسية على الإيالتين هو حصول فرنسا على عدّة امتيازات في هذين الإيالتين ليكون لفرنسا نصيب أوفر في تجارتها في شمال أفريقيا و اشتغلت علاقتها و صداقتها لتحقيق هذا الهدف ، و بفضل ذلك استطاعت فرنسا إنشاء مؤسسات تجارية للشركات الفرنسية الفاعلة على سواحل الجزائر و تونس لتصبح هذه المؤسسات قاعدة لنشاط فرنسا القوي في المجال الاقتصادي في شمال أفريقيا ، لتكون آثاره واضحة سلبيا وإيجابيا على المدى القريب والبعيد .

---

[1] ـ لقد كان هؤلاء القناصل تجارا، و من الطبيعي أن يفضّلوا مصالحهم عن مصالح غيرهم ، ثم أنّ الوصول إلى منصب قنصل يخضع للمساومة و الرشوة و غيرها .

[2] ـ جمال قنان : المعاهدات ، مرجع سابق ، ص :40-41 .

[3] ـ أحمد عزت عبد الكريم: مرجع سابق ، ص : 304 .

[4] ـ جمال قنان :المعاهدات ، مرجع سابق ، ص: 39.

[5] ـ ما ينطبق على الجزائر ينطبق على تونس خاصة إذا علمنا أنّ تونس قد رُبطت إداريا بالجزائر منذ 1570 م ،في هذه المسألة .

[6] ـ عزيز سامح ألتر : الأتراك العثمانيون ، مرجع سابق، ص: 241.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني

شركات الامتياز الفرنسية في الجزائر و تونس خلال القرنين 17م/18م

- شركات الامتياز الفرنسية في الجزائر
- شركات الامتياز الفرنسية في تونس
- نشاط شركات الامتياز الفرنسية في الجزائر و تونس

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1 – شركات الامتياز في الجزائر:

عرف التجّار الأوروبيون السواحل الجزائرية منذ القرن 12م،وكان التنافس شديدا بين تجّار مرسيليا وكتلونيا[1]،وجنوة لإقامة علاقات وأنشطة تجارية في هذه السواحل المغاربية [2] وكان المرسيليون من السبّاقين في

[1] ـ كتلونيا: مقاطعة في شمال شرقي اسبانيا ، قاعدتها برشلونة ، اِتَّحد تْ مع اسبانيا على أيام الملوك الكاثوليك 1479م مركز صناعي و تجاري مهم .انظر المنجد في اللغة والأعلام ، ص :545 .

[2] ـ مولود قاسم: شخصية الجزائر، المرجع السابق ،ص: 08.

إضفاء الرسمية على هذه العلاقات و الأنشطة بعد توقيع مرسيليا على معاهدة مع سلطان بجاية " خالد بن زكريا" – خلال القرن 12م – ، وهي تعطي الحق لهؤلاء التجّار المرسيليون بمزاولة نشاطهم التجاري المتنوع دون إعاقة [1]،فكان المرسيليون يأتون لبجاية بمعادن وأقمشة وآلات حديدية،ويأخذون منها أصوافا وشموعا وجلودا ؛ليعيدوا بيعها بأثمان مرتفعة في إسبانيا و إيطاليا[2]، وتمتّعت مرسيليا بهذا الاستثناء حتى القرن 18م.

لقد تطورت العلاقات الجزائرية الفرنسية وازدادت وثوقا، و أخذت شكلا جديدا خاصة بعد التقارب العثماني الفرنسي،حيث كانت فرنسا تحرص دائما على اكتساب ودّ الجزائر،واستطاعت بعد جهد كبير التوصل إلى استصدار أمر من الباب العالي للديوان في الجزائر بإقامة علاقات رسمية وصلح دائم، وتجسّد ذلك في المعاهدات المختلفة التي وُقّعت بين الطرفين و الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا دون غيرها من الدول الأوربية [3] ؛ فأصبح لفرنسا موطئ قدم بالجزائر وقد تمثّل الوجود الفرنسي بالجزائر في شكل أفراد(قناصل وتجّار و أسرى ..)وكذلك في شكل مؤسسات ودُورٍ تجارية .

كانت هذه المؤسسات محور وأساس جميع الاتفاقيات والمراسلات الرسمية بين فرنسا والجزائر [4]؛ فأضحت بذلك أول الدول الأوربية التي حصلت على امتياز إنشاء مؤسسات تجارية على السواحل الجزائرية، فَضَمِن هذا الامتياز للتجّار الفرنسيين حق صيد المرجان [5]، وعمليات التبادل التجاري وذلك بتموين سفنهم التجارية مستغلّين صفاء العلاقات بين فرنسا والجزائر [6] .

إنّ معظم الأماكن التي أقام بها الفرنسيون كانت ساحلية ومن أهمها وأشهرها القالة التي تعدّ المركز الرئيس للامتيازات الفرنسية خلال القرن 17م و 18م،و عنابة حيث يذكرها الرحالة الألماني هابنسترايت بقوله:

---

[1] ـ وليم سبنسر: الجزائر ، مصدر سابق، ص :177.

[2]ـ **Albert devoulx : les archives des consulats général de France à Alger recuèil de d'écument inédits 1865 :p 01**

[3] ـ محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية ، مرجع سابق ، ص : 193.

[4] ـ عبد المجيد قدور : الجالية الفرنسية و دورها الاقتصادي و السياسي في الجزائر أواخر العهد العثماني (1750م–1830 م) بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي، إشراف الأستاذ الدكتور:احميدة عميراوي ، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة ،الجزائر (2007–2008) ص :115.

[5] ـ عمار حمداني: حقيقة غزو الجزائر ، ترجمة لحسن زغدار، دار شالة الجزائر، (دط) ،2007 ،ص: 31.

[6] ـ أحمد عزّت عبد الكريم: دراسات ،مرجع سابق، ص :302.

"وللفرنسيين بعنابة مركز تجاري يشتغل بتجارة الحنطة والشعير والخضار الجافة ... وهذا النشاط التجاري يعتبر عملا مربحا ومهما لمقاطعة البروفانص[1] الفرنسية "[2].

كما أنّ القل أيضا كانت مركزا تجاريا وميناء للتصدير، خاصة للجلود و الشموع غير أنّ علاقة سكانها بالفرنسيين لم تكن في مستوى طموح هؤلاء التجار الأجانب كما في غيرها، لذا هجره هؤلاء التجّار لعدة سنوات نظرا للتهديدات المتكررة التي تعرضوا لها [3] ،كما كانت جيجل و بجاية فرعين من هذا الميناء – السابق الذكر– ويصدّران كمّيات قليلة من الجلود و الزيت[4] ،و الأمر كذلك بالنسبة لستّورة الواقعة على بعد 03 كلم كلم غرب سكيكدة ، غير أن عنابة تشرف على المرسى الموجود ة بها ، لأن سكيكدة لم تكن ذات أهمية كبيرة آنذاك[5] .

كانت أول المؤشرات لإنشاء هذه المؤسسات في المنطقة هو حصول التاجرين "توماس لانش"، وشريكه " كارلين ديدييي" على امتياز لصيد المرجان في السواحل الجزائرية و التونسية ، وعملا بالامتيازات التي تحصّلت عليها فرنسا في الجزائر أُنشئ حصن فرنسا ؛ ليكون مركزا تجاريا مقابل دفع مبالغ مالية سنوية لديوان الجزائر تعرف بـ"اللزمة" ؛و أقيم هذا الحصن على بعد 48 كلم شرق عنابة سنة 1561م[6].

كان لهذه المنشأة الأثر الهام في كثافة التبادل التجاري قبل التحول إلى مركز القالة، ونظرا لأهميته فإنّ فرنسا اجتهدت بعدم التخلّي عنه أو أن يضيع منها، و دلّ على ذلك تعدّد المعاهدات المبرمة بين فرنسا و الجزائر،بل

ذهبت فرنسا لأكثر من ذلك فقد حاولت الاستيلاء على الباستيون بالقوة ودون مقابل[7] .

و خلال القرن 17م عقدت فرنسا عدة معاهدات كان أبرزها معاهدة 1628م ؛ ومُنح بصفة شخصية للمفاوض الذي اختير لهذه المهمة [1] " سانسون نابولن" امتياز استغلال الباستيون ، الذي لقي معارضة رسمية

---

[1] ـ البروفانص: **Provence** : إقليم فرنسا الجنوبية قاعدته أيكس ، أقام علاقات تجارية واسعة مع شمال إفريقيا .

[2] ـ ج.أو .هابنسترايت: رحلة العالم الألماني ، مصدر سابق ،ص :94.

[3] ـ عبد المجيد قدور: الجالية الفرنسية ، مرجع سابق، ص :79.

[4] ـ محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية ، مرجع سابق ،ص: 20 .

[5] ـ محمد العربي الزبيري : نفسه ، ص :66.

[6] ـ يعتقد " بول ما صون" أنّ 1560م هي بداية لتنفيذ الامتيازات من خلال ظهور هذا الحصن و تأسيسه .

[7] ـ من ذلك حملة " جون لي دي ماس ذي كاستيلان" على منطقة القالة بعد حادثة مذبحة الوفد الجزائري في مرسيليا شهر مارس 1620م، وجوبهت هذه الحملة بالقوة و القمع .

وغير رسمية ، فقد عمل الكاردينال " ريشيلون" " richelieu " على احتكار هذا الامتياز و استغلال منطقة الرأس الأسود بتونس كذلك[2] .

اختلفت وجهات النظر حول مدلول كلمة « الحصن » فمنهم من يعتبر أنها لا تعكس المعنى الحقيقي لها بينما يؤكد البعض الآخر أنّ المبنى كان حصنا بكل ما تحمله الكلمة من معنى شكلا ومضمونا. ومهما يكن من ذلك فمن المنطقي أن يلجأ الفرنسيون من وجهة نظرهم إلى تحصين المنطقة خوفا من هجمات القبائل المجاورة ، أو لمنافسة أعدائهم الجنويين .

ولقد برزت خلال فترة البحث ، القرنين (17 م ،و 18 م) عدّة شركات فرنسية تمارس نشاطها التجاري في هذه المنطقة و حول هذا الحصن ، كان أول هذه الشركات هي شركة المفاوض سانسون نابولن .

- **شركة سانسون نابولن (1628 م – 1633م) :**

كان سانسون نابولن أول من توصّل إلى إعادة العلاقات التجارية و استعادة النشاط الاقتصادي بعد التوتّر الذي ساد بين الطرفين فرنسا و الجزائر ، و كوفئ على مجهوده بمنحه امتياز استغلال الباستيون، و الذي كان بصفة شخصية –كما ذُكر – و من ثَمّ بدأ في تنظيم شؤون عمل شركته .

و رغم الصعوبات و العوائق التي واجهته فقد واصل « سانسون نابولن » عمله بجهد من خلال تجديده للمراكز و تنظيمها و يظهر ذلك في ما يلي :

- وضع مركز رأس الوردة تحت إدارة « كابورال » و يضم 08 عمال و مترجم .
- أمّا مركز القالة فيديره قائد و به 14 عاملا .
- حصن فرنسا على رأسه قائد ، و يساعده ملازم و رقيب[3].

إنّ هذه الفترة التي استطاع فيها سانسون نابولن إدارة وتنظيم هذا النشاط من أفضل فترات النشاط التجاري الفرنسي خلال القرن 17 م ، غير أنّ طموحه ورغبته في القضاء على منافسيه الجنويين عجّل برحيله و نهايته ، التي كانت في 1633/05/11م ، و نهاية الشركة أيضا[4].

---

[1] ـ تاريخ هذه المعاهدة 1628/09/19م ، تمّ توقيعها بعد المهمة التي كلف بها الملك « لويس الثالث عشر »«سانسون نابولن» كلفته هذه المهمة الكثير من الأموال حيث حمل معه الهدايا و قام بتوزيعها على المسؤولين ،ووصلت قيمتها ما يزيدعلى 18 ألف جنيه فرنسي .

[2] Paul Masson : Histoire des établissements et du commérce français dans l'Afrique barbarésque 1560 / 1793,hachétte édition, paris :p 48

[3] Paul Masson : Histoire des établissements, Op.cit. :p 97

[4]ـ La mort de sanson Napollon à Tabarca , in Revue african 1927 ,p : 255 .

- **شركة كوكيال و بيكي (1640م – 1658م) :**

إنّ معاهدة 07 جويلية 1640 مكّنت كوكيال (جون بابتيست) من بعث النشاط التجاري الفرنسي بعد توقفه منذ وفاة " سانسون نابولن " ، و المعاهدة منحت تسهيلات واسعة مثل احتكار تجارة بعض السلع (الشمع و الجلود) ، و منع أي أحد من المتاجرة فيها بالمنطقة و تمّ تحديد أيضا مجال الصيد الذي أصبح ما بين القل ،إلى رأس الوردة [1] .من جهتها فإنّ السلطات بالجزائر منحت الامتيازات للشركة حسب المعاهدة المذكورة سابقا و رفعت من قيمة اللزمة ، التي أصبحت تساوي 34000 دوبلو ، بدل : 24000 دوبلو[2] .

كما تضمنت المعاهدة بنودا مهمة أخرى منها:

* « يحظى وكلاء الشركة بمدينة الجزائر بحماية الديوان و لا يسمح لأي شخص التعرّض لهم بأذى... » [3] ، و يفهم من ذلك أنّ الشركة وضعت وكلاء تجاريين لها بعاصمة الإيالة بهدف توسيع نشاطها أو تمثيلها لدى السلطات[4] .

* « يسمح للتجار بإقامة حراسة في مينائي الحصن و القالة للاحتماء من السفن الاسبانية أو من تعديات بعض الأعراب ...»[5] .

بعد مرور سنتين أي حوالي 1642 م توفي كوكيال ليخلفه شريكه « توماس بيكي » الذي أخفق في إدارة الشركة ، واضطرّ لقرض الأموال بهدف تجديد رأس مالها ،ليعجز عن رد الديون بعد ذلك ، وقام بعمل شنيع ، حيث فرّ بعد حرقه للمؤسسات ، واختطف عدد من الجزائريين ،في أكتوبر 1658 م[6] ،غير أنّ السلطات الفرنسية ولتدارك الموقف خوفا من ضياع الباستيون ، أرسلت مبعوثا إلى الجزائر وهو:« لوي كامبون » مزوّدا برسالة من الملك لويس الرابع عشر يطلب فيها مساعدة هذا المبعوث للقيام بوظيفته ،وتعهّد بأنه سيعامل بالمثل لكل من سيأتي إلى فرنسا كمبعوث للجزائر.[7]

---

[1] **E. Rouard De card : Traites de la France , Op.cit. pp 22-26**

[2] **ـ البند 23 من المعاهدة .**

[3] **ـ البند 18 من المعاهدة .**

[4] **ـ البند 12 من المعاهدة .**

[5] **ـ لمعرفة المزيد حول هذه المعاهدة ينظر : Ch. Féraud : Histoire des villes la calle p 167 .et. DeGramont : Relations entre la France et la regénce d'Alger au 17ème siécle p37.**

[6] **ـ عائشة غطاس: العلاقات ، مرجع سابق ، ص : 176 .**

[7] **ـ جمال قنان: معاهدات الجزائر ، مرجع سابق ، ص : 71 .**

إنّ الفترة ما بين 1658 م و 1666 م تعد فترة اضطراب بسبب التنافس الشديد بين الشركات الفرنسية لاستغلال الامتياز السابق إلا أنّ السلطات في الجزائر لم تسمح بذلك ، وقد يعود ذلك إلى حالة الحرب غير المعلنة بين البلدين، والتوتر القائم بينهما و كانت ذروته الحملة الفرنسية الفاشلة على مدينة جيجل في جويلية 1644 م ، ليدرك الملك « لويس الرابع عشر » بعد ذلك أنه لا مناص إلا بإقرار سلم مع الجزائر و هو ما ظهر من خلال معاهدة 1666 م ، لتعود الشركات الفرنسية لمزاولة نشاطها من جديد [1].

- **شركة أرنو:(1666 م – 1676 م) :**

تمّ إلغاء القرار القاضي بمنع التجارة مع بلاد المغرب،بمقتضى معاهدة 14مارس1 166م ، وعملا ببنودها ،وافقت السلطات بالجزائر على إعادة المؤسسات الفرنسية [2]؛ ليتم منح هذا الامتياز لتاجر يدعى« أرنو » و كوّن هذا التاجر شركة أعضاؤها تجار من ليون و مرسيليا ، و تعهّد بالإيفاء بجميع الالتزامات المالية [3] و كان ذلك في 21 جوان 1666 م غير أنه لم يكن يملك الرأسمال الكافي لاستمرار هذه الشركة فتنازل لأحد شركائه ،و في 22 مارس 1670 م أكّد هذا التنازل بتوقيع معاهدة مع السلطات الجزائرية [4] ،إلاّ أن الخلاف دبّ بين الشركاء ،وعلى الرغم من تدخّل الحكومة الفرنسية لتسويته لتسويته

فإنّها عجزت عن إيجاد حلّ له، فاستغل الجنويون الفرصة وعملوا على إزاحة منافسيهم ،بل وعرضوا على السلطات الجزائرية مبلغا مغريا لتسديد هذه الديون مقابل منحهم هذا الامتياز ، و هو ما تم بالفعل. [5]

- **شركة دوزو (1678م – 1683 م) :**

أُعلن عن إنشائها بعد عجز الشركة التي سبقتها ، و تم عقد اتفاقية بين الديوان في 11 مارس 1679 م وممثل هذه الشركة « دوزو» سمح له بموجبها تصدير شحنتين من الحبوب لفرنسا قصد تموين

---

[1] ـ جمال قنان : المرجع السابق ، ص ص: 73 – 78 .

[2] **Boutin Abél : Anciènnes relations commèrçiales et diplomatiques de la France avec la Barbie (1515–1830) Pedon èditeur.paris1902 , p: 336**

[3] ـ جمال قنان: المرجع السابق ، ص :82 .

[4] ـ عائشة غطاس: المرجع السابق ، ص :177 .

[5] ـ **Paul Masson : Histoire des établissements . Op.cit. :p131**

عائلات العمال بالشركة المقيمة بمرسيليا [1]، كما وضع رسما جديدا يدفع لفائدة مدينة القل بنسبة 10% من المبالغ التي ترسل بهدف شراء السلع [2] و مبلغ قدره ثلاث آلاف بطاك (3000بطاك) لمصلحة الكاهية بعنابة تدفع على ستة أقساط في نفس الآجال التي تدفع فيها إتاوة الخزينة المركزية [3]،حظيت هذه الشركة بعناية خاصة من طرف الحكومة الفرنسية حيث منحها الملك الحق في عقد و إبرام المعاهدات التجارية ،واستعمال (04) سفن لضمان الحركة التجارية بين الحصن وبين مدينة مرسيليا ، و رغم انتقال مركز هذه الشركة من الحصن إلى القالة بسبب انتشار الوباء [4]فقد واصلت الشركة نشاطها حتى أثناء حالة التوتّر الذي ساد بين فرنسا والجزائر بسبب حملة دوكين على الجزائر و قذفه العاصمة في صيف 1683 م [5] م [5] واعتبر(دوزو) ذلك خسارة للنشاط التجاري الفرنسي عموما ولشركته خاصة ،كما أن تدخل(دوزو) في الشؤون الخلافية بين البلدين سبّب له سخط الحكومة الجزائرية [6] لتبقى شؤون الحصن على حالها حتى حتى سنة 1694 م.

- **شركة بيير هيلي : pierre Hélly :**

تشكّلت الشركة بعد انقطاع دام سنوات عديدة ، وهي شركة ذات أسهم ، حيث وقّع ممثلها « ائنيست كيسل » مع الداي (أحمد شعبان) في 01 جانفي 1694 م [7] على معاهدة احتوت 15 بندا ؛ التزمت هذه الشركة من خلالها بدفع المبالغ المالية المتفق عليها ،وأصبحت المعاهدة بمثابة دليل لمختلف المعاهدات التي عُقدت لاحقا حتى أثناء القرن 18 م،كما أنها وضعت حدا لطموح الإنجليز في المنطقة الذين بقي سعيهم مستمرا في الحصول على موطئ قدم بها، وكان نشاط هذه الشركة المميز هو تصدير الحبوب خاصة بين سنوات (1684 / 1699) [8].

---

[1]- **Paul Masson : I bib :pp135-137**

[2] - **جمال قنان: معاهدات الجزائر ، مرجع سابق ،ص :86.**

[3] - **جمال قنان:العلاقات الفرنسية ، مرجع سابق ، ص :228.**

[4]- **F .Elie de LA Primaudie : le commérce et la navigation de l'Algérie ,op.cit.p39.**

[5]- **Paul Masson : I bib :p139.**

[6] - **جمال قنان : معاهدات الجزائر ،المرجع السابق ،ص :102 .**

[7] - **يعتقد « بول ماصون » في كتابه:«.تاريخ المؤسسات...» ص 94.أن هذا التاريخ هو تاريخ عقد المعاهدة، إلا أن « جمال قنان » في كتابه « معاهدات...» يعتبر أن تاريخ هذه المعاهدة يكون خلال شهر جوان 1694م ،أو شهر سبتمبر1695م وذلك حسب الدلائل والقرائن التي صاغها للمزيد ينظر : جمال قنان : معاهدات الجزائر .. المرجع السابق ص : 319 (الهامش 02) .**

[8] - **جمال قنان : معاهدات الجزائر،مرجع سابق ،ص:319**

و هكذا رأينا كيف تعاقبت الشركات الفرنسية على استغلال هذه المنطقة من الجزائر خلال القرن 17 م ، و المعلوم أن هذا القرن عُرف بقرن الشركات الكبرى التجارية الاستعمارية [1]

والأمر كذلك تواصل أيضا في القرن 18 م ، وقد تعاقبت عدة شركات خلال هذه المرحلة ، مارست بمركز القالة تجارة مربحة فأصبح هذا المركز محطة تجارية بامتياز استطاعت من خلالها شركات مارست أنشطة ذات طابع اقتصادي كصيد و استخراج المرجان ، وتصدير الحبوب و المواد الخام ، مقابل دفع إتاوات سنوية تدفعها لديوان الجزائر،ومنها:الشركةالملكية الأفريقية (1741 - 1794 م) ،وشركة أور يول (1730 م.1741 م) لكن أشهرها و أهمها على الإطلاق : الشركة الملكية الأفريقية (1741 م. 1794 م) ، و « الوكالة الأفريقية » (1794 – 1801 م) .

* الشركة الملكية الأفريقية: (1741 – 1794) :

بمرور الزمن و خلال القرن 18م ، وتبعا للتطورات الداخلية المختلفة التي كانت تعرفها كل من الجزائر و فرنسا ، وتطور امتيازات هذه الأخيرة بالجزائر كان لابد من التفكير في إصلاح جديد يكون في مستوى التطلعات الاقتصادية لفرنسا وللفرنسيين ، فعملت الحكومة الفرنسية على إنشاء شركة قوية خاصة بعد المشاكل التي تخبّطت بما فيها بعض الشركات التي سبق ذكرها في القرن 17 م ولتفادي ذلك كله فقد صدر مرسوم ملكي بتاريخ 1741/02/22 م ، جاء ليوضّح كل مايتعلق بهذه الشركة ،كما حدّد أسباب وأهداف إنشاء هذه الشركة ، المسماة « الشركة الملكية الإفريقية» [2] و أهم ماجاء في هذا المرسوم ما مضمونه «إننا نريد نريد تنمية تجارتنا في أفريقيا وتوفير الرخاء لرعايانا ، فقررنا تقديم كل الوسائل التي تساعد أصحاب هذه الشركة الجديدة على تطوير العمليات التجارية ،ويكون ذلك بتقديم رؤوس الأموال الضرورية أو غيرها من الهبات » [3] كما تعهدت الحكومة الفرنسية بحمايتها بهدف التمتع بمختلف الصلاحيات و الامتيازات [4] و حسب المرسوم وتصريحات المسؤولين الفرنسيين في ذلك الوقت يمكن أن نستنتج منها أهمّ أسباب و أهداف إنشاء هذه الشركة الكبرى و أهمها :

- الخوف من تضرر التجارة الفرنسية بمنطقة شمال إفريقيا.
- غلق الباب أمام الإنجليز ، و منعهم من التسلل لهذه السواحل الخصبة .

---

[1] ـ أنشأت الدول الكبرى شركات تجارية عملاقة خلال هذه الفترة مثل شركة الهند الشرقية الهولندية ،والشركة البريطانية.

[2] ـ سميت هذه الشركة بهذا الاسم لأنها أول شركة نشأت وفق صدور مرسوم ملكي ، وتحت إشراف الملك الفرنسي كما أنها تنتسب إلى المملكة الفرنسية .

[3] ـ للمز يد حول ذلك ينظر : Paul Masson : .Histoire des établissements. Op .cit : p368

[4] ـ محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية ،مرجع سابق، ص :195.

- المحافظة على السهول الخصبة للإيالة تحت السيطرة الفرنسية ، لأنها تعتبر أكبر مموّن بالحبوب لجنوب ووسط فرنسا .
- أما الأهداف فيمكن إيجازها في:
- جلب أكبر كمية ممكنة من حبوب الشرق الجزائري إلى مرسيليا لتموين فرنسا .
- إنقاذ أكبر عدد ممكن من الفرنسيين المهددين بالمجاعات و الفقر.
- جلب الرخاء للمواطنين الفرنسيين ،بتشغيل نسبة كبيرة من اليد العاملة .
- تحقيق جملة من الفوائد و الأرباح والمنافع لأعضائها.
- مكافحة البطالة و ذلك بإنشاء معامل لصقل المرجان في منطقة الجنوب الفرنسي [1] .

بلغ رأسمال هذه الشركة عند التأسيس 1200.000 ليرة ، مقسم إلى 1200 سهم حازت منها الغرفة التجارية بمرسيليا بسهم قدره (300.000 ليرة) أي ما مقداره ربع رأسمال الكلي للشركة [2] ، أما المسيّرون الثلاثة فهم مدراء يختارون من بين الأعضاء المساهمين الذين تكون لهم المقدرة على تسيير شؤونها إداريا وتجاريا، و لديهم الخبرة في ميدان البيع و الشراء [3] ،إن مهمة هؤلاء تتمثل في القيام بالشؤون الإدارية و تنفيذ تعليمات مجلس أعلى يجتمع أسبوعيا مرة واحدة على الأقل [4] ، و لضمان نجاح هذه الشركة أصدر الملك الفرنسي أمرا بتاريخ 25 أوت 1741 م يمنع على التجار الفرنسيين الذين لديهم مراكب للشحن أو التفريغ من القيام بذلك في مختلف الموانئ التابعة للشركة إلا بإذن من المسيّرين رسميا [5] .

لقد كان للشركة اتصالات مع باي الشرق بقسنطينة ، وكذا الداي بالعاصمة من خلال المراسلات التي كانت تتم بينهما ، و يظهر ذلك من الرسالة التي أرسلها الباي إلى وكيل الباستيون بإعطاء الإذن له

---

[1] ـ محمد العربي الزبيري : مرجع سابق ،ص، 196-197.

[2] ـ Paul Masson : Histoire des établissements, Op cit : p36.

[3] ـ المديرون الرئيسيون للشركة الملكية الإفريقية مابين [1741 – 1794] هم : بول (1741 –1743) ـ فسال (1743 – 1746) – إيمي (1745 –1749) ـلاباش (1750– 1755) – أرمني (1755 – 1766) – مارتان (1766 – 1777) – برتون (1777– 1794).

[4] ـ Paul Masson : I bib: p371.

[5] ـ عبد المجيد قدور : الجالية الفرنسية ودورها ، مرجع سابق ، ص : 177.

بإصلاح أحدى البنايات ، و يتعلق الأمر بمخزن الزرع و الرسالة مؤرخة بأوائل جمادي الثانية 1166 هـ الموافق لـ : 22 أفريل 1752م [1].

إنّ وصف « بول ماصون » في كتابه « تاريخ المؤسسات....» لهذه الشركة بأنها: « أكبر مؤسسة تجارية نجحت في عهد النظام القديم [2] ، يعود ذلك لما حظيت به الشركة من مساعدة من طرف الحكومة الفرنسية ، والإشراف الملكي، و اسناد إدارتها لموظفين من ذوي الكفاءة و الخبرة التجارية ثم أن رأسمال هذه الشركة هو أكبر من رأسمال مختلف الشركات التي سبقتها [3]، و يظهر كذلك من خلال المبلغ المالي الذي دفعته لشراء الباستيون « حصن فرنسا » و قدره « 150.000 فرنك » بهدف الإشراف عليه والاستفادة منه واستغلاله [4] . لقد تطورت هذه الشركة خلال العقود الخمسة التي تلت إنشاؤها ، حيث ازدهرت تجارتها ، وازدادت أرباحها ، غير أن هبوب رياح التغيير بفرنسا عصفت بها فدمّرت كل ما بنته ، حيث صدر قرار عن المجلس الوطني الفرنسي في 21 جويلية 1791م يسمح ويبيح التجارة للجميع في شمال أفريقيا خاصة و بلاد المشرق عامة ، وكذلك الأمر لصيد المرجان ، وهو ما أدّى لتدنّي أسعاره في الأسواق ، و هكذا فإن الثورة الفرنسية كانت من الأسباب الرئيسية لانهيار الشركة [5] ثم كان قرار المسؤولين المسؤولين الفرنسيين بحجز كل ما تجلبه الشركة من سلع ومواد تجارية، ورغم ذلك فقد بقيت الشركة تمارس نشاطها آملة في استرداد حقوقها و تعويض السلطات الفرنسية لرأسمالها غير أن ذلك لم يحدث فأرغمتها الظروف و لتعلن للأمة الفرنسية بالتنازل عن كافة حقوقها و كان ذلك في 17جانفي 1794 م [6].

غير أنّ (شارل فيرو) يذكر أنّ لجنة السلامة العامة هي التي أعلنت عن إلغاء الشركة و استبدالها بوكالة أخرى تعمل لحساب الدولة هي الوكالة الأفريقية.[7]

---

[1] ـ ينظر قسم الملاحق (الملحق رقم 12) .

[2] ـ يقصد بالنظام القديم : هو العهد الملكي،وهو عكس ا لنظام الجمهوري العهد الجديد

[3] ـ Paul Masson : Histoire des établissements , Op cit : p377.

[4] ـ محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص: 201.

[5] ـ عبد ا لمجيد قدور : الجالية الفرنسية ودورها ، مرجع سابق، ص: 121.

[6] ـ محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية ، المرجع السابق ، ص: 206.

[7] ـ Charles Féraud : Histoire de la province de Constantine «la calle. Tip de L'association ouvrièr .Vailland Cie .Rue des trois couleurs 1877, p: 482.

- **الوكالة الإفريقية:**

إنّ الوكالة الإفريقية هي المؤسسة أو الشركة الثانية من حيث الأهمية خلال هذه الفترة (القرن 18م) ، بعد قرار و صدور مرسوم إلغاء " الشركة الملكة الإفريقية " لتحل محلها الوكالة الحكومية " الوكالة الإفريقية " حيث تكونت و نشأت بقرار صادر عن لجنة السلامة العامة بتاريخ 07 فيفري 1794م ،وتمّ تنظيمها بقرار نهائي صدر بتاريخ 11 مارس 1794م [1] .

أبقت السلطات الفرنسية على إدارة المؤسسة السابقة "الشركة الملكية الإفريقية " لتسيير العمليات التجارية و الأنشطة المختلفة للوكالة الإفريقية.و هو أمر مقصود هدفه ضمان قيام هذه الوكالة و الاستفادة من خبرة الطاقم الإداري في التسيير [2] ،و الأكثر من ذلك ضمان عدم رفع السلطات الجزائرية من قيمة اللزمة التي قد تُطلب من الوكالة الإفريقية [3] .

ظهرت هذه الوكالة في ظرف صعب، وكان على الطاقم الإداري الحفاظ على استقرار هذه الشركة الناشئة التي ورثت مشاكل عن الشركة التي سبقتها ، ومنها دفع المستحقات المتأخرة إلى إيالة الجزائر و نيابة تونس بصفتها وريثة الشركة السابقة [4] .

للتسمية دلالة على أنه لم يبق هناك مساهمون شركاء ، ثم إن كلمة الملكية لم يعد لها معنى على اعتبار انتقال فرنسا لعهد جديد ، فمن ناحية المساهمين فقد تم طرد كبار التجار و المالكين الأثرياء و إعدامهم في كثير من الأحيان ، و هو تحصيل حاصل للتغيرات السياسية التي شهدتها فرنسا خلال هذه المرحلة [5] ، وهذا تفسير أيضا لتخلص هذه الوكالة من لفظ "الملكية " .

لقد كان من أهم النتائج الآنية لهذه التحوّلات في جانبها الاقتصادي : تعطّل مؤسسات النقل البحري ، وعجز الدولة على توفير الغذاء للمواطنين وكان لهذا التأثير الواضح على نشاط الوكالة ، فعجزت على توفير الأموال اللازمة لتمويل الرحلات البحرية ، ما أدّى إلى تمرد البحّارة [6] .

---

[1] ـ محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية ، مرجع سابق، ص:211.

[2] ـ عبد المجيد قدور : الجالية الفرنسية ودورها ، مرجع سابق، ص: 123.

[3] ـ محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية ،المرجع السابق ، ص:212.

[4] ـ عبد المجيد قدور : الجالية الفرنسية ودورها ، المرجع السابق ، ص: 123.

[5] ـ نعني بذلك التحوّل التي شهدته فرنسا، بالتغيير في نظامها من ملكي إلى نظام جمهوري، إثر قيام الثورة الفرنسية في 14جويلية 1789م و إعلان المبادئ الديمقراطية (الحرية – المساواة – الإخاء).

[6] ـ جمال قنان: معاهدات الجزائر ، مرجع سابق ص187 .

كما إن الأخطار التي واجهت هذه الوكالة هو خطر الأسبان و الانجليز المتربّصين بالسفن الفرنسية المتوجّهة نحوالموانئ الفرنسية،مما أدّى بالوكالة لاستعمال أسماء مزوّرة أو مستعارة ،أو من جنسيات أخرى كما ألجأها ذلك إلى التهريب و التزوير[1]، بل استئجار اليهود المعروفون بدهائهم ومكرهم في الجانب التجاري[2].

لقد كان من الصعب استرجاع الوكالة الإفريقية لقوة ونفوذ الشركة الملكية في ظل هذه الظروف خاصة بعد ظهور الاحتكار التجاري لليهود، و تمكّنهم من التقرب للسلطات في الجزائر، وظروف هذه الأخيرة الداخلية ، و بالتالي عمل اليهود على سحق كل الشركات التجارية في الجزائر و خاصة الفرنسية منها[3] .

كما أنّ التوتّر الذي ساد العلاقة بين البلدين بسبب حملة نابليون على مصر و إعلان الدولة العثمانية الحرب على فرنسا ،هو ما أدى إلى تراجع القوة الاقتصادية لفرنسا بالجزائر المتمثل أساسا في وجود هذه المؤسسات و الشركات ذات النشاط التجاري [4] إضافة إلى العجز المالي الذي جعلها غير قادرة على ارتشاء المسؤولين بالجزائر والهدف هو الحفاظ على القوة التجارية لفرنسا بالجزائر مما أدى بالسلطات الفرنسية و على رأسها نابليون بونابرت بإصدار قرار يلغي فيه الوكالة الإفريقية وكان ذلك في 7 جانفي 1801م.

وهكذا لمسنا من خلال ما ذكرناه حرص فرنسا في المحافظة على نشاطها التجاري ويظهر ذلك في تأسيس الشركات المتتالية خلال القرنين 17م و 18م ليس هذا فقط بل كان نشاطها يمتد إلى الإيالة التونسية.

2 ـ شركات الامتياز الفرنسية في تونس خلال القرنين 17م و 18م :

ما يلفت الانتباه في النشاط الاقتصادي الفرنسي بإيالة تونس هو التشابه بينه و بين مثيله في الجزائر و نلمس هذا التشابه في وجود المؤسسات التجارية الفرنسية على طول الساحل الذي يجمع الشرق الجزائري بالغرب التونسي[5] ؛ فلم يكن الدين رادعا أو محدّدا لتعاطي تونس التجارة مع البلدان المسيحية، بل و حفّزها في ذلك عدّة عوامل ،منها موقعها الجغرافي الهام وتنوع المنتجات الفلاحية ومؤهلاتها التجارية و قد تعززت هذه العلاقات التجارية بظهور التجّار المسيحيين (خاصة الفرنسيين) المتمتعين بنظام الامتيازات ،ودعّم هؤلاء

---

[1] ـ من ذلك إنشاء الوكالة لمؤسسة «جنوة» باسم مستعار مهمتها اتخاذ الإجراءات و الطرق اللازمة لإيصال السفن نحو فرنسا.

[2] ـ وداد بيلامي : النفوذ الاقتصادي – السياسي ليهود الجزائر(1516. 1830) ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث،إشراف الدكتور أحميدة اعميراوي ،جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة ،الجزائر 2004،ص 68.

[3] ـ وداد بيلامي : النفوذ الاقتصادي ، المرجع السابق، ص: 69.

[4] ـ محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية ،مرجع سابق ، ص: 28.

[5] ـ عبد المجيد قدور: النشاط الاقتصادي الفرنسي في الجزائر و تونس خلال العهد العثماني، مجلة العلوم الإنسانية بجامعة الأمير عبد القادر العدد 28 المجلد –أ– ديسمبر ،2007ص 274.

التجار وجود قناصل و ممثلين عن حكوماتهم لدى الباي للدفاع عن مصالحهم [1] .وشكلت هذه العلاقات التجارية بين تونس وفرنسا ـ خصوصا محور العلاقات[2] السياسية ، وعلى ضوئها تحدّد حالة السلم الحرب وكثيرا ما كانت فرنسا تتغاضى عن مسائل عدة –خاصة القرصنة- بهدف حماية مصالحها التجارية ،وامتلاك موطئ قدم على التراب التونسي.

لقد منح نظام الامتيازات هذا لفرنسا الحق في إنشاء مراكز و مؤسسات تجارية على الأراضي التونسية ، و يختلف المؤرخون الفرنسيون في تحديد ظهور هذه الشركات و المؤسسات في تونس فمنهم من يعتبر أنّ وجود مثل هذه الشركات والمؤسسات في تونس سبق ظهور الامتيازات وهو الرأي الذي ذهب إليه كلا من" ليون بورغيس" و " أوجين بلانتي" [3] وحتى "شارل فيرو" يؤكد وجود شركة فرنسية بمنطقة الرأس الأسود تعاطت التجارة ونشاط صيد المرجان مع القبائل المحلية [4] وكان مقر هذه الشركة ميناء الهافر[5] بفرنسا .

تعتبر و كالة الرأس الأسود أول مؤسسة من هذا النوع في الساحل التونسي أسّسها في 1478 م جماعة من التجّار بهدف جمع المرجان و تصديره إلى مرسيليا [6]. وفي مرحلة متقدمة من هذا التاريخ وخلال القرن 16م ،اجتهد الأخوان " توماس لا نش" و " أنطوان لا نش" للاستحواذ على الساحل التونسي كتكملة للساحل الجزائري ، وتمكّنا من افتكاك حق تأسيس شركات صيد المرجان بالبلاد التونسية وشاركهما في ذلك " جان بوراتا " و " اورصو صانتو سيبريا نو" [7] .

إنّ الجهد الفرنسي المستمر كان هدفه إبعاد الجنويين حيث عرفت هذه المراكز تنافسا شديدا بين المرسيليين و الجنويين أواخر القرن 16م وحتى بين المرسيليين أنفسهم الراغبين في تأسيس شركات صيد المرجان حيث تعرض مثلا " أنطوان لانش" لمنافسة مواطنه "جان بابتيست دونكيل " غير أنه سرعان ما انضم إليه[8].

---

[1] ـ علي الزاوي: دفتر حسابات خاص حول تجارة التونسيين مع مرسيليا خلال سنتي (1773–1774)،مرجع سابق ،ص: 19.

[2] ـ خرنق مبروكة: العلاقات التونسية الفرنسية خلال القرن 17م ،سياسيا وتجاريا،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف أ.د عمار بن خروف، المركز الجامعي غردا ية ،الجزائر (2011–2012) ص: 84 .

[3] ـ Paul Masson :histoire des établissements,op.cit. p: 03.

[4] ـ Charles Féraud : histoire des villes,op.cit p: 92.

[5] ـ الهافر : مرفأ في شمال غربي فرنسا على مصب نهر السين مركز صناعي هام.

[6] ـPlantét Eugéne : corrèspondances des des beys du Tunis est consuls avec la cour de France (1577 – 1830) paris.1893.T1 ,p: 95.

[7] ـ Paul Masson : les compagnies de corail étude sur le commerce Marseille au 16 ème siécle fontemoig éditeur ; 4rue le Goff paris 1907, p157.

[8] ـ Paul Masson: les compagnies de corail,op.cit p159.

إنّ الفترة موضوع البحث وخلال الثلث الأول من القرن 17م عرفت المنطقة ركودا لوجود هذه المشاريع ويمكن تبرير ذلك بالتوتّر الحاصل بين فرنسا و المغاربة (تونس، الجزائر، ليبيا)، غيرأن مظاهر الانفراج بدأت تلوح بعد موت الملك هنري الرابع [1] في1610م و ظهور شخصية قوية و هو الكاردينال ريشيلون [2] الذي عمل عمل على احتكار استغلال منطقة الرأس الأسود حيث بدأت تتبلور الفكرة بعد نجاح مهمة " سانسون نابولن "

و وعده هذا الأخير بمفاوضة " يوسف داي" بهدف السماح للفرنسيين بتأسيس تجارة في بعض الجزر و الموانئ التونسية[3] . غير أن هذه الفكرة لم تتجسد إلا بعد سنوات حينما أسس " سانسون نابولن" شركة الرأس الأسود .

- **شركة الرأس الأسود:**

استغل نابولن الفرصة بعد موت "رجب باي" للتّفاوض مع أحد أبنائه ليعرض عليه مبلغا ماليا مغريا ودفعه اللزمة بمبلغ أكبر ، واستطاع من خلالها الفرنسيون أخذ الموافقة بتأسيس تجارة لهم في تونس فأسّس شركة ومجال نشاطها السواحل التونسية، وقد زارها مبعوث الملك الفرنسي المدعو " سانسون لوباج " سنة 1634م[4] ،غير أن سانسون نابولن لم يحقق ما كان يأمل إليه كاملا وربما طمعه اللامتناهي هو الذي عجّل برحيله حينما أراد التخلص من المنافسة الجنوية في جزيرة طبرقة و بعد هذه الحادثة تم تدمير هذه الشركة.[5]

والرأس الأسود أو cap negro " نتوء بحري يقع إلى الشرق من طبرقة يتحكم في خط الملاحة بين بنزرت وعنابة وقد قال عليه الطبيب الألماني "هابنسترايت "ما يلي :. عُرف "رأس نيقرو" بهذا الاسم نظرا للون صخوره الداكنة، أو كناية عن حالات الغرق التي تحدث عنده غالبا " [6]، و يقع على سلسلة جبلية ،كما أنه

---

[1] ـ هنري الرابع: ولد سنة 1553م، تولي الحكم سنة 1589 م كان بروتستانتيا فنشأت بذلك في عهده أزمة سياسية حارب معارضيه ، ثم ارتد إلى الكاثوليكية انتصر في حربه على الأسبان، اغتيل في1610م، ينظر"المنجد في اللغة والأعلام ج2 مرجع سابق، ص: 732.

[2] ـ الكاردينال ريشليون:(1585–1642) هو من كبار رجال السياسة الفرنسيين أسس الأكاديمية الفرنسية ،ينظر المنجد في اللغة والأعلام ،مرجع سابق، ص: 316.

[3] Paul Masson : Op.cit. p48

[4] ـPaul Masson : I bib p49.

[5]ـ Paul Masson : histoire des établissements,op.cit pp48–52.

[6] ـ ج.أو هابنسترايت: رحلة العالم ،مصدر سابق، ص: 104.

أنه عبارة عن ميناء صغير شرق طبرقة القريبة من حدود إيالة الجزائر [1]، ويوجد على لسان أرضي متقدم ، كما ذكره جغرافيو العصور الوسطى ويسمّونه رأس تامكرت نسبة إلى قرية صغيرة بنيت في قمة الرأس [2]، هذه الرأس أوالهضبة تعلو غربا مُشَكِّلَةً خليج رملي صغير شبه مغلق حيث ترسو السفن، مما جعل مرفأه خطر. [3]

لقد عمل الأوربيون على استغلال هذا المرفأ أو المنطقة نظر لأهميته الاقتصادية والطبيعية سواء من حيث الموقع، بإمكانية تحصينه من أي خطر أو هجوم يقوم به الأهالي، وكذلك قربه من المناطق المنتجة للحبوب، والأسواق الرئيسية، ومدن شمال إيالة تونس [4] .

كما أن المنطقة المحيطة به غنية بالمرجان، فهو قريب من منطقة مرسى الخرز (الكرز)، وكذلك بُعده عن تونس وعن أنظار الباي ، وقربه من باجة الغنية بالحبوب [5] .

وبذلك و نظرا لميزات هذا الخليج فقد عملت فرنسا على ملكيته بكل الوسائل الممكنة ، ليكون هذا المركز بعيدا عن الأوبئة التي تعرفها الإيالة التونسية، يضاف إلى ذلك الأرباح التي تسجلها التجارة هناك نظرا لانخفاض أسعار البضائع والمواد الغذائية مقارنة مع بقية المراكز الأخرى [6] .

إن اختيار فرنسا لهذا الموقع يرتبط بالهدف التجاري أولا وخصوصا تجارة الحبوب، وكذا صيد المرجان الذي كان مبرّرا في إنشاء شركة الرأس الأسود ويكفيها ذلك فإن وجود هذين النشاطين الاقتصاديين المهمين لاستغلال أي فرصة للحصول على هذه المنطقة.

السنوات الأولى التي تلت وفاة "سانسون نابولن" اعتبرت هذه الفترة هي فترة فراغ بالنسبة لوجود الشركات الفرنسية بالمنطقة حيث يذكر ماصون أن مابين 1640م و 1651م لم تكن توجد أي شركة بالمنطقة" منطقة الرأس الأسود [7] .

---

[1] **-Chevaliers d' arivieux: mémoire du chevaliér d' Avrieux voyage a Tunis, édition Kemé., paris S,D,P,p77.**

[2] **-Elie de la Primaudie :le commerce et la navigation …..op.cit p46**

[3] **- جون أندريه بايسونال : الرحلة إلى تونس ،مصدر سابق،ص139.**

[4] **- Boubaker Sadok: l'économie de traite dans la régence de tunis au début 18 ème siècle :le comptoir du cap négre avant 1741 ; in R,H,M,N 53 _54;zaghouane; Tunis 1989,P: 30,**

[5] **- François Arnoulet: les installations du comptoir corailleur du cap nègro au XVIII siècle, in R.H.M ;Tunis 09 ème Année ;N25_26 juin1982;p : 9**

[6] **- Elie de la primaudie: le commerce et la navigation, op.cit p46.**

[7] **- Paul Masson : Histoire des établissements,op.cit p:51**

وربما يعود ذلك إلى انشغال فرنسا بحرب الثلاثين سنة [1] بعد ذلك وفي سنة 1666م قام رينيه بمجهود كبير يهدف إلى إعادة واسترجاع مكانة الشركة ومقرها المتواجد بمنطقة الرأس الأسود واستطاع ذلك من خلال تحقيقه عدة صفقات مهمة مع سلطات الإيالة، والتي أبدت استعدادا لذلك، فتم عقد معاهدة في 2 أوت 1666م تمكنت فرنسا بمقتضاها من استرجاع مركز الرأس الأسود من الجنويين ، والتأسيس الفوري للشركة [2] ، وقد التزمت بدفع مبلغ اللزمة السنوي وقدر ب 35000 بياستر، بموجب هذه المعاهدة تحصلت الشركة على تسهيلات مهمة نذكر من بينها :

- يسمح للشركة من بناء سور ومخازن وكنيسة .
- إلزام السكان والأهالي المجاورين للشركة بيع مختلف سلعهم لهذه الشركة، وبسعر ثابت دون زيادة أو نقصان، وفي حالة الرفض، يفرض عليهم بالقوة .
- عدم فرض أي رسوم على البضائع المشتراة، على عكس البضائع التي تبيعها الشركة [3] .

أسندت إدارة الشركة لتاجر من مرسيليا هو" ايمانويل بايان" Emmanuèle Bayan " وذلك بطلب من أهالي الإيالة الذين اعتبروه مألوفا لديهم، كما أنه يحسن التعامل مع أهالي المنطقة ولغتهم، غير أن سوء حظ هذه الشركة فتعثّرت بسبب التوتر الذي ساد العلاقات بين فرنسا و الإيالات المغاربية خلال هذه الفترة وأصبح من الصعب مزاولة النشاط التجاري [4] وهو ما اضطر المرسيليون إلى مغادرة موقع الرأس الأسود خلال تجديد معاهدة السلام بعد الحملة التي قادها دومارتيل في سنة 1672[5] ،لتبدأ منافسة شديدة ثلاثية (الجنويون (الجنويون . الانجليز . الفرنسيون) لكن سرعان ما استطاع الفرنسيون الحصول على الموقع من جديد إثر نجاح المارشال ديستري سنة 1685م في فرض السلم مع تونس مستغلا حالة الفوضى السائدة في تونس لتؤسس شركة فرنسية جديدة لاستغلال الموقع هي شركة غوتيه [6] .

---

[1] ـ حرب الثلاثين السنة :هي سلسلة صراعات دامية مزقت أوربا بين سنوات (1618_1648)، كان صراعا دينيا بين الكاثوليك والبروتستانت، وقد كانت فرنسا طرفا فاعلا فيه .

[2] ـ خرنق مبروكة : العلاقات التونسية الفرنسية ، مرجع سابق ، ص 89.

[3] ـ E. Rouard de card : Traités de la France ,op.cit. p:104

[4] ـ PAUL Masson : Histoire des Etablissements,op,cit,pp: 128_129.

[5] ـ Boubaker Sadok :la régence du Tunis en 18 ème siècle ses relations commerçial avec les ports de l' europe,marseille et livourne,o,e;r,o,m,a zaghouane1987: p:178.

[6] ـ خرنق مبروكة، العلاقات التونسية الفرنسية ،مرجع سابق، ص92.

- **شـــركـة غـوتيــه :**

مسؤول هذه الشركة هو جان غوتيه صاحب دار مرسيليا للتجارة وقد استغل فرصة عجز داي تونس عن دفع تعويض المبلغ المالي الذي فرضته معاهدة السلم ليعرض عليه مبلغ مغري [1] ،في مقابل ذلك يتم استغلال مركز الرأس الأسود، وقد أبدى الداي مبدئيا معارضته لذلك، ثم ما لبث أن وافق على هذا العرض ليتم التوقيع على هذه المعاهدة بتاريخ 28 أوت 1685م. وهي بخصوص مركز الرأس الأسود[2] .

لقد ضمنت هذه الأخيرة لمسؤول هذه الشركة حرية استغلال المركز لمدة 6 سنوات دون دفع أي رسوم كما تضمنت المعاهدة بنودا نذكر أهمها :

- إعفاء الشركة من دفع أي رسوم.
- يمكن للشركة شراء القمح من بنزرت أو من أي منطقة تابعة للشركة في مختلف الحالات (المجاعة ، توتر العلاقات مع الأهالي ....) .
- إن حالة التوتر التي قد تكون بين البلدين الشركة غير معنية بها ،بل يسمح لها مواصلة نشاطها عاديا واستمراره.
- يمكن لصاحب الشركة "غوتيه" استعمال عمارتين للتنقل بين تونس وفرنسا ، لنقل الحبوب وفي حال الاعتداء عليها من طرف قراصنة هذه الإيالات المغاربية فالداي يتعهد بالدفاع عنها.[3]
- تخفيض قيمة "اللزمة" من 35000 بياستر واستفادة السفن الفرنسية من تخفيض نسبة الرسوم الجمركية (دفع نسبة 3% من الموانئ التونسية و 25 بياستر ضريبة الإرساء).[4]

أصبح لهذه الشركة" شركة " الرأس الأسود" نفوذا واسعا بق يادة "غوتيه" كما أنها استفادت من دعم المساهمين في الشركة [1] ، ورغم هذه الامتيازات السالفة الذكر فإن الشركة لم تذهب بعيدا لعدم تحقيقها أرباحا

---

[1] ـ فرض على الداي دفع مبلغ قدره 60000 أوقية ، وقد عوض قوتيه مبلغ مالي قدره 52000 أوقية ينظر : Charles Féraud :histoire des villes….op Cit, p :299

[2]ـ PAUL Masson : Histoire des Établissements……op, cit ,p:144

[3]ـ E .Rouard de card: Traites de la France.op, cit, pp:137_141.

[4] ـ المادة 15 من المعاهدة.

مستمرة نظرا لحالة عدم استقرار الأوضاع في تونس بسبب الحرب مع الجزائر [2] ،وانتشار وباء الطاعون [3] والمنافسة الجنوية والانجليزية إضافة إلى ذلك تناقص نسبة إنتاج المرجان وضعفه مما دفع الشركة للاهتمام بتجارة القمح، وشجّعها على ذلك نوبة الجفاف التي أصابت إقليم "البروفانص " فازداد الطلب الفرنسي على القمح التونسي، إلا أن ذلك لم يدم طويلا نظرا للأزمة التي عرفتها فرنسا.[4]

والمنافسة الجنوية الفرنسية الشديدة أدّت بالفرنسيين إلى بذل الجهد لاستصدار قرار يقضي بهدم المخازن التي بناها الجنويون وإجبارهم على التجارة في جزيرة طبرقة فقط [5] ، كما أمل الفرنسيون في امتلاك منطقة الرأس الأسود مدى الحياة كما هو الحال بالنسبة للباستيون في الجزائر الأمر الذي أعتبره بعض أهالي تونس شكلا من أشكال الاحتلال غير أنّ الفرنسيين استطاعوا تحقيق ذلك بعدما منحهم هذا الامتياز " مراد باي " بصفة دائمة [6]، وقد استمرت أيضا المنافسة الفرنسية الانجليزية بل ازدادت سوء بسبب الحرب بين فـرنسا وانجلترا ،ورغم التقارب بين الانجليز وسلطات تونس فإن "مراد باي" رفض تسليم منطقة الرأس الأسود لهم، وطرد الفرنسيين منها [7] غير أن هذا الوفاق بين الفرنسيين والباي مراد لم يدم طويلا بسبب اشتراط هذا

---

[1] ـ من أهم هؤلاء المساهمين: < جوزيف فابر> Joseph Faber _ وهو مصرفي وأغنى تاجر في مرسيليا ، وكذلك < يسترى> للمزيد ينظر Paul Masson: Marseille et colonization Française ,barlatier imqrimeir édition,Marseille,1906,p141.

[2] ـ تميزت المرحلة مابين (1671_1695) بالتدخلات الجزائرية الكثيرة في شؤون تونس لأغراض مختلفة وأدى ذلك إلى نشوب حرب بينهما .

[3] ـ عرفت تونس عدة هجمات لهذا الوباء خلال القرن 17م حوالي (07) مرات وقد أثر تأثيرا بالغا في البنية الاجتماعية ، وكان من أشده ما بين (1682_1690)، وقد بلغت الجنائز في اليوم الواحد زهاء (1000) ينظر: أحمد بن أبي الضياف: الإتحاف ،مصدر سابق، ج2، ص: 78.

[4] ـ المقصود هنا هي حرب عصبة أو غسبرغ :حرب دارت بين فرنسا والدول البروتستانتية وهدف الحرب إعادة فرنسا لحدودها السابقة

[5] ـ خرنق مبروكة:العلاقات التونسية الفرنسية ،مرجع سابق ، ص 185.

[6]ـ Plantét Eugéne : corréspondance…op.cit,pp533_536

[7]ـ Boubaker sadok:la régence de Tunis….op, cit, pp182_183.

الأخير شراء القمح بأسعار مرتفعة [1] ليظهر الانجليز من جديد ولكن بثوب فرنسي حيث تمكّن فرنسيان يتمتعان بحماية القنصل الإنجليزي من شراء هذا القمح ، وهو الأمر الذي لم يتقبله الفرنسيون القائمون على هذه الشركة، وتمكنوا من تجديد معاهدتي 1685م و 1689م ليتراجع التاجران [2] عن الفكرة، وتعود شركة الرأس الأسود لنشاطها، ثم ما لبثت أن عجزت عن مواصلة هذا النشاط والاستمرار فيه لمدة أطول، ليتوقّف كلّيا سنة 1705 م، بسبب التأثير الواضح للحرب الأهلية في تونس وتدخّل الجزائر في هذا الصراع [3] .إنّ توقف شركة الرأس الأسود عن نشاطها ، كان مرحليا أو مؤقتا بسبب الظروف الصعبة التي عجزت فيها الشركة عن مواصلة نشاطها إلا أنّها عادت لتجديد ذلك من خلال الدخول في مفاوضات شاقة بدأتها الشركة سنة 1697م، ودامت مدة ثلاث سنوات[4] .

لقد استطاع الفرنسيون الحصول على امتياز مهم ، وهو استغلال منطقة الرأس الأسود بصفة دائمة ، بعد التوقيع على هذه المعاهدة في 31 أكتوبر 1700 م [5] ، حيث بدأت عمليات التحضير لإعادة نشاط تجاري خلال هذا القرن 18م من خلال إيجاد شركة قوية تحل محل شركة الرأس الأسود التي فقدت مكانتها، وتسجيلها لخسائر فادحة، وربما يعود ذلك لأسباب منها:

---

[1]- **Hardy Georges et autres: histoire des colonie française et de l' expansion de la France dans le monde, Plon libraire1931,p373.**

[2] ـ الأخوان هما : **Jean, et Garpard Bourget** ،وتم إبعادهما بطريقة ذكية من خلال منح الباي لهما امتياز في منطقة "قليبية" " **Galipéa** " شرق الإيالة للمزيد ينظر : **Paul Masson: Histoire des ….opcit,p259.**

[3] ـ استغل أعضاء الديوان الفرصة لتغذية الصراع القائم بين أفراد الأسرة المرادية، بل وتدخلت الجزائر لصالح محمد باي **1684**م، وكان لهذه الحروب نتائج سلبية منها : ضعف النظام المرادي . تبعية البايات المراديين لحاكم الجزائر ودفعهم مبالغ مالية سنوية . تدهور الأوضاع الاقتصادية ، كما يظهر كذلك في الحرب التي قامت بين مراد باي ، و بلي قسنطينة " علي خوجة " وبقيت الحرب بين كر وفر ولم ينته الأمر إلا بتدخل الدولة العثمانية ، وينته معه (التدخل)حكم المراديين سنة (**1702**م) .

[4] ـ إنّ طول مدة التفاوض ربما يفسر بسبب الأوضاع التي كانت تعيشها الإيالة التونسية أواخر القرن 17م وبداية القرن 18م، واصطدام السلطة بآراء العلماء والأئمة ورفضهم تحويل الهلكية للمسيحيين، يضاف إلى ذلك المنافسة الانجليزية على هذه المنطقة.

[5]- **E .Rouard de card : traites de la France, op, cit p106**

– الظروف الداخلية الصعبة التي كانت تعيشها فرنسا في هذه المرحلة خاصة مابين (1700م . 1714م)[1] .

– ارتفاع نسبة هجمات القراصنة في البحر المتوسط، وخاصة الهولنديين والانجليز،لذا قلّ الأمان والأمن على السفن الفرنسية التجارية في تجارتها مع بلاد المشرق أو الإيالات المغاربية.

– الوضع الداخلي لتونس، والصراع بين الإخوة الأعداء، وتدخل الجزائر في هذا الصراع والحرب [2] ، وذلك بعد مقتل الباي مراد[3] .

ونظرا لهذه الأسباب التي أدّت إلى تراجع مكانة "شركة الرأس الأسود" ، يضاف إلى ذلك طلبُ المساهمين في هذه الشركة الانضمام إلى شركة الحصن ، لتكوين شركة واحدة قوية وهو ما تم بالفعل حيث تم جمع الشركتين تحت إشراف إدارة قوية للسيد" بيار هيلي"(Pièrre Hélly) ، وذلك بموجب قرار مؤرخ في 09 أكتوبر 1706م ، وقد صدر هذا القرار عن المجلس البحري ، و أُطلق على هذه الشركة الجديدة اسم " الشركة الإفريقية" [4] .

- **الشـركـــة الأفـريقيـــة:**

إذن تمّ إعادة وإنشاء هذه الشركة على أسس جديدة ابتداء من 01 جانفي 1707م، ومُنح لها الامتياز لمدة (06) سنوات، لقد تمّ تشجيع هذه الشركة من خلال تحريرها من كافة الديون، ومنح لها امتياز آخر هو توسيع منطقة ومجال نشاطها ليشمل مناطق: القالة ـ الرأس الأسود ـ بونه (عنابة) ـ ستورة بجاية ـ القل [5]. حُدّد مبلغ اللزمة الذي تدفعه الشركة ب " 150000ليرة" إضافة إلى ذلك فقد منحت هذه الشركة امتيازا ملكيا استثنائيا تمثّل في إعفاء كامل من دفع الرسوم على جميع البضائع القادمة من بلاد المغرب، تمتّعت الشركة

---

[1] ـ قامت حرب بين فرنسا و إسبانيا تعرف بحرب الوراثة (كان سببها هو رغبة الملك الفرنسي "لويس الرابع"، بسط سيطرة فرنسا على أوربا ، حول حق وراثة الإمبراطورية بعد موت الملك الإسباني "شارل الثاني"، مات الملك دون أن يخلّف أولاد ا .

[2] ـ حسن حسني عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس ،مرجع سابق،ص ص: 174. 176.

[3] ـ المقصود هو " مراد بوبالة ":مدة حكمه (1699ـ1702 م)،لقب بذلك لقسوته ،ومصطلح "بالة" يعني "السيف التركي العريض".

[4] ـAbél Boutin : Anciénnes relation commérçial et diplomatique de la France avec la barbarie (1515_1830), Pedon .éditeur, p:392 .

[5] ـAbél Boutin: Anciènnes relations ,op, cit, pp:393_394

برأسمال كبير وهو " 400000ليرة " [1]. إنّ كل قسم من هذه الشركة مستقل بمصالحه وشخصيته، غير أنّ الشركة تخضع لإدارة واحدة ومقرها مدينة القالة [2] .

أسندت إدارة هذه الشركة لـ "بيير هيلي"(Pièrre Hélly) وقد حافظت إدارة هذه الشركة على العلاقات الحسنة مع إيالة الجزائر غير أنّ العلاقة بين إدارة الشركة و الإيالة التونسية كانت عكس ذلك ويعود إلى مضايقة باي تونس [3] لهذه الشركة من خلال منح امتياز صيد المرجان في جزيرة قاليت لصيادين من صقلية بحجة عدم امتلاك الشركة لأي أثر لها في الجزيرة في سنة 1707م [4] .

لقد أثار هذا الباي للشركة عدة عراقيل ، كان أعظمها هو احتكاره لتجارة القمح الذي يعتبر مادة أساسية للتجارة بالنسبة لمختلف الشركات الفرنسية، بل وإجبارها على شرائه بثمن يحدده هو [5] ؛حيث طالب بدفع مبلغ 4000000 ريال ، لحوالي 3000 قفيز من القمح غير أنّ أسوأ المشاكل التي عانت منها الشركة هو منع الأهالي من تزويد المراكز الفرنسية بالحبوب وإجبار الشركة على شراء الحبوب بأسعار يحددها الباي [6] ؛ ؛ بعد جمع مختلف المحاصيل.وهذه من السياسات وجملة الإجراءات الاقتصادية المتخذة من طرف الباي بهدف إصلاح اقتصادي شامل .

لقد كانت سنة 1709م سنة قحط وجفاف ومجاعة على مقاطعات عدة في فرنسا ممّا جعل الملك الفرنسي لا يُبدي أيّ رد عنيف حول تصرفات الباي لأنّ الأمر يهم الفرنسيين نظرا للأخطار المحدقة بفرنسا ومنها انتشار المجاعة و الأوبئة ،بل وتشجيعا للشركة . حتى لا تتخلّى عن نشاطها الاقتصادي في المنطقة . فقد تمّ منحها 10 فرقاطات لنقل القمح من الإيالة نحو فرنسا ، فتمّ بذلك نقل ما قيمته 160000 هكل من القمح سنويا خلال الفترة الممتدة ما بين (1703م ـ 1709م)[7] ، وفي 31 ديسمبر 1712م انتهت

---

[1] ـ**Paul Masson**: **Histoire de établissement** ,**op**, **cit**, **p**:**263**

[2] ـ **Louis Jean marie bomasassieux**: **Les grandes compagnies de commerce**, **Burt Franklin**, **paris**, **1982**, **p**:**221**.

[3] ـ هو الحسين بن علي ولد سنة 1669م، هو مؤسس الأسرة الحسينية بتونس ، ودام حكمه مابين (1705ـ1735)، وتوفي 1740م.

[4] ـ **Abél Boutin** : **Ancièn**ne **relation** ,**Ibid**., **p**:**394**.

[5] ـ **Paul Masson**: **Histoire des**,,,,,,;**op**, **cit**, **p**:**265**.

[6] ـ **Abél Boutin** : **Ancièn**ne **relations**, **Ibid**,**p**:**395**.

[7] ـ**Paul Masson**: **histoire des**,,,; **I bib**, **pp**:**267_268**.

صلاحية الامتياز الممنوح لهذه الشركة، وانسحب المساهمون فيها بالإجماع نظرا لعدم رضا القائمين على أدائها ، وقرروا عدم تجديد الامتياز [1] لتظهر الشركة بقيادة شخصية أخرى هي دومارل.

- **الشركة الإفريقية بإدارة "دومارل" :**

تمّ تجديد الامتياز لصالح شركة إفريقية أخرى، وأُسندت إدارتها للسيد "دوما رل"، وهو مدير شركة منطقة القالة، والذي تميّز بخبرته التجارية الواسعة، و انطلقت في نشاطها بتاريخ 01 جانفي 1713م، والتزمت بدفع مبلغ مالي قُدّر بـ " 150000" ليرة لشركة " بيار هيلي" على ملكية الرأس الأسود وكذلك "حصن فرنسا" ولواحقها، وقد أعلن على أنّ الشركة الجديدة معفاة من كل الرسوم الجمركية في الموانئ الفرنسية، وهذا تشجيعا للشركات التجارية[2]. وقدّر رأسمال الشركة بـ :"720000 ليرة" ، بهدف الحصول على مزايا أخرى وفوائد بالتوقيع على اتفاقية مهمة وهي معاهدة 15 جويلية 1714م [3] تكمن في السماح بتجارة القمح، ومُنح لهذه لهذه الشركة حق الاحتكار في ذلك، لذا فقد أعادت هذه المعاهدة وهذه الشركة الدور الأساسي لمؤسسة الرأس الأسود الذي فقدته منذ معاهدة 1694 [4] .

واجهت الشركة بعض التجاوزات والعراقيل، ومن ذلك ما قام به كل من داي الجزائر [5]، حيث عمد إلى منح الصقليين امتياز صيد المرجان في سواحل الإيالة، رغم منح الشركة هذا الامتياز الحصري لها [6] كما أقام

---

[1]- **Abél Boutin : Ibid, p:397.**

[2]- **Paul Masson: Histoire des, Ibid, p:275.**

[3] ـ **استطاع السيد دومارل مدير شركة القالة والرأس الأسود عقد معاهدة مع قليان حسين المدعو بوكمية باي بايلك قسنطينة (1713م. 1736م)، بالنيابة على الداي علي شاوش ، للمزيد حول شخصية هذا الباي ينظر: محمد الصالح العنتري :فريدة منسية ، مصدر سابق ص ص: 66 – 68 .**

[4] ـ **للمزيد حول هذه المعاهدة ينظر:**

E;Rouad de card: Traités de la France ,op, cit, pp:07. ET; Paul Masson : Histoire ,op, cit pp:271_274.

[5] ـ **داي الجزائر المقصود هنا هو علي شاوش كانت مدة حكمه بين (1710م. 1708م) .**

[6]- **Abél Boutin : Anciènne relation ,op, cit pp:78_79.**

هؤلاء الصقليون بمنطقة "كاب رو- Cap roux"[1] القريبة من الرأس الأسود وجزيرة طبرقة [2] ؛ بعد التوقيع على معاهدة بينهم وبين باي تونس [3]، سنة 1714م تمنح لهم نفس الامتياز (حق صيد المرجان في هذه المنطقة -كاب رو-).

غير أنّ أهم العراقيل التي واجهت الشركة هو احتكار الباي لتجارة القمح فقد كان الباي يقوم بشراء وجمع القمح من الأرياف والأسواق بأسعار منخفضة ، ليتولّى هو بيعها للشركة بأسعار ترضيه أو يمنع عنها ذلك تماما، مانعا بذلك حصول الشركة على القمح من الأهالي مباشرة فلا تستطيع الشركة منافسته في ذلك وهذا الإجراء الذي طبّقه عُرف بـ : "سياسة المشترى"[4] .

نتج عن هذه السياسة تخلّي العديد من الفلاحين عن أراضيهم الزراعية، فضعف الإنتاج، وهو ما أثّر سلبا على التجارة الخارجية[5].

---

[1] ـ كاب رو: منطقة واقعة على الحدود بين الجزائر وتونس تابعة لإيالة تونس .

[2]- **Engène Plantét** : **corréspondance**, **op**, **cit**, **pp**:78_79.

[3] ـ باي تونس المقصود هنا هو: الحسين بن علي مؤسس الدولة الحسينية بتونس ولد سنة 1669م ، اعتلى الحكم سنة 1705م، وتمتعت تونس في عهده بنوع من الاستقلال، وحقق الكثير من الرخاء والازدهار الاقتصادي، كانت عدة دول أوربية تدفع جزية سنوية لتونس مقابل السماح لها بممارسة النشاط التجاري والملاحة ، حكم تونس حتى سنة 1735م، وتوفي سنة 1740م .

[4] ـ سياسة المشترى : هي إحدى الإجراءات المتخذة من طرف الحسين بن علي باي تونس منذ مطلع القرن 18م، وشملت الإنتاج الفلاحي الموجّه لحق التصدير أو لاستهلاك البايلك ، والحصول على جانب من هذا المنتوج (خاصة القمح) بأسعار مدنية ، وذلك قصد الاستفادة من بيعه إلى التجار الأجانب، يقول عنه ابن أبي ضياف : "وصورته أنّ الدولة تدفع لكل فلاح بدواخل المملكة ممن تنالهم أحكام القهر جانبا من المال على صورة السلم في الحبوب إلا بثمن بخس مجحف ...ويتقاضى منهم الحبوب بعد الدرس بعنف وشدة..." الإتحاف، مصدر سابق، ج 2، ص:194. وقد أثار هذا الإجراء غضب سكان البوادي وجعلهم يقفون ضده ، وفي صف ابن أخيه علي باشا ، حينما ثار عليه وأدّى ذلك إلى زوال حكمه.

[5]- **Karim Mustapha**: **La Tunisie précolonial**, **société tunisiènne de duffusion**, **Tunis**, **v1**,**p65**.

إنّ هذه الظروف الصعبة بدأت تؤدي بالشركة إلى طلب التخلّي عن نشاطها في تونس رغم ما استطاعت القيام به حيث توصلت إلى تخزين كميات كبيرة احتياطية من القمح في مخازنها بحجة تزويد صيادي المرجان بهذه المادة .[1]

إنّ تشبث الفرنسيين بمنطقة الرأس الأسود وما يُدَرُّ على فرنسا من فوائد وأرباح والعمل على عدم التخلي على هذه المناطق الغنية بمختلف الثروات تترجمه رسالة القنصل الفرنسي في تونس السيد " ميشال بيار فيكتور" (1711م ـ 1717م) إلى السيد وزير البحرية ، حينما طلبت الشركة إلغاء المعاهدة والتخلي عن نشاطها وكذا الامتياز الممنوح لها في منطقة الرأس الأسود بقوله : "...إنها ستندم على ذلك، لأنّ هذه المستعمرة [2] ستمنح لوحدها في هذه السنة فوائد معتبرة. " [3].

وبمرور الوقت فقد سجلت الشركة عجزا ماليا بسبب الضغط المتواصل من طرف باي تونس الحسين بن علي، زادتها الأوضاع السيئة في الجزائر لذا فهي لم تستطع تحقيق النتائج التي كانت منتظرة منها [4] .

ازدادت شكاوى الشركة منذ 1717م ضد باي تونس وداي الجزائر ، و تمّ تسجيل خسائر معتبرة ، حيث فقدت ما قيمته 150000 ليرة ، وهو سعر ملكية المراكز التجارية في القالة والرأس الأسود، إضافة إلى ما قيمته 429500 ليرة كديون على هذه الشركة [5] ، هذا الأمر استدعى حل هذه الشركة القائمة على حق الامتياز من خلال اقتراح رفعته إلى المجلس البحري محتواه التخلي على هذه المؤسسة (مؤسسة الرأس الأسود) كما أنها قررت نهائيا تقديم طلب بعدم تجديد هذا الامتياز المحدد بـ : 31/ 12/ 1718 م، أي قبل عام من ذلك ، وهكذا نرى كيف كانت محاولة جمع وكالتين في وكالة واحدة ، وهما وكالة الرأس الأسود بإيالة بتونس ، و الباستيون بإيالة الجزائر في مؤسسة واحدة لها نتيجة سيئة وسلبية[6] .

لقد عرض المجلس البحري على هذه الشركة عدة مزايا مقابل عدم تخليها عن هذه المراكز ومواصلة نشاطها وممارسة هذا الامتياز الذي مُنح لها إلا أنها آثرت عكس ذلك، وأصرّت على عدم تجديد هذا الامتياز

---

[1]- **Abél Boutin : Anciènne relation ,op, cit p191.**

[2] ـ **استعمل القنصل هذه اللفظة وهو دليل على النظرة الاستعمارية أو تمهيد لاحتلال هذه المنطقة ونوردها كما جاءت :**

(Le commerce de cette colonie…) . Paul Masson: Histoire des,,, ,op, cit p:275.

[3] **- Paul Masson : Histoire,,, ,op, cit , pp: 274_275.**

[4] **ـ جمال قنان: العلاقات الفرنسية،مرجع سابق،ص: 230.**

[5]- **Paul Masson : Histoire des établissements ,op, cit, p275.**

[6] **-François Arnoulet: les installations du comptoir…op,cit,p:10.**

لذا فقد عبّرت على شكرها للمجلس البحري الذي قبِل ذلك [1]، فأزاح عنها مسؤولية كبيرة فاتحة المجال لشركة أخرى تولت هذه المسؤولية بين الأمل بالنجاح في هذه المهمة، والخوف من خيبة الفشل في حصول ما وقع لسابقتها وتمثّلت هذه الشركة في شركة الهنود.

شـــركـة الهنـــــود :

تأسست هذه الشركة بموجب مرسوم صدر بتاريخ 04 جوان 1718م يمنح جميع الامتيازات لهذه الشركة لمدة 24سنة [2]. وقد أعطيت جميع الصلاحيات والحقوق وكل الامتيازات التي منحت للشركة السابقة من ملكيات وتراخيص وإعفاءات التي تمتّعت بها [3]؛ غير أنها واجهت أثناء مزاولة نشاطها كثيرا من المشاكل خاصة فيما يتعلق بتصدير القمح حيث اصطدمت بالتعليمات والأوامر التي كان يصدرها الباي في تونس "الحسين بن علي "،فلم يكن يلزم نفسه بأي اتفاقية تمنح الحق لهذه الشركة أو غيرها بتصدير هذه المادة الأساسية خصوصا . لم يكن هذا فحسب فقد ألزم الشركة بدفع الضرائب أو التخلّي عن مؤسستها [4]؛ كما أنه واصل مخطّطه وسياسته المتمثلة في جمع الحبوب من الأهالي و بيعها بأسعار مرتفعة للشركة ؛وهو ما يبيّن مدى ميل هذا الباي لجمع أكبر قدر ممكن من الأموال [5].

قدّرت الشركة إنتاجها السنوي بحوالي " 351000 ليرة "وأمّا نفقاتها فهي حوالي " 200000 ليرة"، وبالتالي فإن أرباحها ستكون "151000ليرة " [6]، وهذه تقديرات الشركة أثناء تأسيسها فحسب .

لقد حققت هذه الشركة رغم الصعوبات فوائد هامة ممّا شجّع المجلس على منح الامتياز لها بصفة دائمة بدل المدّة التي أعطيت من قبل وهي 24 سنة ، بعد طلب تقدمت به الشركة للمجلس البحري، وكان مضمون هذا الطلب هو تجديد هذا الامتياز والاستمرار في النشاط وممارسة احتكاره. وقد وافق المجلس البحري

---

[1] ـ **Paul Masson : Histoire,,, ,op, cit. p:279.**

[2] ـ **جمال قنان: العلاقات الفرنسية ،مرجع سابق،ص: 230.**

[3] ـ **Nicolas Baudeau: Encyclopédie méthodique de commerce, Libraire Paris S.D.P T1 p:645.**

[4] ـ **Engène Plantèt: corrèspondance ,op, cit, pp:155 – 156 .**

[5] ـ **Narcisse Faucon: La Tunisie avant et depuis l'occupation Française ,Librairie colonial ,Paris,1983.pp : 156 – 158 .**

[6] ـ **Paul Masson :Histoire ,op, cit, p:280.**

على ذلك بإصداره مرسوما مؤرخ في جوان 1725م[1] غير أنها الشركة ما لبثت أن تخلت عن استغلال هذا الامتياز بعد سنوات قليلة فقط حوالي 05 سنوات أي سنة 1730م[2].

إنّ خيبة الأمل هذه والفشل الذي أصاب الشركة بعد تحقيقها لفوائد هامة تعود إلى أسباب ظاهرية تمثلت أساسا في :

- تراجع وضعف إنتاج المرجان في منطقة القالة والمناطق المحيطة بها.
- المراقبة الشديدة التي كان يمارسها الباي على التجارة مع الرأس الأسود ومنعه وصول الحبوب لهذه الشركة، ومواصلته احتكاره . لكن ألا يبدو أنّ هناك أسبابأخرى ؟ ومنها:
- المركز الإداري المسيّر لهذه الشركة مقره "باريس" وهو بعيد عن الإدارة الفرعية، إن صح هذا التعبير. المتواجدة بمدينة "مرسيليا" وارتفاع نفقاتها.
- لقد أقام بعض التجار المشبوهين علاقات تجارية مع الأهالي، ورفعوا من نسبة الأرباح ، رغم أن الاحتكار تملكه الشركة [3] ؛ وبالتالي فقد نصّبوا أنفسهم كوسطاء تجاريين.
- كما يبدو أنّ الأرباح التي تحصلت عليها الشركة من قبل أسالت لعاب بعض الشخصيات الذين كانوا على إدارة الشركة مثل السيد"لابروز" LaPérouse الذي تورط في عدة اختلاسات [4] ؛ أو حتى بعض الوكلاء الوكلاء الذين قللوا من أرباح الشركة وهذه دلالة على عدم كفاءة هؤلاء.[5]
- سوء تصرف بعض وكلاء هذه الشركة مثل السيد <دالماس D'almas> الذي أغرق أصحاب السلطة والنفوذ (رجال القبائل والوسطاء) في تونس والجزائر بالهدايا طمعا في التسهيلات التي يقدمها هؤلاء أو حتى الرفع من سعر صندوق المرجان والقبول بذلك، وهذا مكّلف للشركة ويعود عليها بالخسارة .[6]

---

[1] - **Abèl Boutin** : **Anciénne relation Commèrçial**,**op**,**cit**,**p407**.

[2] - **Charles Féraud** :**Le calle**,**op**,**cit**,**p303**.

[3] - **Ernèst Frignét**: **Histoire de l'ossocition commerçial depuis l'antiquité jusqu'e temps actuèl Guillaumin éditeurs**, **Paris1868**, **p**:**301**

[4] -**Paul Masson**: **Histoire**,,,,**op**, **cit pp**:**283_284**.

[5] - **Charles Féraud**: **La calle**,**op**, **cit p**:**303**.

[6] **Abèl Boutin**: **anciénne ;op**,**cit**,**p**:**407**.

- الوضع الداخلي الذي عرفته تونس والمتمثل أساسا في عدم استقرار الوضع السياسي ونشوب الحرب الأهلية.[1]

- عدم إعطاء الشركة الاهتمام الكبير لامتيازاتها في بلاد المغرب على عكس اهتمامها بالمراكز التجارية الموجودة في آسيا .[2]

هذه العوامل والأسباب وغيرها أدت إلى تراجع الشركة ونهاية امتيازاتها في إفريقيا،لأن عرقلة الباي لتجارة الحبوب مع الرأس الأسود بتونس ليس مبررا لتراجع فوائدها فهي تستطيع تعويض ذلك من خلال تجارتها مع الجزائر على اعتبار أن هذه الإيالة كانت تسمح بذلك، فقد التزمت بمعاهدة 1714م، ثم إن كان العكس فهي تستطيع تعويض ذلك بمواد غذائية أخرى أو مواد مختلفة وسلع أخرى مسموح بها مثل الشمع . الجلود . الأصواف . الماشية .....الخ .

إنّ التراجع الذي سجلته الشركة أدّى إلى تخليها عن استغلال هذه الامتيازات لشركة أخرى وتحت إدارة شخص آخر بعد سنوات قليلة من ذلك في سنة 1730م ، حيث أسندت إدارة هذه الشركة الجديدة إلى "جاك أور يول" والذي عرفت باسمه .

- **شركة أوريول:**

تأسست هذه الشركة بشكل مغاير عن سابقاتها ،فقد طلبت عدة مزايا منها طلب قرض مالي من الحكومة مقابل إدارة شؤون هذه الامتيازات الإفريقية[3]، وهذا منطقي في نظرنا لأنّها ظهرت في وضع وظروف غير التي ظهرت فيها الشركة التي سبقتها.

وقد وافق الملك على طلب إدارة هذه الشركة ،وأسندت إدارتها للسيد "جاك أور يول" [4] وتمكّن هذا الأخير من إعطاء دفع قوي لنشاط هذا الالتزام سواء لقطاع صيد المرجان أو مختلف النشاطات التجارية الأخرى[5]، أقرضت الحكومة هذه الشركة " 300000 ليرة "كما ساهمت شركة الهنود بقرض للشركة و قدّر

---

[1] **حسن حسني عبد الوهاب : خلاصة تاريخ تونس ،مرجع سابق،ص ص180 .181.**

[2] **Charles Féraud: La call, op, cit p:303.**

[3] **ـ مليكة الشيخ : العلاقات السياسية والاقتصادية بين تونس وفرنسا خلال القرن 18م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف د. عمار بن خروف، المركز الجامعي غردا ية ، الجزائر (2011 ـ 2012)،ص125.**

[4] **ـ Elie de la Primaudie: Les commèrce et la navigation de l'Algérie ,Revue Algériènne et colonial,1860;p:47.**

[5] **ـ جمال قنان : العلاقات الفرنسية ،مرجع سابق، ص:239.**

بـ : 260000 ليرة ، أمّا " جاك أور يول " فقد ساهم هو وشركاؤه ، وهم تجار من مرسيليا [1]، بمبلغ مقداره " 300000 ليرة".

ولتوضيح مهمة هذه الشركة فقد صُدر مرسوم ين بتاريخ 19/ 21 نوفمبر 1730م على التوالي يحددان كيفيات عمل هذه الشركة وتحديد مهامها وإعفاءاتها وملكياتها ، حيث نصت المادة الأولى من المرسوم الثاني على مايلي: " ..تمنح الشركة كل الحقوق والامتيازات والإعفاءات والتراخيص التي تمتعت بها سابقاتها ..كما توضع منطقة الرأس الأسود، وكذا القالة ولواحقهما في ملكية هذه الشركة...." [2] .

أطلق "جاك أوريول "على هذه الشركة من جديد اسم "الشركة الأفريقية" فأصبحت بذلك ثالث شركة تداولت على النشاط التجاري والاقتصادي في المنطقة [3] وانطلقت في مزاولة هذا النشاط في 01 جانفي 1731م [4] ، ومنح هذا الامتياز لمدة 10 سنوات ، في 06 جويلية 1731م ، تم عقد معاهدة مُهمة بين السيد : مدير وكالة القالة "فينكس" و داي الجزائر [5]. تضمّنت هذه المعاهدة احتكار التجارة الخارجية لإيالة الجزائر مع الفرنسيين [6] ،في حين واصل باي تونس ضغطه على عمل الشركات الأجنبية حيث أصدر الباي أوامر صارمة إلى فرق الصبايحية بإغلاق ومراقبة جميع الطرق المؤدية إلى المراكز التجارية الفرنسية ، والعمل على ممارسة تجارة الحبوب بنفسه [7] واحتكارها، بهدف بيعها للفرنسيين بأسعار مرتفعة فقد عرض هذا الباي على مدير مركز الرأس الأسود السيد (صوري Sorèt)، شراء مابين (1000 و 1500 قفيز) بسعر (10 ريال)

---

[1] ـ لقد كان هؤلاء التجار المرسيليون مصدر قلق وخطر على كل شركة تجارية في بلاد المغرب تؤسس أو تدار من خارج مدينتهم ، وهذا ما يُظهر مدى حرص هؤلاء على الاستحواذ التجاري والاقتصادي على هذه المنطقة ، وإزاحة كل من يهدد تجارتهم ومصالحهم بها.

[2] ـ Nicolas Baudeau : Encyclopédie méthodique.....op,cit,p:645.

[3] ـ Charles Féraud :La calle,op, cit p:303

[4] ـ Paul Masson: Histoire ,op, cit p :289

[5] ـ المقصود هنا : هو الداي كردي عبدي باشا مدة حكمه كانت مابين (1724م .1731م).

[6] ـ Paul Masson: ibid.p290.

[7] ـ تصوّر مختلف المصادر والمراجع الفرنسية على أن هذا الباي وقف حجر عثرة في تطور تجارة فرنسا بالايالة التونسية خلال فترة حكمه وقد يكون عمله هذا نابع من حبّه لآهل بلده والاهتمام بهم ومنع الطعام للمسيحيين ، أوقد يكون هذا لإرضاء طرف دون الآخر ومنهم علماء الدّين خاصة غير أن الطريقة التي تمت بها هذه العملية قد تكون فيها بعض الأخطاء ومنها قانون المشترى الذي صوّره أحمد بن أبي ضياف بأنه جور وظلم على أهل البلد .

للقفيزالواحد ، بينما السعر الحقيقي للقفيز الواحد هو 06 ريالات)[1] ورغم المضايقات والأوضاع التي تكون أحيانا خطرة ،ومنها ردود فعل القبائل المجاورة على نشاط هذه الشركة في منطقة الرأس الأسود وما حولها ، أو منع داي الجزائر الشركة من شراء القمح بداية من جانفي 1732م ، وعدم صلاحية مباني الشركة ، رغم ذلك فقد شقّت الشركة طريقها نحو النجاح واستطاعت تحقيق أرباح وفوائد مثّلها الجدول التالي:

التقرير السنوي	1733/12/31	1734/12/31	1735/12/31	1736/12/31	1788/12/31
الفوائد المحققة ب(ليرة)	238.167	266.667	260,667	214.956	282.037

إنّ هذه النتائج المهمّة المسجلة في الأرباح ربما يعود إلى كفاءة الإدارة لمختلف المراكز التابعة للشركة مثل "صوري . Sorèt " ،أو كذلك "فينكس Fenix" ،لقد أعاد هؤلاء تنظيم أوضاع الشركة تحت رعاية الغرفة التجارية بمرسيليا، وأعادوا لفرنسا وقوتها العسكرية والاقتصادية، غير أن ارتفاع هذه الفوائد كان يقابلها ارتفاع نسبة الضرائب وقدرت خلال هذه المدة بحوالي " 744660 ليرة " سنويا، وتقدّم للسلطة في الايالتين الجزائر وتونس[2]،وقد أوصلت هذه الضرائب في النهاية إلى الإفلاس ونهاية آجال امتيازها كان في سنة 1740م، ولم يعد لها رغبة في تجديد هذا الامتياز لتظهر بعد ذلك شركة تجارية أقوى من مختلف الشركات التي سبقت هذه القوة والنفوذ تستمدّها من أعلى الهرم في السلطة بفرنسا وفي النظام الملكي، وهو الملك لذا سميت هذه الشركة باسم " الشركة الملكية الأفريقية ".

- **الشركة الملكية الإفريقية:**

هي أهم شركة فرنسية ظهرت في إيالتي الجزائر وتونس، وأكثرها نجاحا وقوة ونفوذا. وقد أدركت ما لم تدركه شركة تجارية أخرى سبقتها، كيف لا، والذي قام بتصميم هذه الشركة هو مفتش التجارة لبلاد المشرق السيد: "أوغسطين فرنسوا إكارا" [3] ، تأسّست هذه الشركة بظهير ملكي صادر في 22 فيفري 1741م، ومسجّل في في بروفانس في 22 مارس 1741م [4] مقرّها مدينة مرسيليا التي ساهمت غرفتها التجارية بربع أسهم الشركة أي أي بحوالي 300 سهم ،قيمة كل واحد منه 1000 ليرة أي أن رأسمال هذه الشركة قدر ب 1 200 000

[1] ـ**Paul Masson: Histoire des ,op, cit, pp 294_295.**

[2] ـ **Ernèst Frègnet: Histoire de l'association,op, cit ,p301.**

[3] ـ **Ernèste Frègnet: Histoire de l'ossocition,.op.cit p301.**

[4] ـ **Paul Masson : Histoire des établissement, op, cit p369.**

ليرة[1]، وتعدّ القالة وعنابة والقل والرأس الأسود وبنزرت وطبرقة أهم مراكزها التجارية ، أي أن مجالها التجاري المخصص للنشاط قامت بتوسيعه، وأصبح يمتد ما بين رأس العبد بالايالة التونسية شرقا إلى ميناء بجاية بالايالة الجزائرية غربا[2] ،ولتذليل الصعوبات التي واجهتها الشركة خلال الخمس سنوات الأولى بعد تأسيسها فقد تحصّلت الشركة على منحة سنوية هذا التشجيع المادي استطاعت الشركة به تحقيق فائض مالي قدره "270000 ليرة "[3] ، ناهيك عن الدعم المعنوي الذي حظيت به من طرف الملك وحرصه على الاحتفاظ بالامتيازات الأفريقية، وغلق الباب أمام المنافسة الانجليزية[4].

تقوم الشركة بتقديم تقرير سنوي لوزير البحرية، ونسخة منه لأعضائها وهو دليل عل احتفاظ الحكومة بحق مراقبة نشاطها وشؤونها، وبذلك فهي تضمن خلال فترات الحرب نقل أموالها وسلعها والتي من أهمها المرجان من مناطق الامتيازات إلى مرسيليا أو غيرها [5] يدل ذلك على حسن التسيير وفهم كيفية إدارة الشئون التجارية للطاقم المسير وإدراكا للمسؤولية، وهذه كلها من عوامل النجاح.

عملت الشركة على وضع وكيل في كل مركز من مراكزها التجارية ويسيّر الشركة مدير عام ومقره المركز الرئيسي للشركة المتواجد بالقالة التي أصبحت تعرف بـ "عاصمة الامتيازات" [6] غير أنّ ذلك كله لم يجعل الشركة بعيدة عن المشاكل فقد واجهتها عدة صعوبات وتحديات، ومنها انتشار وباء الطاعون الذي ضرب الجزائر مابين (1741م ـ 1743م)، وكذلك فقدانها لمركزها في الإيالة التونسية وهو مركز "الرأس الأسود"

---

[1] ـ **M. Arnould : De commerce et relations commerçiales Extérieur de la France, Buisson, libre .impr;Paris;T1,p:254.**

[2] ـ **جمال قنان: العلاقات الفرنسية، مرجع سابق، ص :231.**

[3] ـ **محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص:199.**

[4] ـ **محمد العربي الزبيري : المرجع نفسه،ص196.**

[5] ـ **مليكة الشيخ: العلاقات السياسية والاقتصادية ،مرجع سابق ص 129.**

[6] ـ **محمد العربي الزبيري : نفسه، ص198.**

حيث استغل الباشا علي [1] الفرصة أثناء مطالبة القنصل الفرنسي " جون لويس قوتيه "[2] ؛ « علي باشا » بإعادة فرنسيين أُخذوا من طبرقة مركز الجنويين ، ليأمر الباشا جنوده بالتخلّص من الوجود الفرنسي تماما ، وهو ما كان بالفعل في 16 أوت 1741 م[3].

غير أنه و بموجب معاهدة بين فرنسا و تونس سنة 1742 م[4] ، عادت الشركة للنشاط من جديد مع قبول قبول عدة شروط فرضها الباشا علي [5] ، وعادت العلاقات من جديد بين تونس و فرنسا واستأنفت الشركة نشاطها في الرأس الأسود ، و طبرقة بعد محاولات كبيرة نظرا لأسباب هي:

- رفض الباي ترميم البنايات في الرأس الأسود بحجّة قلّة الأموال لذلك .
- عدم قدرة الشركة على القيام بعمليات الترميم لقلة الأموال و المشاكل التي تواجهها في المقر الرئيسي بالقالة[6].

تحصلت الشركة على امتياز مهم سنة 1781 يمنحها حق صيد المرجان في جميع سواحل تونس ، مع استطاعة الشركة إنشاء مراكز أخرى في بنزرت و غيرها [7] و هكذا أزاحت الشركة الجنويين منها ، كما قامت الشركة بتعيين وكيل لإدارة مركز جزيرة طبرقة لكنها اضطرت لمغادرته نظرا لانتشار وباء الطاعون سنة 1784 م[8] .

تعتبر الشركة الملكية الأفريقية آخر شركة فرنسية في إيالة تونس خلال القرن 18 م ، وقد كانت الثورة الفرنسية إحدى عوامل ضعفها وحتى زوالها .

إذن هذه أهم الشركات و أشهرها ، والتي استطاعت الحصول على امتيازات مهمّة في ايالتي الجزائر وتونس خلال القرنين 17م و 18م، ولقد لمسنا من خلال هذه الدراسة السريعة لهذه الشركات، كيف كان لها الهدف الواحد و يظهر في الحصول على ثروات هاتين الايالتين واستغلالها، و المحافظة على البقاء في هذه

---

[1] ـ الباشا علي : هو الباي علي بن أخ الحسين بن علي تولى حكم الإيالة التونسية في سبتمبر 1735م، بعد مدد من دايات الجزائ له، ودخل في حرب مع عمه وتردت الأوضاع في الإيالة بسبب الحرب الأهلية التي دامت مدة من الزمن (05 سنوات) وانهزم بعدها الحسين بن علي بعد أن لجأ إلى القيروان ، وقد دام حكم علي باشا 20 سنة.

[2] ـ كانت مدة التمثيل الدبلوماسي لهذا القنصل الفرنسي في تونس ما بين (4مارس 1734 و 19أفريل 1743).

[3] ـ François Arnoulet: les installations,op.cit, p09.

[4] ـ كان من أهم عوامل عقد معاهدة سلم و تجارة بين فرنسا و تونس هو قيام الحرب بين الانجليز و الفرنسيين .ينظر ابن أبي الضياف: الإتحاق ، مصدر سابق ص ص :154-156.

[5] ـ محمد الهادي الشريف : تاريخ تونس ، مرجع سابق ص: 85.

[6] Paul Masson :histoire des établissement,.Op.cit pp397-403.

[7] Eugéne Plantét : corréspondances des beys, p56.

[8] Narcisse faucon : la Tunisie avant et depuis ,op.cit p169.

المنطقة و عدم التفريط فيها و الإلحاح على ذلك من خلال المعاهدات مدعّمة من سلطات و شخصيات نافذة في هرم الحكم بفرنسا ، و الحفاظ على ذلك يكون من خلال التنسيق بينها (الشركات)، و العمل على أن تغطّي الشركة بنشاطها سواحل الايالتين الغني، واتّضح ذلك في نشاط الشركة الملكية الإفريقية و التي نجحت إلى حد بعيد على عكس ما فشل فيه " سانسون نابولن " في محاولته الجريئة؛ والتي كلّفته حياته حينما حاول تحقيق طموحه الكبير بجمعه لشركتي تونس والجزائر في شركة و احدة .

لقد استطاعت شركات توالت على سواحل هاتين الايالتين خلال فترة موضوع البحث تحقيق أهداف تجارية وتسجيل أرباح مالية وأهداف وطنية بخدمة الوطن الأم فرنسا هذه الأهداف ما كانت تستطيع تحقيقها إلا من خلال مزاولة هذه الشركات لنشاط و اسع وأساسي الذي تمثل في نشاط الصيد و التجارة .

3 – نشاط شركات الامتياز الفرنسية في الجزائر و تونس :

تعتبر منطقة الشرق الجزائري و كذلك منطقة الغرب التونسي ، و بحكم الارتباط التاريخي و الجغرافي بين الجزائر و تونس منطقة للنشاط الاقتصادي للشركات الفرنسية،وقد سجّلت لنا المصادر و المراجع بعض المعلومات المتعلقة بنشاط موانئ سواحل هذه المنطقة المحصورة بين السواحل الشرقية لايالة الجزائر و السواحل الغربية لإيالة تونس ، وقد تمثّلت موانئ هذه المنطقة على التوالي في : ميناء عنابة ، جيجل ، القل ، بجاية[1] أما موانئ الإيالة التونسية فمن أهمّها : ميناء بنزرت ، ميناء بورتو فرينا (غار الملح) [2]، و ميناء طبرقة [3] ، الرأس الأسود[4]، و بحكم معاهدات الامتياز فإنّ فرنسا تحصّلت على حقّ إنشاء شركات على الأراضي التونسية والجزائرية كما أصبح لها جالية مقيمة بالشرق الجزائري و الغرب التونسي تمارس نشاط صيد المرجان ، وتتعامل بالتّجارة مع الأهالي و هما أهم نشاط كانت تمارسه هذه الشركات بالمنطقة[5].

---

[1] ـ عائشة غطاس: العلاقات الجزائرية،مرجع سابق، ص: 103.

[2] ـ بورتوفرينا(غار الملح):مكان صغير مشهور بمرساه، هو الأفضل على كل الساحل المغاربي، واسمه مشتق من اللغة الإيطالية ،ويعني مرسى الحبوب، وقد أطلق عليه الأتراك بعد استقرارهم في شمال إفريقيا اسم غار الملح و يبقى السبب مجهولا لهذه التسمية .ينظر جون أندريه بيسونال: الرحلة إلى تونس،مصدر سابق، ص :13.

[3] ـ طبرقة: جزيرة تقع قبالة الساحل الذي يوجد فيه المدينة التي تحمل هذا الاسم طبرقة.كانت هذه المدينة في أول أمرها محطة فينيقية، ثم تحولت إلى ميناء روماني، وفي العهد العثماني استولى عليها خير الدين و قايض بها الجنويين مقابل إطلاق سراح مساعده درغوث باشا ، تنافس عليها الجنويون و الفرنسيون بهدف تطوي صيد المرجان بها ، و تصدير الحبوب ،وصفها بيسونال أثناء رحلته بقوله أنها: "حصن متين على شاطئ البحر" .للمزيد ينظر :ج .بيسونال: الرحلة إلى تونس، نفس المصدر، ص :144. و أيضا: رحلة العالم الألماني هابنسترايت إلى الجزائر ، مصدر سابق ، ص: 97.

[4] ـ خرنق مبروكة : العلاقات التونسية الفرنسية ،مرجع سابق ، ص ص: 106–108.

[5] ـ ع المجيد قدور: النشاط الاقتصادي الفرنسي في الجزائر و تونس ،نفس المقال ،ص :269 . و محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية ،مرجع سابق ، ص :79–80 .

لقد توفّرت عدة عوامل أدّت إلى ازدهار هذا النشاط الاقتصادي سواء كان نشاط صيد المرجان أوالتجارة، ونذكرمنها: توفّر رؤوس الأموال لهذه الشركات ، و وجود الثروات الطبيعية وتنوّعها (مواد أولية – مواد غذائية – محاصيل زراعية – مواد صناعية و حرفية).

كما أنّ توفّر الأساطيل التجارية الأوربية والأسواق المختلفة لتصريف هذه المنتجات والسلع و المواد [1]، كانت هي و غيرها من الأسباب و العوامل كافية بأن تجتهد فرنسا للحصول على مكسب مهمّ و المتمثّل في الامتيازات و المحافظة عليها.

و الدارس لنشاط هذه الشركات في المنطقة يُلاحظ أنّ مواد التصدير في إيالات شمال إفريقيا وخاصة الجزائر و تونس ،بقيت تقريبا هي نفسها لحوالي ثلاثة قرون(16 م ، 17 م و 18 م) [2] ،و يمكن ذكر هذه المواد و السلع و المنتجات التي تدخل ضمن النشاط التجاري خصوصا والاقتصادي عموما لهذه الشركات في عمليتي الاستيراد و التصدير .

أ)– المرجان :

يُعتبر المرجان [3] من المواد المهمّة و السلع المتوفرة في سواحل الإيالات المغاربية خاصة في هذه المنطقة ، وهو يدرّ فوائد كبيرة على التجارة الأوربية مع هذه الإيالات (تونس – الجزائر) باعتبار أنّ سواحلهما من أغنى السواحل وأحسنها ،ولقد شهدت عمليات صيد المرجان نشاطا كبيرا منذ القرن 15 م ، و استثمرت فيه شركات مختلفة لأنه أُعتبر مصدر ثراء ،قد لا يجدونه في اهتمامهم بتجارة مواد أخرى [4]. و ذلك بسبب كثرة الطلب عليه لأنه يستخدم في تصنيع قلادات و جواهر و حليٍّ للنساء ، لقد كان ذا قيمة كبيرة في أوربا [5] ، ، و يستعمل في تزيين أسلحة الجنود ، و صناعة سبحات الحجّاج في بلاد المشرق [6]. وقد شرح جغرافيو العرب العرب طريقة جمعه و صيده ، والتي استمرت بنفس الطريقة خلال العصر الحديث ـ الذي كان فيه المرجان موضة العصر ـ [7] ،و هو تفسير لاهتمام مختلف الشركات الفرنسية بصيده والتجارة فيه على مدى فترة

---

[1] ـ محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية ، مرجع سابق ، ص ص 79 . 80 .

[2] ـ Paul Masson : histoire de établissements ,op.cit, p: 525

[3] ـ المرجان: هو نبت ينبت كالشجر في الماء ثم يستحجر في نفس الماء، و العاملون فيه يكثرون الأكل و الشرب، ولهم به مكاسب وافرة. انظر ابن حوقل: صور الأرض ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ، لبنان ، ط2 1992 ص 77، للمزيد حول ذلك . ينظر أيضا: محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية ، مرجع سابق ، ص ص : 85–91.

[4] ـ عائشة غطاس: العلاقات الجزائرية، مرجع سابق ،ص: 105.

[5]- Elie de la primaudie : le commérce et navigation ;op cit p10

[6]- A. Borel : les pèches sur la cote séptentionale de la Tunisie présse universitaires de France paris 1956 p 31

[7] ـ عائشة غطاس: العلاقات الجزائرية ، مرجع سابق، ص :106.

البحث ، كما كان القاعدة الأساسية التي بنيت عليها هذه الشركات الفرنسية نفسها، و الأساس الرئيس التي كانت مصالحها التجارية تسير عليها [1] و تقوم هذه الشركات بتكليف صيادين و عادة ما يكونوا من مقاطعة بروفانس للقيام بعملية الصيد و الجمع [2]، و تتكفّل هذه الشركات بضمان السّفن و مختلف متطلّبات عملية الصّيد حيث تمنح لكل قائد سفينة حوالي " 200 بياستر "مُسْبقا حتى لا يبيع المرجان المستخرج لغيرها [3] ، و حرصت فرنسا على عملية احتكار صيد هذه المادة و بيعها نظرا للأرباح الوفيرة التي كانت تحققها هذه الشركات الفرنسية و ما تدرّه عليها من فوائد رغم تعثّر العديد من الشركات و تعاقبها على ممارسة هذا النشاط المتمثل في استخراج المرجان [4].

لقد تم توسيع مجال استخراجه ليشمل مناطق أخرى، و ذلك بالسّعي كلّما شعرت أن الأمر قد يضيع منها عملت على تأكيده من خلال عقد اتفاقيات و معاهدات في هذا المجال [5]، و هو ما يدل على أهمية و مكانة مكانة هذه المادة في النشاط التجاري للشركات الفرنسية .

يوضع المرجان في صناديق يتّسع محتواها لـ 130 رطل ، يباع في مرسيليا بسعر يصل إلى 300 بياستر ، و ينخفض هذا السّعر إذا كان المرجان أقل جودة [6] ،على اعتبار أن المرجان في حد ذاته يقسّم إلى أصناف متعددة فمنها المرجان المختار ، و تكون أغصانه قليلة الاعوجاج ، و مرجان الصناديق الذي يحتاج إلى تنظيف،بسبب أغصانه المختلفة الأحجام ،والمرجان الأسود الذي يستعمل كحلي للحدّاد ، و المرجان الميّت أو المتعفن [7].

كان المرجان يقدّم أيضا كهدايا نظير للخدمة التي يقوم بها البايات وأصحاب النفوذ للحفاظ على السلطة ،أو توفير الأمن لهذه الشركات أو بعض المسائل الشخصية (إرسال الأطباء للعلاج) ، حيث يقوم البايات بمراسلة القائمين على هذه الشركات لإرسال نصيبهم من هذه المادة ، و يكون ذلك أيضا جزءا من

---

[1] **Jean louis marie Poirét : léttre de barbarie (1785 _1786) ;le sycomore paris 1980.p17**

[2] **E lie de la primaudie : le commérce,op.cit. p: 48**

[3] **ـ عائشة غطاس : العلاقات الجزائرية ، مرجع سابق ، ص : 106 .**

[4] **ـ يستعمل صائدو المرجان لاستخراجه من قيعان البحار آلة تشبه صليب خشبي مغطّى بالحبال، يشدّ في وسطه حجر يتراوح وزنه ما بين 50و60 رطل ، وفي كل جهة تُثبّت شبكة متينة لحمل المرجان، للمزيد ينظر : Paul Masson:histoire des,op,cit,p511-512**

[5] **ـ كما هو الحال بالنسبة لمعاهدة 14 مارس 1765م التي أبرمتها : الشركة الملكية الأفريقية مع إيالة تونس الخاصة بصيد المرجان ينظر : E.Rouard de card: traités de France ,op.cit..p 107**

[6] **ـ E lie de la primaudie :le commérce,op.cit. p 48**

[7] **ـ محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية،مرجع سابق، ص :79-80.**

اللّزمة التي تُدفع للسلطة في هذه الإيالات ومن أمثلة ذلك الرسالة الموجّهة من السيد "حسن باي "صاحب بايلك قسنطينة إلى و كيل الباستيون ، محتواها أمْرا بإرسال صندوقين من المرجان إلى الباي كما جرت العادة بذلك ، و استفساره فيها له سبب توقّف وكيل طبْرقة عن إرسال نصيبه من المرجان للباي ، و الرسالة تحمل نوعا من التهديد لوكيل الباستيون [1]. ورسالة أخرى موجّهة من نفس الباي و مؤرخة بـ 12 ماي 1748 م إلى و كيل الباستيون و يأمره فيها كذلك بإرسال المرجان إلى الباي ، و تضمنت الرسالة أيضا الإذن بإضافة بعض البنايات في الباستيون[2].

تتمثل أهم مناطق استخراج المرجان ضواحي جزيرة طبرقة[3] ، و منطقة مرسى الخرز ، كما يمتد إلى سواحل سواحل الشرق الجزائري ما بين القالة و بجاية [4]. تُرْسل هذه المناطق كميات كبيرة و معتبرة من المرجان إلى معامل مرسيليا ، التي أقيمت فيها بهدف صقْل المرجان الذي أجمع الخبراء آنذاك على أنّه من أجود أنواع المرجان في العالم، وهو ما أدى إلى ازدهار الحياة الاقتصادية و الاجتماعية بفرنسا [5] ، و من مظاهر ذلك هو تشغيل نسبة كبيرة من اليد العاملة و بالتالي محاربة البطالة ، و إبعاد حياة البؤس على طبقة واسعة من المجتمع الفرنسي[6] و تنشيط العلاقات التجارية و الحصول على فوائد و أرباح كبيرة خاصة لمدينة مرسيليا [7]، هذه المدينة المدينة التي ظلّت تحتكر صيد المرجان حتى نهاية القرن 18 م[8]، وقد اسْتقبلت المدينة خلال الفترة ما بين (1770-1789م) حوالي 1130 صندوق من المرجان [9]،هذه الحمولة الكبيرة والقادمة من الإيالة التونسية ، باعتْها الشركة الملكية الإفريقية لمصانع المدينة أي ما يقرب من 146900 رطل من المرجان [10]، و خلال القرن 18 م أيضا تحصّلت معامل مرسيليا من إيالة الجزائر كذلك ما يقرب من 104190 رطل [11] ، أما بالنسبة للقرن 17 م فإنه تعذّر الحصول على إحصائيات و ذلك نظرا لعدم توفّر وثائق تذكر ذلك .

---

[1] ـ الرسالة 06 المجموعة1641 : وثائق تاريخ العهد العثماني . المكتبة الوطنية الجزائرية . انظر قسم الملاحق.

[2] ـ الرسالة رقم 10 المجموعة 1641: وثائق التاريخ العثماني. المكتبة الوطنية الجزائرية .انظر قسم الملاحق

[3] ـ كانت تستحوذ على الكمية الأكبر المستخرجة من المرجان المصدّر على حساب منطقة الرأس الأسود. يُنظر:

Boubaker Sadok: la regénce de Tunis, Op cit p 127.

[4] ـ محمد لعربي الزبيري: التجارة الخارجية ، مرجع سابق، ص: 86.

[5] ـ عبد المجيد قدور: الجالية الفرنسية ودورها الاقتصادي، مرجع سابق ،ص :176.

[6] ـ كانت معامل صقل المرجان تدفع مبلغ قدره مائتي ألف فرنك كأجور للعمال وهو مبلغ كبير، إذا علمنا أن العامل في ذلك الوقت لا يتقاضى سوى 300 فرنك فهي بذلك تكون هذه الشركات قد قدّمت اكبر خدمة اجتماعية بإنشائها مصانع لصقل المرجان ينظر : عبد المجيد قدور: الجالية الفرنسية ودورها الاقتصادي، مرجع سابق ،ص :118.

[7] ـ **Charles Féraud : la calle, Op cit p 484**

[8] ـ عائشة غطاس: العلاقات الجزائرية، مرجع سابق ،ص :108.

[9] ـ مليكة الشيخ: العلاقات الجزائرية الفرنسية ،مرجع سابق ص 108.

[10] ـ هذه النتيجة محصّل عليها من خلال عملية حسابية بضرب عدد الصناديق بمعدل وزن الصندوق الواحد وهو 130 رطل.

[11] ـ عائشة غطاس: العلاقات الجزائرية، مرجع سابق، ص: 109.

لقد ظلت عملية صيد المرجان و استخراجه خلال الفترة موضوع البحث (القرن 17 و 18 م) تجارة رابحة للشركات الفرنسية ، غير أنّه و في أواخر القرن 18 م ،بدأ التراجع في إنتاج هذه المادة واضحا ، و قد يعود ذلك لأسباب نذكر منها :

* تناقص كميات إنتاج هذه المادة ، وردّ فعل الأهالي على هذا النشاط.

*إصدار فرنسا لحرّية صيد المرجان.[1]

*ظهور المنافسة و حصول الانجليز و غيرهم على امتياز صيد المرجان.[2]

*تناقص الطلب على هذه المادة بفرنسا لعدم إقبال النساء عليه.[3]

و قد يكون كذلك الاستغلال المفرط لهذه المادة الذي قامت به هذه الشّركات التي توارثت هذا الامتياز خلال القرنين الماضيين ،إضافة إلى عمليات التهريب التي كان يقوم بها الصيادون لحسابهم الخاص بهدف بيعها و الحصول على الأرباح رغم التعليمات و الأوامر الصارمة للصيادين بعدم بيع المرجان لأحد غير الشركة صاحبة الامتياز ، و كل التجاوزات كانت تقمع بشدة ، عن طريق الغرامات المالية أو العقوبات البدنية.[4]

ب) القمح :

من المنتجات و المحاصيل و المواد التي شكّلت الركيزة الأساسية لنشاط الشركات الفرنسية التجاري في إيالتي الجزائر و تونس خلال الفترة موضوع البحث،القمح الذي هو أهم الصادرات نحو فرنسا أو غيرها من الأسواق فلا تكاد تغادر سفينة فرنسية هاتين الايالتين دون شحن و لو كمّيات قليلة من القمح ، و هذا رغم عمليات الحظر و الاحتكار والمراقبة على تجارة هذه المادة ففي الجزائر مثلا لم يسمح بتصدير القمح إلا سنة 1679 م و أمّا في الإيالة التونسية فقد سُمح به إلا بعد صدور قرار سنة 1684 م[5] ،و ذلك بشحن مركبتين من القمح فقط لإرسالها إلى مرسيليا لسدّ حاجات عائلات مستخدمي الامتياز في الجزائر وتونس (تجار–

---

[1] ـ في يوم 1791/07/21م صدر قرار عن المجلس الوطني الفرنسي يسمح لجميع الفرنسيين بممارسة التجارة في الشرق، ويبيح صيد المرجان لكل من يريد، وفي هذا الصدد أرسلت الشركة الملكية الأفريقية رسالة إلى وزير البحرية بتاريخ 1792/01/04 أهم ما جاء فيها :".. إن صيد المرجان يشكّل عنصرا أساسيا بالنسبة لنا،و أصبح منذ إباحته لا يساوي شيئا .." يُنظر محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية ،مرجع سابق، ص:205.

[2] ـ محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية .المرجع السابق ،ص ص :231–232.

[3] ـ عائشة غطاس: العلاقات الجزائرية ، مرجع سابق ،ص :110.

[4] ـ جمال قنان : العلاقات الفرنسية الجزائرية ،مرجع سابق، ص :231.

[5] ـ عائشة غطاس : العلاقات الجزائرية ، المرجع السابق، ص :115.

صيادي المرجان) ،و أمّا رسميا فلم يسمح بتصدير القمح و ممارسة النشاط التجاري فيه إلا بعد عقد معاهدة 1714 م [1].

وترتبط عملية تصدير القمح بالكمية التي تمّ جنْيها بعد موسم الحصاد ،وعلى ضوء ذلك تحدد الكمية الموجّهة نحو التصدير أو يمنع تصديره تماما [2]، و لاشك أن الأزمات الحادة التي عرفتها فرنسا وموجات الجفاف الجفاف التي تصيب منطقة الجنوب الفرنسي خاصة ـ نظرا لطبيعة المناخ بها ـ و التي أدّت إلى حدوث مجاعات [3]،

و كذلك قرب المسافة و انخفاض أسعار القمح ووفرة الإنتاج في الإيالات المغاربية مقارنة بما هو موجود في فرنسا كلّها عوامل تؤدي إلى ازدهار تجارة القمح في هذه الإيالات التي تتميز بأرض خصبة و ارتفاع معدل سقوط الأمطار نسبيا يجعل المنطقة ذات إنتاج و فير للقمح ، ولا عجب في ذلك فقد عُرفت هذه المنطقة سابقا بـ«صومعة حبوب روما» [4]، مما أدّى بفرنسا للتمسّك بالمنطقة و عدم التفريط فيها و لم يكن صيد المرجان إلا ذريعة لتأسيس شركات فرنسية – رغم الفوائد التي تجنيها من ذلك النشاط – هذه الشركات كان من أهدافها الرئيسة هو التجارة في هذه المادة الحيوية – القمح [5].

اشتهرت منطقة الحصن (حصن فرنسا) خلال القرن 17 م بتصدير هذه المادة ، و كذلك عنّابة ، غير أنّ المناطق أكثر خصوبة و إنتاجا هي منطقة القالة ، و لا عجب فمنطقة الشرق الجزائري عموما تشتهر بذلك و هي أكبر المناطق إنتاجا للحبوب (القمح ، الشعير ، و الفول و الحمص) [6] إذ يتم منها تصدير كميات كبيرة و ضخمة من هذه المواد نحو مختلف مقاطعات الجنوب الأوربي، حيث تزوّد بها كلا من جنوه ، كاتالونيا و جزر البليار [7].

إنّ غنى هذه المنطقة أدّى إلى تنشيط موانئ الشرق الجزائري خصوصا بوجود هذه الشركات

---

[1] ـ المقصود بها هنا هي المعاهدة التي عقدت بين : السيد دومارل ممثل أعضاء الشركة الأفريقية و السيد باي قسنطينة« حسن كليان » و قد حددت البنود 2 .3 .6 .8 .شروط تصدير القمح أنظر لـ :

E. Rouard de card : Traites de la France ,op cit p p76– 78

[2] ـ خرنق مبروكة : العلاقات التونسية ،مرجع سابق ص:97.

[3] ـ عائشة غطاس : العلاقات الجزائرية ،المرجع السابق، ص: 114.

[4] ـ **Hénri Lorin : l'Afrique du nord , Tunisie ,Algérie , librairie Ormond colin , paris 1908 p 261.**

[5] ـ **Paul Masson : Histoire de établissements ,op ; cit ; p 526.**

[6] **Eiesénbeth (M): les juifs en Algérie et en Tunisie à l époque Turque(1516 –1830) p:375**

[7] ـ محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية ، مرجع سابق، ص:92.

و هذا جدول يوضح معدل تصدير القمح خلال القرن 17 م عن طريق الشركات الفرنسية[1] .

المنطقة	الكمية بالكيلة[2]	الكمية بالصاع الجزائري
القالة	30 ألف إلى 40 ألف	1200 000
عنابة	20 ألف	360 000
الحصن	10 آلاف إلى 12 ألف	1800 000
المجموع	الحد الأدنى 60 ألف الحد الأقصى 72 ألف	2160 000

الأمر كذلك في الإيالة التونسية فعدّة مدن تشتهر بإنتاج القمح و منها باجة ، ماطر ، منطقة الرأس الأسود ، فقد وصف بيسونال سهول باجة بقوله :« و في يوم 20 نوفمبر انطلقت من كا ب نيقرو للذهاب إلى باجة .. و أخذنا الطريق في اتجاه الجنوب ...سرْنا مخترقين سهولا امتلأت غابات من البلوط ، حتى وصلنا إلى جهة "عمدون "حيث وجدْنا العديد من التلال الخصْبة و المزروعة قمحا ...وهذه المدينة هامة جدا بتجارتها خاصة في مادة القمح[3]». على هذا فإن مختلف الشركات الفرنسية و نظرا لأهمية هذه المادة ووفرتها فإنها كانت تستثنيه حتى في حال القطيعة[4].ورغم قوانين المنْع والحظْر على تصديره خلال القرن 17م ، و للطلب المتزايد عنه (القمح) بسبب الفتن التي عرفتها فرنسا (حرب عصبة أو غسبرغ) فإن الشركات الفرنسية نجحت في تصدير كميات معتبرة و ذلك من خلال قيام مسئوليها بكسب ودّ الهيئات الحاكمة من دايات و بايات بمختلف الأساليب كالهدايا و الرّشى ،و بالتالي الحصول على إذْن و رخص للتصدير و التي تعرف باسم التذاكر[5] ، و كمثال على ذلك فقد وصلت إلى الموانئ الفرنسية خلال المدة ما بين (1692 م -1699 م) من مادة القمح ما مجموعه 377 155 7 كلغ.[6]

و خلال القرن 18 م كذلك و بهدف تلبية الاحتياجات المستمرة للسوق الداخلية الفرنسية فإنّ المركز التجاري في الرأس الأسود أصبح مركزا مهمّا لانتاج هذه المادة،وفي هذا يقول عنه: ج هابنسترايت أثناء رحلته إلى الإيالات المغاربية سنة 1732 م "..أصبح رأس نيقرو (الرأس الأسود) ضمن احتكار الفرنسيين سنة 1683 م فشيّدوا به حصنا منيعا .. وأصبح مركزا تجاريا تصدّر منه إلى مدينة مرسيليا شُحْنات معتبرة من

[1] ـ عائشة غطاس : العلاقات الجزائرية ، مرجع سابق ص119

[2] ـ الكيلة : يطلق عليها القيسة و هي تساوي 30 صاعا و الصاع مقداره حوالي 130 كلغ.

[3] ـ جون اندريه بيسونال : الرحلة إلى تونس ، مصدر سابق ،ص: 137 –138.

[4] ـ عائشة غطاس : العلاقات الجزائرية ، مرجع سابق، ص:114.

[5] ـ Paul Masson : Histoire des établissements,op ; cit ; p 526.

[6] ـ خرنق مبروكة : العلاقات التونسية ،مرجع سابق، ص: 98.

القمح و الشعير و الخضر الجافة و الأصواف و الجلود..." [1] هذا المركز قام بالتقاط أية كمية من الحبوب،بل أصبح هذا المركز قطب جذب للاتجار بالقمح [2] . و يقول عنه بيسونال :" .. وتتمثّل أهمّ تجارة فيه مادة القمح ، و يشترون أيضا الشمع ، والزيت والجلد و بعض البقول، وعندما ينتشر القحْط بفرنسا تؤخذ 100 ألف حمولة من هذا البلد الذي كان أحيانا أهمّ مُنْقذ لفرنسا سواء بحكم قربه أو لقلة المخاطر في نقل القمح زمن الحرب .." [3] هذا القحْط الذي يتحدث عنه بيسونال زادته الأوضاع السياسية و الظروف الغير ملائمة خلال القرن 18 م [4] ، لذا سعت فرنسا للحصول على القمح بأسعار منخفضة فنجدها قد استقبلت خلال الفترة الممتدة ما بين (1716 م –1770 م) ما مقداره 451 سفينة محملة بالحبوب [5]، و خلال القرن18 م م دائما استقبلت فرنسا أيضا ما بين (1771 م – 1793م) ما يقرب من 495 سفينة محمّلة بالحبوب أيضا ، و هذه دلالة واضحة على سبب تمسّك فرنسا بهذه المنطقة في شمال أفريقيا.

يتم شراء الحبوب بأسعار منخفضة ثم تباع بأسعار مرتفعة في مرسيليا [6]، وقد أصبحت الإمدادات منها وخاصة القمح صعبة بسبب ظهور المنافسين لشرائه أو حتى الحصول على هذا الإمتياز ،ومن هؤلاء نجد الأسبان و الإنجليز ، كما تحكمت فيه ظروف أخرى مثل الحروب التي عرفتها فرنسا ، و العلاقة بين السلطات سواء كانت في تونس و هم البايات أو الدايات في الجزائر أو حتى باي قسنطينة الذي يعتبر المسؤول الأول على منطقة النشاط (منطقة الامتيازات)، ففي رسالة وجّهها " الباي صالح "إلى و كيل الباستيون يخبره فيها بقراره عدم بيع القمح للفرنسيين بسبب اشتراطهم سعْرا منخفضا عمّا عرض عليهم ، و هذه الرسالة مؤرخة في أوائل محرم 1196 هـ [7].

---

[1] ـ ج . أ .هابنسترايت : رحلة العالم الألماني ، مصدر سابق، ص ص: 140–105.

[2] ـ مليكة الشيخ : العلاقات السياسية ،مرجع سابق،ص: 154 .

[3] ـ ج أ بيسونال : الرحلة إلى تونس 1724 ،مصدر سابق ،ص :140 .

[4] ـ عرف هذا القرن بـ " قرن القمح " نظرا للطلب المتزايد على هذه المادة ، كذا الأرباح التي جنتها السلطة ووسطائها ، بفضل تصدير المادة نحو الموانئ الفرنسية للمزيد حول هذا ينظر المنور مروش : دراسات عن الجزائر..ج 1 مرجع سابق ص 244 و أيضا : مولود قاسم نايت بالقاسم : شخصية الجزائر الدولية .. مرجع سابق ص ص 122 –138.

[5] ـ Lucétte Valensi : Fellah tunisiens l'économie rurale et la vie des campagnes aux 18ème et 19ème siècle ,mouton , hollande, 1977 ,p 331.

[6] ـ Monji smida : Aux origines du commerce français en Tunisie , les Traites capitulaires ; sud édition Tunisie, 2001, p 127.

[7] ـ الرسالة رقم 74 : المجموعة 1641 : المكتبة الوطنية الجزائرية أنظر قسم الملاحق.

كما أن الباي في تونس كانت رغْبته المستمرة في الحصول على مزيد من الضرائب واحتكاره المحصول بتطبيقه سياسية المشترى و كذلك بقراره توسيع دائرة التبادل التجاري مع أوربا [1]، هذا كلّه لم يمنع هذه الشركات في الحصول على كمّيات معتبرة حيث استطاعت – وحسب ما تذكره المصادر–أن تصدّر ما نسبته 40% من الحبوب التي وصلت إلى مرسيليا كان مصْدرها إيالة الجزائر لوحدها ، و خاصة من موانئ الشرق الجزائري[2]، ويقول "بول ماصون" في هذا الصدد : "إن ميناء عنابة كان يصدّر حوالي 30000 حمولة من القمح سنويا و هي تخصّص لتموين مقاطعة بروفانس على وجْه الخصوص "[3].

إنّ المتتبّع لنشاط هذه الشركات يلمس بوضوح كيف أنها حققت تقدّما في الفترة التي امتدت فيها نشاطاتها. "ديبواتانفيل" [4] أرسل تقريرا إلى المكلّف بشؤون الجمهورية يحثّه على عقد صلْح مع الداي جاء في التقرير"..إنّ هذه المؤسسات قد صبّت في فرنسا و في بحر العام السادس [5] وحده 300 ألف قنطارمن القمح و40 ألف قنطار من الشعير و الفول .." بينما ماصون يذّكر أن هذه المؤسسات قد صدّرت نحو فرنسا سنة 1794 م كمية تتراوح ما بين 60 ألف و 70 ألف حمولة من الحبوب،ومقارنة بين الكمّيتين خلال الأربع سنوات نجد أن الزيادة تجاوزت 250 %و هي نسبة مرتفعة [6] هذه الكميات المعتبرة التي وصلت إلى فرنسا خلال القرن 18 م لذا أطلق عليه بـ" قرن القمح " كما أُعتبر المحرك الأساسي للتجارة في منطقة بلد المغرب[7].

ج) الزيوت :

للزيوت فوائد كثيرة ، فهي إلى جانب مادة غذائية هامة ، فهي تعتبر عنصر أساسي في صناعة الصابون [8] الصابون[8] كما تستعمل للإنارة و الاستعمالات الطبية [9]،لذا فقد كانت الزيوت من أهمّ المواد المنْتجة والمصدَّرة والمصدَّرة نحو فرنسا، و قد كان ميناء بجاية ، منطقة أساسية لتصدير الزيت ، كما تعدّ تونس أيضا من أهم الدول المنتجة للزيت ، وهو يأتي في المرتبة الثانية بعد القمح ، و الطلب المتزايد من هذه المادة أدّى إلى إنشاء

---

[1] ـ الإمام رشاد : سياسة حمودة باشا في تونس (1782– 1818) منشورات الجامعة التونسية ، تونس 1980 ص ص :76 –79 .

[2] ـ محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية ، المرجع السابق ،ص:130.

[3] ـ Paul Masson : Histoire des établissements,op ; cit ; p: 528

[4] ـ السيد ديبواتانفيل: القنصل الفرنسي في الجزائر.

[5] ـ العام السادس : لإنشاء الجمهورية يقابل سنة 1789 م.

[6] ـ محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية ، المرجع السابق ،ص ص :219–220.

[7] Boubaker Sadok : la régence ,op , cit, p: 109.

[8] Lucette Valensi : Fellahs tunisiènes , Op cit,pp: 510–511.

[9] ـ مليكة الشيخ: العلاقات التونسية،مرجع سابق،ص:156

معامل أخرى في الجنوب الفرنسي خاصة مرسيليا [1] ، إنّ المحصول الجيّد لهذين المادتين القمح، الزيتون هما عاملين أساسين في تنشيط التجارة الخارجية قال "نيكولاس بيرو نجي"عنها مايلي:"لكي تنتعش تجارتنا مع تونس لا ينقصنا سوى محصول جيد من القمح و الزيت " [2] لذا و نظرا لأهميته فإن تصديره أو تجارته تتطلب

الفترة	/1710 1719	/1720 1729	/1730 1739	/1740 1749	1759/1750	1769/1760	1779/1770	1789/1780	1799/1790
النسبة	%10.8	%20	%12.7	%09	%14.6	%15.6	%04.8	%35.6	%26.4

الحصول على إذن
مكتوب أو ترخيص ،و يحتكر أصحاب النفوذ والبايات تجارة الزيتون (الزيت)[3]

وهذا جدول يمثّل تصدير الزيتون في القرن 18م[4].

نلاحظ من خلال الجدول الكميات المتزايدة من هذا المحصول الوفير في الإياله التونسية .
إنّ الطلب المتزايد و الإقبال على استهلاك هذه المادة أدى ذلك إلى توسيع زراعة أشجار الزيتون، غير أنّ
إنّ الطلب المتزايد و الإقبال على استهلاك هذه المادة أدى ذلك إلى توسيع زراعة أشجار الزيتون، غير أنّ
أهم مشكل الشركات التجارية في هذا المجال هو احتكار الباي لهذه المادة فكان أكبر تاجر له [5].

إضافة إلى ذلك فقد كانت مواد غذائية أخرى تعتبر مجالا حيويا و خصبا لنشاط هذه الشركات مثل منها: الفول و الحمص و العدس[6] واللحم المقدّد ، و دقيق القمح و الزيت المملح [7] إضافة إلى التمر ، و الذي يعتبر يعتبر منتوجا ثمينا في الإيالة التونسية ، و خاصة في الجنوب منطقة الجريد، وحتى القيروان و قابس حيث يجتهد

[1] **Boubaker Sadok :la régence ,op , cit pp: 116–117.**
[2] **Pièrre Grand champ : la France en Tunisie au XVII ème siècle (1582– 1705) imprimé Générale Tunis 1920 –1932 10 T. p 253.**
[3] **Engène Plantèt : corrèspondance, op ;cit p 339.**
[4] **Lucette Valensi: : fellahs tunisiènes,Op cit,p:341.**
[5] **Lucette Valensi : fellahs tunisièns,ibid,p:342.**
[6] **Boubaker Sadok : la régence ,op , cit, p: 113.**
[7] **Boubaker Sadok: la régence, ibid, p: 114.**

الفرنسيون للحصول عليه من القوافل البرية القادمة من القيروان و غيرها و تشتهر موانئ سوسة و صفاقس بتصدير هذه المادة.

أما المواد الأولية التي عملت هذه الشركات بها فنجد من أهمها :

د) الصوف : لم يكن الصوف من المواد التي لها أهمّية كما هو الحال للمواد الأخرى خاصّة القمح والمرجان نظرا لحاجة السكان إليها ، و تتوفر هذه المادة في منطقة البروفانص[1] .

و في الجزائر تشتهر مدينة عنابة بثرواتها الحيوانية لذا فهي تعد خزانا لهذه المادة[2]، أما في تونس فيكثر في المناطق ذات الطابع الزراعي و الرعوي و أهم هذه المناطق سوسة و صفاقس[3] و تختلف نوعية الصوف من منطقة لأخرى نظرا لطبيعة المنطقة و مناخها . وتتبني الدولة مسؤولية التجارة في هذا المجال إذ غالبا ما يحتكر الباي سوق الصوف غير أنّ هذا الأمر لم يمنع التجّار و المنتجين المحليين من عقد صفقات مباشرة مع التجار الأوربيين[4]، تشحن مدينة مرسيليا من الإيالة التونسية الصوف بانتظام بهدف تزويد مصانعها و ورشاتها ، حيث تبلغ الكمية في المتوسط حوالي 800 قنطار من الصوف بنوعية سواء كان الخام (بدون تنظيف) أو الممشط ، و قد اشتهرت مدينتي سوسة [5] و صفاقس بتزويد التجار الفرنسيين بهذه المادة إضافة إلى مدينة تونس[6]. أما في إيالة الجزائر فقد اشتهرت مدينة عنابة بإنتاج هذه المادة كما أسلفنا و قد قدرت صادرات الشركة الملكية الأفريقية من مادة الصوف من ميناء عنابة سنة 1787 م /1203 هـ بحوالي 25 ألف قنطار و يعود سبب ارتفاع كمية الصوف المصدرة خلال هذه الفترة إلى قلة اليد العاملة في قطاع النسيج بسبب وفاة عدد كبير من العمال ضحية الطاعون الذي ضرب المنطقة في تلك الفترة [7] أما إجمالا فلم يكن حجم الصوف المصدر ضخما ، و يعود ذلك إلى حاجة الناس إليه فقد كانت الصناعات النسيجية من الزرابي و الأغطية الذي يعتبر الصوف المادة الأولية لهذه الصناعة المنتشرة بين نساء الإيالة.[8]

---

[1] ـ عز الدين بومزو : الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث – جامعة منتوري– قسنطينة – الجزائر تحت إشراف د / مصطفى حداد 2008/2007 ص :90

[2] ـ عائشة غطاس : العلاقات الجزائرية،المرجع السابق، ص:121.

[3] ـ خرنق مبروكة : العلاقات الفرنسية ،ص :102.

[4] ـ Boubaker Sadok : la régence ,op , cit p :122

[5] تشتهر هذه المدينة بمينائها العريق ، الذي جمع عدة وظائف نظرا لأهميته الإستراتيجية

[6] ـ Paul Masson : Histoire des établissements ,op ; cit ; p 322.

[7] ـ Venture de paradis : Alger et Tunis au 18ème siècle ; mémoires et obsèrvations rassemblés et présentés par joseph coqs , sindbad , paris, p :123.

[8] ـ عائشة غطاس : العلاقات الجزائرية . المرجع السابق ص 111.

هـ) الجلود :

إنّ وفرة الثروة الحيوانية الغنية بها منطقة الشرق الجزائري،و إقبال التجارعلى هذه المادة، جعل منها سلعة رائجة و عنصرا هاما في الصادرات الجزائرية [1] ثمّ إن تجارة هذه المادة لم يكن محظورا كالقمح ، و الزيت مثلا ، غير أنها تخضع لضريبة تقدّر بـ 10 % تعرف هذه الضريبة بـ« حق القائد» [2].

و اشتهرت بتصدير هذه المادة مدن القل والقالة و بجاية و الحصن ، و ظلّت منطقة القل المركز الرئيسي لتصدير الجلود[3] كما أن هناك مدن أخرى ساهمت في نشاط تجارة الجلود [4] .

و هذا جدول يمثل المعدل السنوي للمدن المشتهرة بحركة تصديرالجلود خلال القرن 17 م[5]

المنطقة	عنابة	القل	القالة	الحصن
الكمية	20 ألف وحدة	20 ألف وحدة	06 آلاف وحدة	03 آلاف وحدة

أمّا في الإيالة التونسية فقد سيطر اليهود على هذه التجارة ، كما كان للتجار الفرنسيين نصيبا من هذه المادة ، و تمّ إحصاء ما بين 10 آلاف و 12 ألف قطعة جلد استقبلها ميناء مرسيليا خلال سنة 1688 م، وتم أيضا إحصاء 41061 قطعة جلد استقبلها ميناء مرسيليا آواخر القرن 17 م (1693 م -1699 م)[6] من من موانئ مختلفة: تونس ، سوسة ،بنزرت ، بورتوفرينا (غار الملح) ، غير أنّها فقدت أهميتها خـلال القـرن 18 م

و يعود ذلك إلى :

- منافسة الإيالة الجزائرية و الحروب التي كانت بين الايالتين.[7]
- ضعف نسبة الأرباح لتجارة هذه المادة .

[1] ـ محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية ، مرجع سابق، ص ص: 97-98.

[2] ـ Paul Masson : les compagnies du corail .Etude Historique sur le commerce de Marsèille au 16ème siècle ,imqrimer ,barlatier Marsèille 1907;p 135

[3] ـ محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية ، المرجع السابق ،ص:200.

[4] ـ عائشة غطاس : العلاقات الجزائرية . مرجع سابق ص :112.

[5] ـ عائشة غطاس : المرجع السابق ص:113.

[6] ـ Boubaker Sadok: la régence ,op , cit p 122-125

[7] ـ Abel Boutin : anciène relatoins,op; p 393

- منح البايات الحسينيون احتكار تجارة الجلود لليهود مقابل ضرائب نقدية.[1]

- زيادة حجم واردات جلود المشرق إلى مرسيليا .

ونظرا لهذه الأسباب تراجع إنتاج الجلود في تونس خلال القرن 18 م إلى ثلث ما كان ينتج[2] في القرن 17 م ، و بلغت قيمة صادراته ما بين (1786 م -1789 م) بحوالي 688000 ليرة .

و) الشمع :

ارتبطت تجارة الشمع في الإيالتين بتجارة الجلود ، و تستعمل هذه المادة للإنارة ، تصدّر إيالة الجزائر مايقرب من 900 قنطار سنويا من موانئ عنابة ، و القل و القالة [3] ،غير أن إنتاجه تراجع خلال القرن 18م، 18م، وبلغ معدله حوالي 880 قنطار [4] ،يخضع شراء هذه المادة لضريبة تدفع للسلطات المعنية ، أمّا في الإيالة الإيالة التونسية فإن الفرنسيين تحصّلوا على امتياز للحصول على ثلث من مجموع الإنتاج من هذه المادة بينما الثلثين المتبقين فقد احتكرهما اليهود و ذلك لنشاطهم التجاري و المالي الواسع . ويستقبل ميناء مدينة مرسيليا ما بين (250 و 400 قنطار سنويا) خلال القرن 17 م[5] ، أمّا بالنسبة للقرن 18 م فالمتوفّر لدينا هو قيمة قيمة الكمية المصدّرة ما بين (1786 م – 1789 م) بلغت والتي 205000 ليرة [6].

إضافة إلى هذه المواد فإن الشركات الفرنسية و على مدى قرنين من الزمان كانت تقوم بتجارة سلع أخرى ، و كان الطلب عنها مستمرا و إن لم يكن بالنّسب و الأحجام للمواد السابقة أي بكمّيات أقل فإنها ساهمت في تنوّع و زيادة قيمة الصادرات و ربما يُعْزي ذلك إلى العادات و التقاليد المتشابهة نوعا ما . و القواسم المشتركة لسكان ضفتي البحر الأبيض المتوسط في النواحي الغذائية والمعاشية ومن جملة هذه المواد نذكر أهمها : الخيول – الإسفنج – الصابون – البقول الجافة .. الخ ، و في تونس نزيد على ذلك الشاشية و إن لم يكن لها سوق رائجة في أوربا .

---

[1] ـ مليكة الشيخ : العلاقات، مرجع سابق ،ص: 164.

[2] ـ Paul Masson: histoire des établissement ,op, cit p 596

[3] ـ عائشة غطاس : العلاقات الجزائرية ، المرجع السابق ، ص: 122 .

[4] ـ محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية،المرجع السابق ص: 200.

[5] ـ Boubaker Sadok : la régence ,op , cit p 126

[6] ـ Paul Masson: histoire des établissement ,ibid , p 596

الفصل الثالث

أثر شركات الامتياز الفرنسية على الإيالتين الجزائر و تونس

- الآثار الإيجابية لنشاط شركات الامتياز الفرنسية على الإيالتين
- الآثار السلبية لنشاط شركات الامتياز الفرنسية على الإيالتين

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

عوامل زوال شركات الامتياز الفرنسية و مصير الامتيازات

إنّ الامتيازات التي تحصّلت عليها الدول الأوربية وخاصة فرنسا و تمتعت بها لمدة طويلة على أراضي الدولة العثمانية ، لاشك أنها قد سهلت في زمن ضعف هذه الامبراطورية نفاذ الدول الأوربية إلى مالية الدولة وعُمْقها الحكومي ، فقد رفضت تلك الدول طلبات الحكومة العثمانية المتكررة لرفع الضرائب الجمركية بقصد زيادة دخلها أو التغلب حتى على حالات انتشار الأمراض و سنوات القحط و الجفاف في الوقت الذي كانت فيه الحرية لتجارتهم ومصارفهم مما انعكس بالفائدة المالية و التجارية على المؤسسات و الشركات المنشرة في أرجاء أراضيها .

ولعلّ ما يلفت الانتباه هو التشابه في النشاط الاقتصادي (التجاري) الفرنسي الذي كانت تمارسه هذه المؤسسات و الشركات الفرنسية في إيالتي الجزائر وتونس ، وعدم الاختلاف ، بل أحيانا تجد هذا النشاط مكمّلا لبعضه البعض [1] ؛ فهذه المؤسسات أو الشركات الفرنسية تمتد على بساط من الأراضي الساحلية الممتدة و التي تجمع الشرق الجزائري بالغرب التونسي لدرجة أنه أحيانا ، وفي بعض الفترات كان يحكمها أو يديرها شخص واحد ـ مثل ما لمسناه للشركة الملكية الإفريقية ـ ونشاطها المتميز ، ولقد بلغ هذا النشاط أقصاه في كل من باستيون فرنسا بالشرق الجزائري ، وفي الرأس الأسود و طبرقة بالغرب التونسي.

ولقد كان لهذا النشاط الآثار الواضحة على إقتصاد هاتين الإيالتين وكذا العلاقة البينية و السياسية وحتى الاجتماعية و الاقتصادية التي تربط بين هاتين الإيالتين ، وتعددت هذه الآثار بين الايجابية منها و السلبية.

1) الآثار الايجابية لنشاط هذه الشركات :

إنّ ممارسة البايلك أو الادارة المحلية نوعا من الاحتكار الذي يخوّلها صلاحية شراء المواد الأولية ، وكذا المحاصيل الزراعية ، وبيعها للشركات الفرنسية بثمن مرتفع نسبيا ، وفّر لخزينة البايلك أرباحا وفيرة وهو مانلمسه من خلال غنى إقليم الشرق الجزائري ، وكذا الغرب التونسي ومدى اهتمام السلطات المركزية بهذين الإقليمين

[1] ـ عبد المجيد قدور : النشاط الاقتصادي الفرنسي في الجزائر و تونس ،مرجع سابق، ص: 275.

سواء في إيالة تونس أو الجزائر ، كما يظهر هذا الاهتمام وهذه الأهمّية في الأموال التي كانت تُحوّل إلى الخزينة المركزية على شكل زكاة أو دنوش أو كذلك اللزمة فقد بلغ الرسم السنوي الذي يُدفع لداي الجزائر 26000 دوبل، ويتعهّد بدفع مختلف المصاريف الإضافية المتعلقة بصيانة ورعاية المركز التجاري بالقالة الذي بلغ حوالي 13374 جنيه فرنسي حسب ما ينص عليه اتفاق 1628م[1].

لقد أدّت هذه الشركات إلى تنشيط المبادلات التجارية ونموّها كمّا وكيفا خلال الفترة الممتدة ما بين القرنين 17م-18م ، وهو أمر لا يمكن إنكاره ، وقد ساعد هذه الشركات المناخ السياسي في الإيالتين و التسهيلات و التحفيزات التي قدّمت لها ، مما مكن هاتين الإيالتين بالانخراط و المشاركة بصورة فعالة في الدورة التجارية في حوض البحر الابيض المتوسط [2] .

لقد أصبحت منطقة الشرق الجزائري و بفضل هذا النشاط الاقتصادي للشركات الفرنسية مكانا مفضّلا لكثير من الصنّاع يمارسون فيه مختلف الصناعات والمهن اليدوية المختلفة ، اتخذوا لأنفسهم تنظيما يشكّل مجموعات حرفية ، فوُجدت بذلك أسواق خاصة ، بالخرّازين ، والنجّارين و بائعي البرانس و الحدّادين ونجد هذا في المدن مثل : قسنطينة ، عنابة فكانت المنطقة بذلك حلقة وصل بين الجهات الشرقية للايالة الجزائرية ومنطقة الغرب التونسي خصوصا ، وباقي الأقطار الاسلامية ، وحتى المتوسّطية الأخرى ، وساعدها في ذلك بما امتاز به سكّان هذه المنطقة من وداعة وحسن معاشرة بكل مسافر وغريب [3]، وكذلك الأمر للإيالة التونسية فقد أدّى الطلب الفرنسي لمختلف السلع و المنتجات المحلية (الشاشية) ، وكذا المحاصيل الزراعية (القمح ، الزيتون) و المواد الأولية المختلفة (الشمع ، الصوف) أدّى إلى تحفيز وتشجّيع المنتجين المحلّيين إلى زيادة وتيرة الانتاج ، كما ساهمت الأرباح التجارية الناتجة عن ذلك إضافة إلى عائدات الجمارك في إثراء خزينة الدولة ، ممّا ساعد على استقرار الوضع السياسي في الإيالة [4]، ونلمس ذلك أيضا بالنسبة للجزائر فالإنتعاش الاقتصادي الذي عرفته البلاد في النصف الثاني من القرن 18م ، كان سببا في استقرار نظام الحكم ، فلم تعرف الايالة سوى أربعة دايات[5] في مدة تعادل خمسين سنة وذلك في الفترة مابين (1748م-1798م) أي في الفترة التي كانت فيها الشركة الملكية الإفريقية تزاول نشاطها في المنطقة الشرقية للايالة ، وكذا منطقة الغرب التونسي .

---

[1] ـ ناصر الدين سعيدوني : ورقات جزائرية ، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني ، دار الغرب الإسلامي ط1 2000، بيروت ، لبنان ، ص: 517.

[2] ـ الصادق بوبكر : إيالة تونس في القرن السابع عشر وعلاقتها التجارية ،مرجع سابق، ص: 16.

[3] ـ Peyssonel: voyage dans les régences…;op cit p: 221.

[4] ـ خرنق مبروكة : العلاقات التونسية الفرنسية ،مرجع سابق ،ص :117.

[5] ـ الدايات الاربعة هم : الداي محمد بكير (1748-1754م) – الداي بابا علي(1754-1766) – الداي محمد بن عثمان (1766-1791) – الداي حسن(1791-1798).

إنّ الطلب المتزايد لهذه الشركات من مختلف المحاصيل الزراعية من الحبوب «قمح ،شعير، فول » و حتى الزيتون أو مواد أولية مختلفة أدّى إلى انعكاسات هامة، وإيجابية أحيانا على الأهالي وسكان الأرياف خاصة ، قد أدّى ذلك الى توسيع رقعة المساحات المزروعة في مناطق الشمال الغربي للايالة التونسية، لكن دون تغيير نمط الإنتاج وأساليبه، [1] ؛ وكانت القبائل في هذه المناطق تحصل على هدايا و مكافآت مالية مقابل بيعها للمنتوجات الزراعية وخاصة القمح ، بل يصل الأمر الى القيام بالعصيان والتمرّد من طرف الشيوخ والعشائر المتعاملة مع هذه الشركات و المنتفعة من خلال بيع هذه المواد من قمح ،وشمع وأصواف، فقد اضطرّت السلطات الجزائرية إلى السّماح ببناء حصن فرنسا من جديد بعد أن هدّمته 1640م وذلك بهدف إخماد عصيان الأهالي في هذه المنطقة[2] ويتمكّن الأهالي من تصدير منتوجاتهم[3].

هذا النشاط التجاري للشركات أدّى الى توفير مصدر مالي والمتمثل في العائدات الجمركية والمداخيل المتأتية عنها ،ونظرا لأهميّتها فإنّ أعوان الدولة والمقرّبين من السلطة كانوا يتهافتون للحصول على العمل في ذلك،كما أنّها كانت توفّر الأموال التي تموّل مرتّبات العساكر ،كما أن رسوم الأسواق ومراقبة كل عمليات التفريغ و شحْن البضائع كانت وسيلةً عمليةً لاستخلاص الضرائب من المناطق المستعصية على نفوذ البايلك ، وعامل أساسي في إشعار السكّان بوجود السلطة المركزية ذات التأثير الواضح على الحياة العامة ،وخاصة الاقتصادية منها [4].

كما أنّ نشاط هذه الشركات زاد في الحركية التجارية بين الايالتين ،ويظهر ذلك من خلال القوافل التجارية البرّية البينية ،فالإيالة التونسية كانت أقرب الأسواق الخارجية للشرق الجزائري ،ومن المراكز الأساسية التي تنطلق منها القوافل وتعود إليها نذكر قسنطينة والوادي ،تقرت ،ورقلة، وكانت المواصلات بين هذه الأسواق والأسواق المقابلة لها في تونس منظّمة تنظيما دقيقا ، و كانت هذه القوافل المنطلقة من الجزائر تحمل الصّوف و الجلود ، و التمور المجلوبة من الواحات وتستورد منها المصنوعات الأوربّية و العطور و المنتجات المختلفة الأخرى مثل التّوابل و القهوة ، والأقمشة الحريرية ، وكانت هذه القوافل تحقّق أرباحا يزيد عن نصف رأس المال [5] ولم يقتصر هذا النشاط التّجاري على السكّان بل أيضا مارسه أيضا البايات ، وتدل وثيقة تحصّلنا عليها من الارشيف

---

[1] ـ الصادق بوبكر : إيالة تونس في القرن السابع عشر وعلاقتها التجارية ،مرجع سابق ،ص :20.

[2] ـ ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي للجزائر في آواخر العهد العثماني (1792–1830) المؤسسة الوطنية للكتاب (ط2) 1985 الجزائر ص 79.

[3] ـ محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية،مرجع سابق، ص :130.

[4] ـ ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي للجزائر،مرجع سابق ،ص :110.

[5] ـ حمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية،مرجع سابق، ص ص:151–153.

الوطني التونسي عن مداخيل وكلاء الباي من الصوف الذي أُتي به من الجزائر لبيعه في الاسواق التونسية ، وهي مؤرخة في شوال 1177 هـ/أفريل 1764م [1].

لم يقتصر نشاط هذه الشركات على الناحية الاقتصادية بل يتعداه أحيانا إلى الجانب الإنساني فالمعلوم أن الإيالات المغاربية كانت معرّضة لانتشار المجاعات و موجات الجفاف و الجراد والفيضانات ، وظهور الأوبئة و الأمراض في الفترة موضوع البحث أي بين القرنين 17م و18م فقد كانت بعض مراكز العلاج و الوقاية التابعة لهذه المؤسسات مثل المستشفى الذي تشرف عليه الوكالة التجارية الفرنسية المقام بالقرب من حصن فرنسا بمنطقة القالة[2] يقوم بتقديم خدمات علاجية خلال هذه الظروف ، كما تعدّاه الأمر كذلك إلى البايات حيث يرسل هؤلاء البايات إلى وكلاء الشركات الفرنسية بأوامر لإرسال الطبيب الخاص بالشركة لعلاجه أو علاج أحد أفراد عائلته ونقرأ في بعض الوثائق الرسالة التي أرسلها الشيخ على بابا إلى وكيل الباستيون طلب إرسال الطبيب الفرنسي المقيم بالقالة للشيخ لعلاج ولده التومي و الرسالة مؤرخة بـ 1792م[3].

من الآثار الايجابية كذلك لنشاط هذه الشركات في الإيالتين هو أنها تمكّنت من الحصول على بعض السلع و المعدّات البحرية التي هي بحاجة إليها فبفضل الشركة الملكية الافريقية التي استطاعت الحصول على نسبة كبيرة من القمح [4] التي كانت تموّن به فرنسا ، ومقابل فقد سهّلت هذه الشركة حصول الجزائر على هذه المعدّات[5] .

لقد عملت فرنسا على كسب ودّ الإيالتين من خلال نشاط هذه الشركات حفاظا على مصالحها الاقتصادية ، وذلك بطلب التدخّل بهدف تقديم تعويضات أو الحفاظ على ممارسة هذه الشركات لنشاطها ومن ذلك فحين قامت أزمة بين فرنسا وتونس بسبب قيام الانجليز بالاستيلاء على سفن فرنسية راسية في ميناء حلق الوادي ، قام الداي حسين بمساع كبيرة لدي باي تونس لإقناعه بضرورة التعويض عن هاته الخسارة لأن ذلك يتعلق بشرف وحرمة الكلمة التي تقطعها الدولة الاسلامية بحكم المعاهدات بين البلدين و قُبلت المساعي وقُدم التعويض[6] وهو ما يُنُمُّ على علاقات حُسْن الجوار بين الإيالتين.

---

[1] ـ الدفتر 129 الورقة رقم الصفحة (3) الارشيف الوطني التونسي ، أنظر قسم الملاحق (الملحق رقم 11) .

[2] ـ ناصر الدين سعيدوني : الأحوال الصحية و الوضع الديمغرافي بالجزائر أثناء العهد العثماني ، الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني ،مرجع سابق ،ص :433.

[3] ـ الوثيقة رقم 66 المجموعة رقم 1641 : المكتبة الوطنية الجزائرية ، انظر قسم الملاحق

[4] ـ جملة ما كانت ترسله هذه الشركة من القمح إلى فرنسا سنويا ما بين (1701–1710م) حوالي عشرون ألف طن .

[5] ـ جمال قنان : معاهدات الجزائر مع فرنسا، ص :149.

[6] ـ جمال قنان : مرجع سابق ص :189

عمل القناصل الفرنسيون على حماية تجارة بلادهم ، ورعاية التجّار الفرنسيين الذين استوطنوا في مناطق نشاط الشركات ممّا أوجد بعض العلاقات الانسانية بين السكان وهؤلاء التجار [1] وفي حال الخطأ فإن هؤلاء القناصل يعملون على ترضية الباي وذلك بتقديم هدايا معتبرة أو حتى في حال تحرير أسرى ، وذلك بافتدائهم بمبالغ مالية و هو ما يوفّر مداخيل مالية اضافية لخزينة الإيالة[2] .

كما أنّ هذا النشاط التجاري لهذه الشركات ، والذي أدّى إلى تشجيع الانتاج المحلي –بما يخدم مصلحته بالطبع– جعل من الإيالات ـ خاصة تونس ـ تعمل بالتخلّي عن نشاط الجهاد البحري تدريجيا (القرصنة) وترجيح كفة التبادل السلمي مع دول أوربا[3].

2) الآثار السلبية لنشاط هذه الشركات :

لقد ركّزت الأوساط التجارية و الشركات الفرنسية على وجودها ونشاطها في ساحل الإيالتين ، ومنذ القرن 16م حاولت فرنسا أكثر من مرّة – وفي إطار توسّعها التجاري – السّيطرة على شمال إفريقيا ، وتأكيد هيمنتها على هذه المنطقة الاستراتيجية ،و المهمّة من الناحية الاقتصادية ، ولقد كانت الامتيازات التي تحصّلت عليها الشركات التجارية الفرنسية كحقّ صيد المرجان وممارسة النشاط التجاري الواسع من استيراد وتصدير وكما كان لهذا النشاط آثارا إيجابية على الإيالتين واقتصادهما، وحتى على الحركية الاقتصادية بين الإيالتين فإنّ له كذلك آثارا سلبية ونذكر منها :

لقد سمح النشاط التّجاري للتجّار و الشركات الفرنسية بالتحكّم في السوق التّجارية بالشرق الجزائري ، فأصبحت هذه الشركات لها الحقُّ في تحديد أسعار المواد الأولية وحتى الضرورية منها والقابلة للبيع مثل القمح ، و الشعير ، و الفول [4].

كما استطاعت بعض الشركات الحصول على امتياز مهم [5] ، وهو تجميد أسعار بيع المنتوجات الزراعية ، فما أصبحت تخضع لقانون العرض و الطلب وانّما حُدّد سعر إجباري لتسويقها ، ولمدّة طويلة تزيد عن قرن في الوقت الذي كانت فيه حركة الأسعار في حوض البحر المتوسط تتجه نحو الارتفاع و الذي كان له آثارا سلبية واضحة على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في المنطقة الشرقية خصوصا و في الايالة عموما [6] .

إنّ مزاحمة الأجانب لأصحاب البلد في الإيالتين في كل الأعمال التجارية أدّى إلى اختفاء الطبقة التجارية الموسرة و آلت مختلف الصفقات المربحة و المبادلات الهامة لهؤلاء الأجانب ،وبالتالي فإنّ النّشاط لم يساهم

---

[1] ـ عز الدين بومزو : الضباط الفرنسيون،مرجع سابق، ص :76.

[2] ـ أحمد قاسم : إيالة تونس العثمانية،مرجع سابق، ص: 325.

[3] ـ الصادق بوبكر : إيالة تونس في القرن السابع عشر،مرجع سابق، ص: 24.

[4] De paradis venture : Alger au 18ème siècle,op cit p21

[5] ـ تحصل عل هذا الامتياز السيد «ديسو» مسؤول الباستيون خلال معاهدة 1684م ، وقعه مع الداي الحاج حسين.

[6] ـ جمال قنان : معاهدات الجزائر مع فرنسا،مرجع سابق، ص : 135.

مساهمة فعّالة في رفع مستوى سكّانها الذين ظلّوا يعانون الفقر و الحاجة [1]، و حتى الأندلسيين منهم والذين كانت لهم مهارة ونصيب في تجارة الإيالات تمّت إزاحتهم عن هذا الميدان بسبب المزاحمة التي لقوها من الأجانب فانصرفوا بذلك للأشتغال بالتجارة الداخلية أو الصناعات الحرفية[2].

لقد وجدت السلطات أو الحكّام بمختلف درجاتهم في هذه الهيئات الأجنبية التجارية مصدر ثروة يستغلّونه في إحكام السيطرة وضمان الأمن وحتّى شراء المناصب [3]،مثال ذلك :باي قسنطينة كان يدفع للداي حوالي 150000 بياستر في كل سنة وهو مبلغ كبير، ولذلك فهو يمارس ويحتكر تجارة الصوف والقمح والجلود ثم يبيعها لمختلف المؤسسات التجارية الأجنبية بأرباح كبيرة [4]، كما كان يفرض رسوما جمركية على مختلف التجّار المصدّرين والمستوردين [5]، كما أنّ بعض القوانين التي صدرت تمنع تصدير بعض المحاصيل مثل "القمح"، وهذه الرخصة عرفت بالتذاكر [6]؛ كما أنّ هذه الامتيازات التي تقدّم للشركات الفرنسية وتمنح مقابل أشياء بسيطة وأحيانا تافهة ليس لها أثر إيجابي على ميزانية الدولة ، فمثلا قدّم للداي سنة 1764م كمية من الفواكه والمصبّرات مقابل تحسين أوضاعها وتأكيد امتيازاتها[7] .

و عملية الاحتكار التي تمارسها مختلف الشركات الفرنسية ؛سواء في عملية صيد المرجان أو تصدير المواد الأولية أو المنتجات الزراعية ، فالقمح مثلا كان له الأثر الواضح على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في الإيالتين ؛ وفي تونس قامت إحدى الشركات بشراء الصوف ، ومنعت التجّار التونسيين من تصديره بأنفسهم، لكن وقوف التجّار أمام هذا التصرّف لم يمنع هذه الشركة ولم يتوقف هذا الاحتكار بسبب اتهام هؤلاء التجّار بالقرصنة، منعهم من الإقامة على السواحل وكذلك حرمان هؤلاء التجّار من تخزين بضائعهم، أو منحهم تراخيص[8]،كما أنّ نظام الاحتكار هذا ساعد على تدفّق المواد الأولية إلى أيدي التجّار الأجانب بثمن زهيد ، ، وهو ما سبّب عجزا ماليا في الميدان التجاري لهذه الإيالات، كما أدّى هذا النظام إلى ضعف الإنتاج وظهور بعض المجاعات [9].

---

[1] ـ ناصر الدين سعيدوني : ورقات جزائرية ،مرجع سابق :519.

[2] ـ الصادق بوبكر : إيالة تونس في القرن السابع عشر،مرجع سابق ،ص: 19.

[3] ـ تقدّم الشركة الإفريقية مثلا سنويا دفعات مالية موزعة كالتالي :

* شيخ المعزل 1891 بياستر *الحامية التركية 135 بياستر * مرابط المعزل 05 بياستر.

[4] ـ De paradie venture : alger au 18 ème,op.cit.p285

[5] ـ محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية ،مرجع سابق ، ص :144 .

[6] ـ Paul Masson : histoire des,,, ,op.cit.p526 .

[7] ـ ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي في الجزائر، مرجع سابق ، ص :77 .

[8] ـ أحمد قاسم : إيالة تونس العثمانية ،مرجع سابق ، ص: 320 .

[9] ـ ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي للجزائر، مرجع سابق . ص ص : 231-232 .

إنّ هذا النظام أدّى إلى انخفاض أسعار المواد الأولية المعدّة للتصدير، وانخفاض سعر المواد المصنوعة والمستوردة من الخارج، وتجد هذه الإيالات نفسها مرغمة على ذلك بسبب عجزها أحيانا عن دفع مراتب الجند مثلا فتلجأ إلى الديون، كما أدّى هذا النظام وساعد على تدمير التجارة وإهلاكها فكان عاملا محطّما للاقتصاد وتراجع الإنتاج وعدم تلبية لحاجات السكان الغذائية بسبب عدم اهتمام السكان بالزرع، وهو ما أورده صالح العنتري بقوله : "بحيث أنّك لا تجد في ذلك الزمان ولا في الذي قبله وبعده من يهتم بأمر الزرع أبدا من أجل بخس قيمته [1]، وهذا في معرض حديثه عن المجاعة التي أصابت منطقة الشرق الجزائري أو بايلك الشرق بداية القرن 19م.

قيام هذه الشركات بوصف الأحداث الواقعة في هذه الإيالات، وإرسالها إلى حكوماتهم وهو ما نستطيع أن نطلق عليه عملية التجسس أو عمل استخباري بالمفهوم المعاصر حيث ورد في إحدى مراسلات الشركة الملكية الإفريقية تحمل تاريخ (23 جوان 1792م) : " إنّ الشرق الجزائري كان مسرحا لأحداث خطيرة كان لها تأثير كبير على تجارتنا " [2]، وهي تشير للأحداث التي عرفتها المنطقة بعد عزل الداي لباي بايلك الشرق صالح باي[3].

إنّ نشاط هذه الشركات الفرنسية قد نفع فرنسا وأنقذ بعض مقاطعاتها من المجاعة والمهلكة، كما شغلت كثيرا من معاملها، من المواد و المنتجات الزراعية [4]، التي كانت تستوردها إيالتا الجزائر وتونس، ففي مذكّرة وجهتها الشركة الملكية الإفريقية إلى الحكومة الفرنسية أشارت فيها بأنه تمّ إنقاذ باريس من المجاعة بفضل قمح الرأس الأسود، وكذلك إلى مقاطعة البروفانص[5]، غير أنّ هذا كله كان عقبة وعائقا في طريق تنمية وتقدّم هذه الإيالات، كما حوّل أهالي مناطق نشاط هذه الشركات إلى مزارعين ومربي مواشي لتتمكّن هي من السيطرة والاستيلاء على عملية التصدير الذي يدّر عليها أرباحا تخدم به مصالحها[6] ومصالح الدولة الأم فرنسا .

يظهر كذلك من خلال نشاط هذه الشركات البعد الاستعماري، فقد كانت الشركة الملكية الإفريقية تحظى بجميع الامتيازات في ميدان التسويق بمنطقة الشرق الجزائري حتى أنها صارت تعتبر أنّ تجارة موانئ هذه المنطقة من اختصاصها وحدها، ولا يحق لأي هيئة أخرى ممارسة هذا النشاط [7]، وهذا ربما يعود إلى تجسد أفكار

---

[1] ـ صالح العنتري : مجاعات قسنطينة. تح ،وتقديم ،رابح بونار ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، (د ط) ،1974، الجزائر، ص 35 .

[2] ـ محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية ،.مرجع سابق ، ص : 25 .

[3] ـ صالح باي : كان ر جلا ،وقام بإنجازات مهمة ، تولي حكم بايلك الشرق 1771م ، وظلّ يحكمها لمدة 21 سنة إلى حوالي 1792م.

[4] ـ محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص : 40 .

[5] ـ مليكة الشيخ : العلاقات السياسية والاقتصادية ، مرجع سابق ، ص : 152 .

[6] ـ عبد المجيد قدور: الجالية الفرنسية ودورها الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص: 176 .

[7] ـ محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص: 92 .

"ريشيليو" الذي كانت رغبته في رؤية فرنسا تأخذ مكانها في ما وراء البحار وكانت الوسيلة هي اللجوء إلى استخدام الشركات التجارية[1].ولم تكن هذه الشركات ولا نشاطها الذي تقوم به تجاريا بحتا، أو استغلالا لثروات هذه الإيالات بل تأسيسا لهذه الشركات وتحصينها،وحتى توسيعها ؛ إذ كانت مناطق الامتيازات مستعمرات تجارية[2]. ووصفها بول ماصون " Paul Masson" بقوله :"إن المؤسسات المرسيلية في الجزائر وتونس أجندة لمستعمرات حقيقية"[3] . حتى أنّ المصادر والمراجع الفرنسية التي كانت تطلق مصطلح مستعمرة أو" colonie" على مؤسستي الرأس الأسود بالإيالة التونسية وحصن فرنسا بإيالة الجزائر؛وهذا انطلاقا من مراسلات مديري التجارة ،والقناصل ، ومثال ذلك مذكّرة لمدير الشركة الهندية "تاكسيل" يبدأ فيها بالعبارة التالية:" la colonie du cap Negre " ، وهذه المذكرة مؤرخة في جانفي1730م[4].

لم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ بل كانت العديد من الأوساط والهيئات تعبّر عن رغبتها بل وتقترح ذلك في استعمار هذه المناطق نظرا لغناها بمختلف الثروات وهو ما نقرأه في تقرير فرنسي قبل غزو بايلك الشرق جاء فيه :

" إذا ما قررنا احتلال ساحل إقليم قسنطينة فإنّه يتوجّب علينا العمل على تطوير التجارة به ، وتشجيع إقامة بيوتات تجارية فرنسية بعنابة وسطورة وجيجل وبجاية، فإذا تجاهلنا هذا الأمر نخشى أن يسبقنا الإنكليز "[5]،

وحتى الرحّالة الطبيب جون أندري "بايسونالJean André Peyssonnel " عبّر عن رغبته في ذلك، واقترح في رسالته إلى وزير الخارجية الكونت دي موربا [6]، و التي هي عبارة عن مذكّرة مؤرخة في 25 أفريل 1725م، وحسب اعتقاده فهي هامة للدولة الفرنسية، وهذه المذكرة تتعلق بجزيرة طبرقة والتي يقترح اقتناءها، يقول في مذكرته :"أعتقد أنه من واجبي تمكين عظمتهم من وصف للموقع أن أبيّن لكم أنّه الآن يمثل خطرا على تجارتنا، وما هي المزايا التي نحصل عليها إن تمكّنا من الحصول عليه والوسائل الممكن القيام بها لتملكه" [7] ، ثم

---

[1] ـ **Victor piquet** : **Histoire des colonies française ; Payot ; paris 1931; p**:16.

[2] ـ**Fishergod frey**: **légende barbarésque guérre commence et piraterie en Afrique du nord** (**1415–1830**) .**traduit par Farid hallal; offices publications univèrsitaires ;1991 ;p378** .

[3] ـ **Paul Masson** :**Marsèille et colonisation française ; Baratier imprimeur édition ; Marsèille 1906 ; p**:**115** .

[4] ـ **Eugène plantèt**: **correspondance des beys de Tunis** ,**t2 ; p**: **248** .

[5] ـ عبد الله محمد بن الشويهد : قانون أسواق مدينة الجزائر(1107– 1117هـ/ 1695– 1705)، تح، وتقديم وتعليق: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الاسلامي ، (دط) ، 2006 ، بيروت لبنان ، (ينظر قسم الملاحق) ص :173.

[6] ـ هو : جون فريديرك فيليبو، كونت دي موربا **Jean ,Frédéric Philippeaux;conte de Mourpas** ، شغل منصب كاتب الدولة للبحرية ثم وزير دولة منذ 1725م، توفي وعمره 80 سنة ، أي (1701–1781) .

[7] ـ جون أندري بايسونال : الرحلة إلى تونس ، 1724، مصدر سابق ، ص : 145.

أخذ الطبيب في وصف هذه الجزيرة وصفا مقترحا على الدولة الفرنسية اقتناء هذه الجزيرة، و المزايا التي يمكن أن تحصل عليها من إجراء ذلك، مقترحا في الوقت نفسه الوسائل والطرق الكفيلة بذلك[1] .

لقد أضرّت منافسة المصنوعات المستوردة، المصنوعات المحلية في هذه الإيالات. هذه المصنوعات المستوردة كانت تستأثر بها الشركات الأجنبية الفرنسية مقابل تصدير الإنتاج الوطني والحيواني في إيالة تونس أو الجزائر. كانت نتيجة هذه المنافسة هو الحيلولة دون قيام صناعة حقيقية سواء في النسيج أو مجال بناء السفن ويظهر ذلك خصوصا في الإيالة الجزائرية وعلى العكس من ذلك فإنّ الإيالة التونسية عملت للحدّ على مزاحمة هذه الواردات وخاصة النسيجية منها وعرقلة استيرادها من أوروبا وهكذا فهي لم تستطع غزو السوق التونسية[2] .

عملت هذه الشركات الأجنبية على منع الجزائريين أو التونسيين على حدٍّ سواء من تكوين وامتلاك أسطول تجاري خاص ، ويكون ذلك من خلال مقاطعة البواخر التابعة لهاتين الإيالتين،والتي تصل إلى موانئهم، بل وتحريض السكان على مهاجمتها واسترقاق وتقتيل ربانها ، بحجة أنّهم من المسيحيين المرتدّين[3] وعن هذا النشاط النشاط التجاري للأجانب والتبعية في هذا الميدان (المواصلات البحرية) حيث تعمل هذه الشركات إلى لجوء المغاربة المستمر لكراء السفن الفرنسية وحاجتها الدائمة إليها، وهو ما أدّى إلى خلق تجارة ذات طابع استسلامي[4] .

لقد كان التجّار الفرنسيون وهذه الشركات الأجنبية سببا في كثير من الأحيان في توتر العلاقات بين الإيالتين أو توقيفها نتيجة لبعض المخالفات التي يقوم بها هؤلاء [5]، ومنها ما قام به "صانصرون نابلون" حينما أراد الاستيلاء على مركز طبرقة الذي يستغله الجنويون وحاول احتلاله ،وذلك انطلاقا من مركز القالة بالجزائر في ماي 1633، رغم المعاهدة التي تمت بين الإيالتين لضبط الحدود بينهما سنة 1614م[6]، ويضاف إلى هذا استخراج جوازات سفر مزوّرة لشخصيات أجنبية تحت أسماء فرنسية منتحلة [7]، أو حتى تهريب الأسرى [8] والبضائع عبر السفن التجارية التي تتردّد على موانئ الإيالتين أو الاعتداء على سفن إيالتي الجزائر وتونس في

---

[1] ـ ينظر : جون اندري بايسونال : الرحلة ، مصدر سابق ص ص 145–148.

[2] ـ الصادق بوبكر : إيالة تونس في القرن السابع عشر، مرجع سابق ، ص: 15 .

[3] ـ مليكة الشيخ : العلاقات ، مرجع سابق ، ص : 145.

[4] ـ الصادق بوبكر : إيالة تونس في القرن 17 م،.مرجع سابق ، ص :24.

[5] ـ عبد المجيد قدور : النشاط الاقتصادي الفرنسي ، مرجع سابق ص :274

[6] ـ ينظر نص المعاهدة في قسم الملاحق .

7 ـ الوثيقة بأسماء فرنسيين صيادي المرجان تم استخراج لهم جوازات سفر من طرف سلطات الإيالة التونسية ، ينظر قسم الملاحق .

[8] ـ أحمد قاسم : إيالة تونس العثمانية ، مرجع سابق ، ص: 137.

عرض البحار أو راسية في الموانئ ثم التعذّر بحجة الخطأ، أو حتى استعمال قراصنة وفرسان مالطة الذين عرفوا بحقدهم على الإسلام ، واعتدائهم على السفن التجارية الإسلامية[1].

إنّ مقابل ما يعامل به التجّار الفرنسيون هاتين الإيالتين وذلك بحكم معاهدات الامتياز التي كانت تجمعها بفرنسا فإنّ التجار الجزائريين أو التونسيين ك ان يتم التعامل معهم عكس ذلك، فهم لم يحترموا مبدأ المعاملة بالمثل، ويظهر هنا دور الغرفة التجارية بمرسيليا التي سعت سعيا حثي ثا إلى عرقلة التجار الجزائريين والتونسيين على حدٍّ سواء والحدّ من نشاطهم هادفة من وراء ذلك إلى عدم ظهور بحرية تجارية مغاربية[2] . وتتم هذه العرقلة العرقلة من خلال غلق ميناء مرسيليا في وجه هؤلاء التجّار، أو تطبيق مبدأ الحجر الصحي أو حتى إثارة النزاع بين هؤلاء التجّار و تجار مرسيليا [3] . ومنها العوائق الاجتماعية الناتجة عن الاختلاف الحضاري، ومنها عائق اللغة والدين ، فيلجأ هؤلاء التجّار إلى مترجمين للتواصل، وكذلك عدم وجود أماكن للعبادة خاصة بالمسلمين أو مقابر[4] أو اعتماد هذه الشركات على الرّبا، و هو أسلوب منافٍ للشريعة الإسلامية.زاده ذلك كله النظام الجمركي الفرنسي الذي يعمل على محاصرة التجار المسلمين ومن ذلك دفع 20%من قيمة كل سفينة تدخل ميناء مرسيليا[5] .

إنّ الاعتماد على المبادلات مع الأسواق الأوربية لتطوير اقتصاد الاتّجار ،والتي كانت تتم أصلا بواسطة الأجانب الذين لا همّ لهم سوى تطوير تجارتهم وصناعتهم [6] من خلال استنزاف خيرات وثروات هاتين الإيالتين، أدّى إلى نشوء علاقات تبعية في الأوساط المدنية أو الريفية على حدٍّ سواء، ولم تكن هذه التبعية نتيجة حتمية للظروف السياسية والاقتصادية لهذه الفترة بالانفتاح على الحركية التجارية في البحر المتوسط ؛وإنما بسبب دخول هذه الحركية من موقع ضعف [7]، وممّا رسّخ هذا المبدأ أي مبدأ التبعية هو الاستغلال الاقتصادي الفاحش لثروات ومقدّرات هاتين الإيالتين، وبالمقابل جعلها سوقا كبرى لمنتجاتهم .

تعتبر العملة أساس كل تعامل مالي، ووسيلة لكل نشاط تجاري على مستوى الداخل والخارج [8]. وإيالة تونس والجزائر وبحكم تعاملهما مع الشركات الأجنبية (الفرنسية) فستتدفق عليها العملات الأوربية المختلفة

---

[1] ـ عائشة غطاس : العلاقات الجزائرية الفرنسية ، مرجع سابق ، ص: 137.

[2] ـ عائشة غطاس : العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق ، ص ص :135-136

[3] ـ علي الزاوي : دفتر حسابات خاص حول تجارة التونسيين مع مرسيليا ، مرجع سابق ، ص ص : 22 – 25 .

[4] ـ عائشة غطّاس: العلاقات، نفسه ص 142.

[5] ـ عائشة غطّاس : نفسه نفسه ص 143.

[6] ـ محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية ، مرجع سابق ص 111.

[7] ـ الصادق بوبكر : إيالة تونس في القرن 17م، مرجع سابق، ص: 24.

[8] ـ مليكة الشيخ : العلاقات السياسية ، مرجع سابق ص: 194.

وخاصة منه الريال الإسباني، والبياستر التونسي [1] والسلطاني الجزائري والسلطاني التونسي، كما كانت عملية الجهاد البحري وعائداته المختلفة والهدايا، والأقوات والأموال الناتجة عن إجراءات عتق الأسرى المسيحيين [2] ، كما كانت للشركات الفرنسية في حصن فرنسا، أو في الرأس الأسود دور في تدفق العملات الأجنبية، أمّا العملات المحلية فهي تتنوع أيضا ما بين العملة الذهبية (أوقية الذهب الإسبانية – السوكان البندقي – السلطاني) [3] وهناك العملات الفضية (الباستر أو ما يعرف بالريال و الأسبر أي النصري) [4] كما نجد العملة النحاسية (البورب أو الفلس) وهذه العملات تم التداول بها في تونس خلال القرن 17م و18م، أمّا العملات الأجنبية فقد تميّزت بالتعدد والتنوّع وساهم في تدفقها الشركات الفرنسية ومنها : الريال الاسباني والسوكان البندقي [5]، وقد كان المركز التجاري الفرنسي في الرأس الأسود أهم نقاط توريد العملات الأجنبية خاصة الريال الاسباني الذي كان مظهرا مهما للنشاط النقدي للشركة الملكية الإفريقية، ويذكر انه منذ 1630م وإلى حوالي 1881م كان العملة الرئيسة في تونس للتعامل مع الخارج [6].

في حين كانت السكة الداخلية في انخفاض مستمر [7]، وقد أدت عملية تهريب العملة وحتى تزويرها ، ـ ويتم ذلك عن طريق التجار الأوروبيين ـ إلى انخفاض العملات المحلية، وهو ما نتج عنه التبعية النقدية المتفاقمة، مما جعل "الحسين بن علي" يمنع استخدام الريال الإسباني في المعاملات الداخلية،وإجبارية استخدام الناصري المحلي [8]، واشتهر في عملية تهريب العملة أو الحركة العكسية لها من تونس نحو فرنسا شركة الأخوة رو "Roux Frère" [9].

أمّا ما يتعلق بالجزائر فإنّ العملات المحلية تمثّلت بالنسبة إليها في : السلطاني والريال والبياستر القسنطيني وقد مرّت بفترات تحوّل وانتقال تراوحت بين الاستقرار النقدي والاضطرابات النقدية خلال القرن 17م ، كما هيْمن على عملية التداول عملة الريال الاسباني [10]، أمّا العملات الأجنبية فإنّ الجزائر كانت تحصل عليها من

---

[1] ـ محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية، مرجع سابق ص: 70.

[2] ـ ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي الجزائري، مرجع سابق ص: 194.

[3] ـ Lucétte valensi: fellahs tunisiens ,op.cit p :320.

[4] ـ Eugéne plantét:corrèspendent,T1 op.cit pp: 116–117.

[5] ـ Lucétte valensi:Fellahs tunisiens,op.cit. p: 320.

[6] ـ المنور مروش : دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة...، ج1 ،مرجع سابق، ص: 42.

[7] ـ الصادق بوبكر : ايالة تونس في القرن السابع عشر،مرجع سابق ، ص: 07.

[8] ـ مليكة الشيخ : العلاقات السياسية ، مرجع سابق ، ص 187

[9] ـ Mongi Simida : Aux origine du commerce français en tunisie les traités captulaire , sud tunis 2001 , p:119

[10] ـ المنور مروش : دراسات عن الجزائر...،ج1،مرجع سابق ، ص ص: 38–42

الدول الأجنبية وذلك بحكم تعاملها مع الشركات الفرنسية، وكذا حصولها على الهدايا والإتاوات الدولية وإجراءات افتداء الأسرى [1]، ومن المشاكل والآثار السلبية لهذا التعامل مع الشركات تعرّض العملة الجزائرية المحلية لمنافسة النقود المزيفة التي انتشرت في أسواق التبادل التجاري وأصبحت تشكّل خطرا على العملة الجزائرية والأجنبية على السواء وقد كانت هذه الوكالة الأجنبية تروّج نقودا يختلف وزنها من مركز تجاري إلى آخر مثل القرش الذي تروجه الشركة الملكية الإفريقية فهو يزن في القالة 16.18 حبة، ويزن في عنابة 19.16 حبة[2]، وتتدفّق هذه العملات الأجنبية عبر هذه الشركات كما سبق، ويذكر أنه بين 1741م و1793م أرسلت أرسلت شركة افريقيا الملكية إلى موانئ الشرق الجزائري ما مقداره 8.765.931 قرشا، وصل وزنها الكلي إلى حوالي 179.820.610 كلغ من الفضة أي المتوسط السنوي لهذا التدفق على مناطق قسنطينة حوالي 3392.970 كلغ، غير أن العملة الحقيقية الصعبة كانت لا تستقر في الجزائر بل تصدّر نحو الخارج بهدف الاستيراد أو عن طريق تهريب العملة الفضّية التي كانت قيمتها مرتفعة في الشرق الاقصى [3].

صحيح أنّ نشاط هذه الشركات أدّى في وقت ما إلى تنشيط وازدهار الإنتاج الزراعي، وتنوّعه فزادت مساحة الأراضي الزراعية وأقبل سكّان الأرياف على الاهتمام بتربية المواشي، غير أنّ تدخّل السلطات المحلّية أو حتى المركزية منها كوسيط تجاري [4] أدى إلى تراجع ذلك، وكان ذلك عن قصد أو عن غير قصد ، ويتضح هذا من خلال تطبيق "الحسين بن علي" مثلا لسياسة "المشترى"، وكوْن هذه السياسة ممارسة تعسّفية تجُبر الفلاح عن بيع جزء من محصوله من القمح أو غيره بسعر يُحدّد من قبل، وأقل بكثير من أسعار السوق فقد أدّى ذلك إلى انعكاسات سلبية تمثلت في تعرّض قسْم كبير من الأراضي الزراعية للإهمال بسبب تخلّي الفلاحين عن النشاط الزراعي[5]، وقد ذكرها ابن أبي الضيّاف في كتابه "الإتحاف "[6].

كما أنّ هذه الشركات كانت أداة ووسيلة استعمارية غير مباشرة من خلال معاهدات الامتياز، والتسهيلات التي كانت تتحصّل عليها، وقد كان لذلك الأثر الواضح على سيادة الدولة –ولو جزئيا– فقد تسلّحت هذه الدول الأوروبية بهذه الامتيازات لتحقّق لنفسها حضورا اقتصاديا، وربمّا حتى عسكريا من خلال إقامة

---

[1] ـ ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي في الجزائر، مرجع سابق ، ص: 194

[2] ـ ناصر الدين سعيدوني : نفسه، ، ص 194

[3] ـ المنور مروش : دراسات عن الجزائر ، ج1، مرجع سابق ، ص ص: 54–62

[4] ـ يستخدم القائد(قائد البايلك) كوسيط أو أعوان السلطات المحلية .

[5] ـ Karim Mustapha : La tunisie précoloniale , op ; cit , p165

[6] ـ ينظر ابن أبي الضياف : الاتحاف، مصدر سابق ص: 194.

التحصينات (منطقة القالة)، وهذا الحضور كان أقل تكلُفة من ثمن خوض معارك عسكرية، ومما يترتّب عنه من خسائر بشرية[1]، فأدّت بذلك إلى فتح الباب نحو احتلال اقتصادي .

استطاعت هذه الشركات أيضا ومن خلال معاهدات الامتياز تحطيم اقتصاد هذه الايالات تدريجيا، وذلك بتحطيمها للنظام الضريبي القائم على حماية التجارة المحلّية ضد المنافسة الأجنبية، فقد حُدّدت الرسوم الجمركية بالنسبة للإيالة التونسية بنسبة 3% على الصادرات والواردات، وأمّا في الجزائر فكانت النسبة 12.5 %على الصادرات[2]، وقد حال ذلك دون تنفيذ أي مشروع إصلاحي وبذلك أصبحت معاهدات الامتياز بمثابة مواثيق مذلة .

إنّ الأضرار الآنية التي ظهرت بسبب نشاط هذه الشركات أدّت إلى قيام سكان الإيالات وحتى السلطات المحلية أو المركزية إلى ردود أفعال حولها، وقد ساعدتها في ذلك ظروف وعوامل أدّت بهذه الشركات إلى زوال أو تحوّل هذه الامتيازات إلى غيرها من الشركات .

3ـ عوامل زوال شركات الامتياز ومصيرها :

أ) عوامل زوال شركات الامتياز : تميز كل من القرن السابع عشر والثامن عشر بظهور عدة شركات فرنسية توارثت الاحتكار الذي مُنح لـ"توماس لنش" في المنطقة الممتدّة ما بين السواحل الشرقية لإيالة الجزائر والسواحل الغربية للإيالة التونسية، وقد انفردت هذه الشركات بالتجارة الخارجية لهذه المنطقة، والواضح أنّه رغم التسهيلات والتحفيزات المعطاة فإنّنا نجدها كثيرا ما كانت تخلّ بنصوص المعاهدات والاتفاقيات المبرمة حول مزاولة النشاط الاقتصادي، فكثيرا ما نجدها لا تحترم احتياجات هذه الايالات ويظهر مثلا على ذلك التصدير اللاشرعي أو المفْرط أحيانا للحبوب وخاصة القمح باعتباره المادة الرئيسية للغذاء، وقد سبّب في كثير من الأحيان ظهور المجاعات وانتشار الفقر .

استطاعت هذه الشركات تحقيق عدّة أهداف قامت بتسطيرها أثناء انشائها، وخاصة جانب الأرباح حيث حققت هذه الشركات أرباحا مالية طائلة، ويدلّ على ذلك أنّه بمجرد نهاية عقد شركة ما ، حتى تظهر شركة أخرى تريد الحصول على هذا الامتياز، وأيضا حرص السلطات الفرنسية بالحفاظ على هذا الامتياز وتقديم التحفيزات المالية والحماية القانونية أحيانا لبعض هذه الشركات لمواصلة نشاطها الاقتصادي التجاري في هذه المنطقة من الإيالتين .

---

[1] ـ مصطفى خالدي،وعمر فروخ: التبشير والاستعمار في البلاد العربية، المكتبة العصرية (دط) ، 1986 ، بيروت .لبنان ص: 132

[2] ـ جمال قنان : معاهدات الجزائر مع فرنسا ، مرجع سابق ص:179.

وخلال فترة البحث أي القرنين 17م و 18م استطعنا الوقوف على حوالي 12 شركة مارست نشاطها في المنطقة هذا علاوة على الدور التجارية الفرنسية المنتشرة في الإيالتين [1]، ونذكر من ذلك الدور التي ظهرت في عاصمة ايالة الجزائر حيث يمكن عدّ وذكر أهمّها وهي :

-"دار مايفرن" وصاحبها السيد "مايفرن بيير جوزيف" –MeifunPiérreJoseph– [2]

-"دار دين جاليير" وصاحبها "دين جاليير برينو" –Dengallibreemo– [3]

-"دار رافو" وصاحبها السيد "رافو–Raphou– إلا ان تسييرها مُنح لطبيب جرّاح هو "كريست شارل" [4].

-"دار جيمون" وصاحبها السيد "جيمون– Gimon– وتعدّ هذه الدار من أكبر الدور التجارية بالجزائر وأكثرها شهرة[5].

-"دار الاخوة جيمون"وقد عرفت هذه الدار بدار مرسيليا، تولّى ادارتها السيد مارتين بيرناردبول، بعد مغادرة السيّد لويس جيمون مدينة الجزائر تمّت تصفية هذه الدار نهائيا حوالي1784[6]م.

-دار بريصان، هي في الحقيقة دار السيد جوزييف باريت، وبعد مغادرته الجزائر كلّف السيد بريصان جوزيف بإدارة هذه الدار.

- دار بيرينجير وصاحبها "برينجير نيكول" – BrengerNicols–والذي يعد من أهمّ التجار الأوائل خلال القرن 18م، واستطاعت هذه الدار ولوج عالم الاستيراد والتصدير، وقد كتب وصيّته كيف يكون مصير هذه الدار حينما أحس بقرب أجله بسبب انتشار الوباء في المدينة في صيف 1751م[7].

أمّا بالنسبة للإيالة التونسية فلم نعثر على ذكر هذه الدور في المصادر والمراجع التي حصلنا عليها على الأقل في الفترة موضوع البحث أي خلال القرنين 17م و 18م .

إنّ اخفاق هذه الشركات أو حتى الدور قد يفسر إلى سيا سرة الحكومات المتعاقبة على حكم هاتين الإيالتين من دايات وبايات أو حكّام المقاطعات كما هو الحال في الجزائر (بايلك الشرق) ، هذه السياسة

---

[1] ـ ظهرت بالجزائر عاصمة الإيالة عدة دور ومحلات تجارية، مارست نشاطها التجاري، غير أنها ليست كمثيلاتها من الشركات التي تمّ التطرق إليها، والفرق بينهما: هو أن هذه الدور عبارة عن مؤسسات تجارية تعمل في مجال الاستثمار في رؤوس الأموال لصالح أصحابها، يملكها أشخاص أو جماعات عائلية، وليس لها علاقة بالحكومة، أما الثانية : فهي مؤسسات ذات أسهم أضف أن لها علاقة بالحكومة، للمزيد ينظر : عبد المجيد قدور : الجالية الفرنسية ودورها الاقتصادي، مرجع سابق ، ص128.

[2] ـ من أقدم التجار الفرنسيين، كوّن صداقات وطيدة وواسعة بما فيهم الداي

[3] ـ تاجر من مرسيليا، أنجز أعمالا مهمة بالجزائر ينظر : Devoulx:R.A; N 16 ,1872. pp.381–384

[4] ـ Devoulx:. opcit .p385

[5] ـ للمزيد ينظر : عبد المجيد قدور :الجالية الفرنسية.، مرجع سابق ، ص ص: 131–132

[6] ـ عبد المجيد قدور : الجالية الفرنسية، نفسه ص 133

[7] ـ تعود العديد من الفرنسيين كتابة وصاياهم قبل وفاتهم نظرالانتشار الطاعون.

المناوئة والمضيّقة على نشاط هذه الشركات –كما يفسّرها بعض المؤرخين الفرنسيين – وإن كنّا لا ننكر بعض تصرفات حكّام هاتين الإيالتين للتضييق على نشاط هذه الشركات غير أننّا في الوقت ذاته يمكن تبرير هذا العمل، فهو تصرف نعتقد أنه نابع من الخوف على مصلحة سكّان البلد والإحساس والشعور بالمسؤولية.

اضافة إلى هذا فقد تظافرت وتوفّرت جملة من العوامل والأسباب والظروف التي أدّت إلى إخفاق هذه الشركات وانهيارها وزوال الامتيازات المتحصّل عليها او انتقالها إلى غيرها ومن هذه العوامل نذكر :

– الخلافات بين المساهمين وانسحاب البعض منهم أو التنازل عن هذا النشاط لغيره، ومثال ذلك قام به السيد "باك أرنو" – BacArnoud– الذي تنازل عن حقّه في ممارسة النشاط التجاري لصالح ورثاء السيد "دوكيز" وهذا بسبب عدم امتلاك السيد ارنو للرأسمال الكافي لذلك، وكان ذلك في 08 اوت 1666م[1]، وقد أكّد السيد "أرنو" على هذا التنازل بعقد معاهدة مع ال سلطات الجزائرية في 22مارس 1670م يثبت فيها تنازله عن جميع الإمتيازات الممنوحةله[2].ويتّضح كذلك في انسحاب جميع المساهمين بالإجماع ، أو عدم رضاهم على آداء الشركة، حيث انسحب المساهمون في الشركة الإفريقية والتي أُسندت إدارتها للسيد "بيار هيلي PiérreHélly"[3]

– نقص الرعاية والحماية القانونية من قبل الحكومة الفرنسية، ونلاحظ ذلك في مختلف الشركات التي نشأت في تونس أو الجزائر خلال القرن 17 م، على عكس الشركات التي ظهرت خلال القرن 18م فقد وجدت الدعم المادي والمعنوي إضافة الحماية القانونية والمتابعة والمراقبة من خلال إرسال التقارير والاجتماعات الدورية بمسؤولي هذه الشركات، ومن ذلك الشركة الملكية الإفريقية المشهورة، والتي امتدّ نشاطها على طول السواحل الجزائرية والتونسية، فقد استمرت هذه الشركة في الإزدهار لمدة تزيد عن نصف قرن، حيث حصلت على منحة سنوية لمدة 05 سنوات كما احتفظت الحكومة بحق مراقبة شؤون الشركة من خلال تقديم تقرير سنوي لوزير البحرية، واصدار أمر ملكي يمنع جميع التجّار الفرنسيين وحتى الأجانب من تحميل البضائع والمواد الغذائية من موانئ الامتيازات الإفريقية التابعة لمنطقة نشاط هذه الشركة.[4]

– قلة رأس المال، وقد اتّضح لدينا في المثال السابق الذكر السيد "باك ارنو BacArnaud " و الامر كذلك ينبطق على السيد بيكي " Bicket" وهو شريك السيد "كوكيال" حيث وبعد وفاة هذا الأخير عجز السيّد

[1] ـ عائشة غطاس : العلاقات الجزائرية الفرنسية ،مرجع سابق ص 177.

[2] ـ Abel Boutin :Anciénes relations ,op.cit p: 337.

[3] ـAbel Boutin : Anciénes, Ibid . p:397.

[4] ـEugéne Plantét : corréspondences, op.cit, p:330.

"توماس بيكي" عن تسيير هذه الشركة [1]، كما لجأ إلى القروض المالية، وأمام تراكم الديون وعجْزه على ردّها لم يجد حلاً لمشكلته سوى الفرار، كما قام بعمل مشين حيث حرق جميع ملاحق الشركة. [2]

– الأوضاع والظروف الداخلية الصعبة سواء كانت التي تعيشها فرنسا حيث شهدت في بداية القرن 18م حرْبا بينها وبين اسبانيا تُعرف بـ"حرب الوراثة" أو حتى عدم استقرار الأوضاع في الجزائر وتونس بسبب الحروب بينهما[3] وانتشار وباء الطاعون [4]، هذه الظروف أدّت إلى تراجع الأرباح التي عرفتها "شركة الرأس الاسود"التي كانت تحت إدارة السيد"غوتيه" وقد طلب المساهمون فيها للانضمام إلى شركة الباستيون وتكوين شركة واحدة قوية وهو ما تمّ بالفعل. [5]

– عدم التزام أصحاب هذه الشركات بجملة التعهّدات المتّفق عليها، أو تصرفات سيئة قد تصدر من هؤلاء، وهو ما يؤدّي إلى غضب السلطات المحلية أو حتى المركزية، ويتّضح ذلك ممّا قام به السيد "سانسون نابولن" صاحب أول شركة فرنسية معتمدة بعد معاهدة 1628م، حيث أدّى به طموحه ورغبته الملحة في القضاء على الجنويين، والاستيلاء على جزيرة طبرقة، هذا التصرّف الذي كان نتيجته سلبية عليه هو خاصة، وعلى العلاقات الفرنسية المغاربية أيضا بعده، وكذا العلاقات البينية للإيالتين ،كما أدّى أيضا إلى تهديم الحصن (الباستيون) من طرف الإنكشارية وحجز موظفيه وهذا تنفيذ لأمر الباشا علي [6]، أو ما قام به السيد "لافون" صاحب هذه الشركة"شركة لافون" وكان يشغل ممثلا لشركة "أرنو" حيث قام السيد "لافون" بأعمال جلبت لنفسه عداوة الديوان والأهالي على حد سواء، فلم يؤد ما عليه من لزمة، او ديون سابقة إلى الباي، او مختلف الرسوم إلى الحكام المحليين، وانشغاله بالدسائس. [7]

---

[1] ـ عائشة غطاس: العلاقات الجزائرية الفرنسية، مرجع سابق ،ص ص: 174–175.

[2] ـ Laprimaudie : Le commerce,op.cit, p: 35

[3] ـ إن العلاقات بين البلدين تتأثر بما كان يجري في أوروبا، وفي الدولة العثمانية، فحين تنشغل دول أوروبا في حروبها القارية، كانت الجزائر تتفرغ لمعالجة علاقتها مع تونس اما حين يكون العداء على الايالتين، فإن الإيالتين يميلان إلى السلم، للمزيد أنظر : د.عمار بن خروف :علاقات الجزائر السياسية مع تونس في عهد الدايات (1671م–1830م)، مجلة الدراسات التاريخية،جامعة الجزائر، العدد 10،1997م، الجزائر ص ص: 391–403 .

[4] ـ عرفت الجزائر وتونس خلال فترة موضوع البحث هجمات عدة لهذا الوباء فقد ذكر إبن أبي الضياف حوالي (07) مرات خلال القرن 17م ينظر :الاتحاف ج2 ث 78، هذا في تونس أما الجزائر فقد عرفت هذا الوباء خلال فترة موضوع البحث أي القرنين 17م و18م حوالي 40هجوما لهذا الوباء القاتل ، ينظر : ناصر الدين سعيدوني ، الأحوال الصحية والوضع الديمغرافي،في الحياة الاقتصادية، مرجع سابق ص: 433.

كما أن انتشار هذا الوباء يؤدي بالسلطات لإصدار أوامر بغلق هذه المراكز (انظر قسم الملاحق) .

[5] ـ Abél Boutin : Anciénnes relations, op.cit, p:392

[6] ـ عائشة غطاس: العلاقات ، مرجع سابق ص ص 172–173

[7] ـ La Primaudie : le commérce ,op.cit, p:39

– السياسة الممارسة من طرف الحكومة في الإيالتين وتعتبر كذلك من ضمن العوامل والدوافع التي أدّت إلى انهيار هذه الشركات أو حتّى انحسار نشاطها، وتراجع أرباحها ومن ثمّ حلها، ومن ذلك نذكر ما حدث للشركة الافريقية التي كانت تحت ادارة السيد "بيير هيلي PiérreHelly "، حيث أثار الباي الحسين بن علي [1] عدة عراقيل لهذه الشركة، ومن ذلك احتكاره لتجارة القمح، واجبار الشركة على شراء الحبوب بأسعار يحدّدها الباي[2]، أو ما حدث كذلك للشركة الافريقية الثانية التي كانت تحت ادارة السيد "دومارل" ، فرُغم خبْرته التجارية الواسعة، وتقديم التحفيزات الهامّة لهذه الشركة ومن ذلك فقد كانت معفاة من دفع الرسوم الجمركية في الموانئ الفرنسية لكنّها وُوجهت بتجاوزات وعراقيل من داي الجزائر[3] ،فقد منح الصقليين امتياز صيد المرجان في في سواحل الإيالة رغم امتلاك الشركة لهذا الإمتياز [4]، أو تطبيق باي تونس لسياسة المشترى، بذلك فقد سجلت الشركة عجزا ماليا بسبب هذه السياسة، وازدادت معها شكاوي الشركة من الباي في تونس والداي في الجزائر على السواء، فطلبت الشركة إلغاء امتيازا تها والتخلّي عن نشاطها، وتم بذلك حلّ هذه الشركة رغم التحفيزات التي قُدّمت لها [5]، غير أنّه لا يمكن تعميم تصرّف الحكام و السلطات على الجميع، و إلا فسنقع في تناقض حيث ذكرنا من ذي قبل كيْف كانت تُقدّم التسهيلات والتحفيزات من حكام هاتين الإيالتين و إلاّ كيف نفسر ازدهار بعض الشركات وتحقيقها لأرباح كثيرة إذن ؟

– من العوامل أيضا التي أدّت إلى انهيار وتراجع هذه الشركات وزوال الامتيازات بالمنطقة السياسة الحمقاء لفرنسا — إن صحّ التعبير– أو التهوّر الذي يمارسه من كان في السلطة بفرنسا، حيث قامت السفن الفرنسية بقنبلة مدينة الجزائر بقيادة السيد "دوكين" [6]، مما أدّى إلى توتّر العلاقات بين الجزائر وفرنسا مما ادّى بالسيد "ديسو" إلى التخلّي عن نشاطه في السواحل الجزائرية الذي مارسه لمدة (5سنوات) دون التعرّض لأية مضايقات، اضِفْ إلى ذلك فإنّه بعد هذا العمل الإجرامي فقد مُنح للسيد " ديسو" ضمانات بعدم التعرّض له لكنه آثر الرحيل وتوقيف نشاط شركته .[7]

– كان كذلك من أهم عوامل انهيار هذه الشركات وتراجعها ارتفاع نسبة هجمات القراصنة وانعدام الامن في البحر الأبيض المتوسط، وخاصة الهولنديين والإنجليز، وهو ما شكّل خطرا على سفن هذه الشركات، وللإشارة

---

[1] ـ هو مؤسس الأسرة الحسينية (1705م – 1735م).

[2] ـ قد يكون القصد من ذلك هو الحد من استنزاف هذه المادة الضرورية لحياة السكان، وهذا ليس تبريرا لفعله، فقد يكون قصده من ذلك هو تحقيق ربح خاص والإستئثار بذلك الربح، وغلق الباب أمام هذه الشركة للحصول على ذلك.

[3] ـ الداي خلال هذه الفترة هو : الدي شاوش فترة حكمه ما بين (1710م–1718م).

[4] ـ Abél Boutin : Anciènne relations ,op.cit, pp78–79

[5] ـ Paul Masson : Histoire des établissement,op.cit, p279

[6] ـ تم قصف مدينة الجزائر من طرف "دوكين" في صيفي 1682م و 1683م

[7] ـ عائشة غطاس : العلاقات الجزائرية الفرنسية،مرجع سابق ص: 182.

فإن القرصنة لم تكن خلال هذه الفترة موضوع البحث من اختصاص شعْب دون غيره من الشعوب، فقد كان نشاط القرصنة مُمارساً من طرف الدول المتوسطية جمعاء – كان الداء عاما– ولذلك كان السفر في البحر الأبيض المتوسط محفوفا بالمخاطر [1]، وقد اُتّهمت بهذا النشاط الجزائر فكان يُطلق عليها " وكر لصوص البحر" وكانت هذه العبارة لصيقة بالمسلمين دون غيرهم،وما أنّها استعملت أيضا كحجة وتبرير السيطرة الاستعمارية[2]، إن عدم الأمان هذا أدى بالشركات لتوقيف نشاطها ومن ذلك ما قام به السيد "غوتيه" بالتخلّي عن نشاطه التجاري في الايالتين كما كانت رغبة المساهمين في ذلك ، فتخلّى السيد "غوتيه" ومن معه عن هذا الإمتياز.[3]

– المنافسة الجنوية والإنجليزية لنشاط هذه الشركات ايضا كان من جملة العوامل التي أدّت إلى التوقّف عن مزاولة نشاطها وتخليها عن الامتيازات، وقد سعت السلطات الفرنسية إلى استصدار قرار يقضي بهدم المخازن التي بناها الجنويون واجبارهم على التجارة في جزيرة طبرقة فقط [4]،كما استمرّت المنافسة الإنجليزية، وازدادت ضراوة بسبب الحرب القائمة بينهما.

– المعلوم أنّ حصول فرنسا على هذه الإمتيازات وقدرتها على إنشاء شركات تجارية استطاعت الصمود لسنوات طويلة وهي تحقّق أرباحا مالية كبيرة، بل أصبحت تنافس مثيلاتها من الشركات العالمية التي تملكها بعض الدول الأخرى مثل إنجلترا أو هولندا، قد كوّن لها اعداء من أوروبا منذ عقد معاهدات الإمتياز ما بين السلطان سليمان القانوني، وملك فرنسا خلال القرن 16م، مما أدّى إلى ظهور تحالفات أوروبية ضد فرنسا، وكان ذلك أيضا من أهم عوامل انهيار بعض الشركات الفرنسية، ومثال ذلك فقد واجهت فرنسا في الفترة ما بين 1792م–1794م [5]، أي أواخر القرن 18م حصارا بحريا بعد تحالف اسبانيا وانجلترا (بريطانيا) للساحل الجنوبي من فرنسا فضايقت السفن البريطانية والإسبانية حركة الملاحة الفرنسية، وصارت هذه السفن تطارد السفن الفرنسية الحربية منها والتجارية على سواء[6]،وقد اثّر ذلك على الحركة التجارية للشركة الملكية الإفريقية مما مما اضطرّها في مرّات عديدة إلى استعمال سفن أجنبية وتجّار من الجزائر واليهود خاصّة بهدف خداع السفن الإسبانية والإنجليزية والتحايل عليها، وتنقل السلع إلى موانئ إيطاليا ومنها تنقل برا إلى فرنسا، غيرّ أن هذه العملية تطلّبت أموالا كثيرة، ونفقات عدة تحمّلتها الشركة مدة ثم عجزت عن ذلك، فإنسحبت من الميدان .

---

[1] ـ عائشة غطاس: العلاقات الجزائرية، المرجع السابق ص 136

[2] ـ المنور مروش : دراسات عن الجزائر،ج1، ص: 10

[3] ـ Abél Boutin : Anciene relation,op.cit, p:392

[4] ـ خرنق مبروكة : العلاقات ، مرجع سابق ، ص: 185.

5. Paul Masson : Marséille depuis, 1789, op.cit, p: 481

6 ـ محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية، مرجع سابق ، ص ص: 206–207.

– ردود أفعال الأهالي عامل لا يمكن تجاهله .فقد كان البعض من سكان مناطق الامتيازات لا يرغبون في وجود الفرنسيين على سواحلهم ولا في التعامل معهم لأنهم كفّار يقول 'بول ماصون ' :– 'إنهم "الأهالي "كانوا كثيرا ما ينصبون الكمائن لممثلي الشركة الإفريقية ويذبحونهم كل ما ابتعدوا قليلا عن القالة أو عنابة ، والأمر نفسه وقع لشركة "غوتيه" ؛ حينما سعت الشركة الرأس الأسود في امتلاك منطقة الرأس الأسود مدى الحياة الأمر الذي اعتبروه الأهالي في تونس شكْلا من أشكال الاحتلال فكانت ردود أفعال غاضبة اتجاه هذا التصرف وقد كانت هذه الشركات تدفع مبالغ مالية ضخمة للحامية التركية مقابل حمايتها وتوفير الأمن لتجارتها كما كانت تقدّم الهدايا الكثيرة لبعض القبائل القاطنة بالمنطقة فتكسب بذلك عطفها ونصيراً لها لكنهّا حينما بدأت عملياتها التجارية تتناقص أصبحت غير قادرة على توفير ذلك مما اظهر انزعاجاً كبيرا لدى قبائل المنطقة.

– لقد استطاع الأسبان بعد إزاحتهم من وهران التفاوض مع الايالة للحصول على إذن يسمح لهم بإنشاء شركة مشابهة للشركات الموجودة بالشرق الجزائري خاصة "الشركة الملكية الإفريقية" ونجحوا في ذالك من خلال تأسيس شركة تحَظى بنفس الامتيازات التي كانت تتمتع بها الشركة الملكية الإفريقية في بايلك الشرق وبما أنّهم كانوا أصحاب العملة القوية البياستر القوي المسيطر على سائر أسواق البحر الأبيض المتوسط بما ذالك أسواق الجزائر فقد رفعوا أسعار الحبوب بحيث تعسّر على الشركة الملكية الإفريقية مواصلة نشاطها وان تقف في وجه التيار الجديد خاصة بعد ما جُرّدت من امتياز صيد المرجان هذا أيضا يعد من العوامل والأسباب التي أدت الى انهيار هذه الشركات .

– بعد قيام الثورة الفرنسية في 1789/07/14م أصدر المجلس الوطني الفرنسي قرارا يسمح لميع الفرنسيين بتعاطي التجارة في المشرق وشمال إفريقيا كما أباح عملية صيد المرجان فتجند الكورسيكيون والأسبان كذلك لاستغلال هذه المادة مجانا على حساب الشركة الملكية الإفريقية التي ظلت تستعطف السلطات للتراجع عن قرارها لكن– لاحياة لمن تنادي– ومضت السلطات الجديدة في تنفيذ قرارها مما دفعها إلى الإفلاس وأصبح الأمر شبه محتم لعدم قدرتها على مواجهة الخسائر التي تتعرض لها .

– إنّ الأمر نفسه و الموقف ذاته تعرضت له لوكالة الإفريقية التي ورثت هذه الشركة الملكية الإفريقية فقد أصدمت الوكالة بعدم الاستقرار السياسي الذي عرفته فرنسا بعد الثورة ومطاردة كبار التجار والمالكين والأثرياء وإعدامهم في أحيان كثيرة مما أدى العديد منهم للهجرة والتخلي عن نشاطهم التجاري .

– إنّ الموقف المعادي للفرنسيين من طرف الأهالي أدى بهم إلى تفضيل التعامل مع اليهود التونسيين لان أسعارهم كانت أحسن حينما عجزت هذه الشركات والوكالات الفرنسية على المنافسة إضافة إلى إن هؤلاء المتعاملون الجدد يقومون بشراء مختلف السلع وعدم تفضيل سلعة عن أخرى نلمس ذالك في شراء الجلود الخاصة على عكس الفرنسيين .

– كما أنه لا يمكن إنكار دور اليهود العوامل التي أدّت إلى انهيار الشركات الفرنسية أو التضييق عليها ف إنه ورغم ما كانت تقدمه مثلا الوكالة الإفريقية من الهدايا للأعيان وكبار الشخصيات في الدولة وتطلب من قنصل بلادها تذليل الصعوبات أمامها ولكن هذا الأمر لم ينجح بسبب ظهور التاجرين بكري وبوجناح والثقة التي اكتسباها والمكانة التي استطاعت الحصول عليها عند والداي بابا حسن مما أظهر قوة تجارية جديدة مناوئة لوجود هذه المؤسسات الفرنسية رغم المعاهدات والهدايا التي كانت تتقدم بهدف إرضاء الشخصيات من البايات والأعيان في الإيالة .

– إنّ تعامل بعض الشركات بالغش والتحاليل سبب لها مشاكل مع السلطات المحلية وحتى المركزية في الإيالتين وجلبت به لنفسها غضب السلطات عليها والعمل على الانتقام منها وهو ما حدث للشركة الملكية الإفريقية حيث قوة الباي علي احتكار عمليات البيع والشراء مع الأهالي مستعملا في ذالك أمواله الخاصة والسماح لليهود الأسبان بالتعامل مع فلاحي وتجّار المنطقة لل حدّ من نفوذ الشركة وهو ما أثّر سلبا على نشاط هذه الشركة والتراجع في أرباحها مع ذالك لم تع ترف بأخطائها وفسرت هذه التصرفات بحقد الباي عليها وهذا أيضا يعتبر من العوامل والظروف التي ساعدت على انهيار هذه الشركات وزوال امتيازاتها .

– لا يمكن إنكار تأزّم العلاقات بين الإيالتيين (الجزائر ، تونس) مع فرنسا في بعض الفترات من القرن الـ17م و 18 م ، ومن ذلك الحملات العسكرية التي كانت تتعرض هاتين الإيالتين خلال طوال هذه الفترة ونذكر على سبيل المثال لا الحصر الحملات التي تعرّضت لها تونس :حملة الدو ق "دوبوفور Duc de Beaufort " في جوان 1665 م على الموانئ التونسية وحملة الماركيز دومارتل حوالي 1672م وذلك بحجة الإهانات التي كانت تتعرض لها التجارة الفرنسية في البحر المتوسط وإجبار سلطات الإيالة على تحرير كل الأسرى أو كذالك بعض تصرفات القناصل ونذكر هنا حادثة تقبيل القنصل الفرنسي يد باي تونس السيّد علي باشا الذي أصرّ على قنصل فرنسا وإجباره تقبيل يده كبقيّة القناصل وعدم تجاهل ذلك في المستقبل وكان ردّ القنصل استفزازيا فقد ذكر له أنّ هذا الامتياز تمتّع به قناصل فرنسا دون غيرهم وهو الأمر الذي جلب النقمة الفرنسيين وإعلان الحرب عليهم واسترجاع المحطة التجارية الرأس الأسود منهم وقد دمّرها نهائيا والأمر كذلك ينطبق على الإيالة الجزائرية حيث تعرّضت الجزائر الى عدة حملات عسكرية منها الحملة العسكرية على مدينة جيجل في الصيف 1664م ،و حادثة قنبلة المدينة الجزائر بقيادة دوكين في الصيفي 1682و 1683م وغيرها من الحملات المعسورة ضدّ الإيالتين ،هذه الحملات كانت تحرّكها الروح الصليبية والحقد الأوربي على المسلمين وطمع فرنسا في استغلال ثروات هاتين الإيالتين والحفاظ على ازدهار تجارتها بالمنطقة وأدّت الى تأزم العلاقات بين الإيالتين من جهة وبين فرنسا التي كانت كل مرّة تسارع في عقد الصلح للحفاظ على بقائها بالمنطقة كما نسوق حادثة أخرى كان لها الأثر المباشر على تراجع نشاط هذه الشركات وزوالها فقد تعكّر الجو

السياسي بين فرنسا و الجزائر منذ بداية 1793م عندما رفضت السلطات الفرنسية العفو على السيّد مايرفن وقد اثر ذلك تأثيرا كبيرا على العلاقات التجارية بين البلدين إذ أن الداي حينما أحس بمدى تصميم السلطات الفرنسية على رأيها ؛أباح لسكان الشرق الجزائري نقل حبوبهم إلى العاصمة أو إلى الغرب الجزائري وبيعها للأسبان كما أمر الداي الأهالي بعدم التعامل مع ممثلي الشركة الملكية الإفريقية أي وكأنه تطبيق لحصار اقتصادي على الشركة وهو ما أضر بتجارتها وأقرت بانها لم تحصل على سوى 32000 حمولة من الحبوب وهي كمية أقل بكثير من المتفق عليها في المعاهدات .

هذه هي الأسباب و العوامل التي أدت إلى انهيار هذه الشركات التي تعددت ما بين عوامل شخصية، و كذا سياسية و اقتصادية و حتى عسكرية ،و كذلك أيضا داخلية (أي داخل الإيالة) و خارجية الظروف و العوامل التي عرفتها فرنسا التي أدت بها الى التخلي عن هذه الشركات و ضعف أرباحها مما أدى الى زوال هذه الامتيازات .

ب) زوال الامتيازات: إنّ هذه الشركات وبسبب العوامل التي ذكرناها كان لها الأثر السلبي على مداخليها و عجْزها حتى عن توفير الأمن لها، فقد كانت في السابق تدفع مبالغ كبيرة لتمنع العرب من الاعتداء عليها، أو تخصيص مبالغ للحاميات التركية للدفاع عنها وحينما حرمت من ذلك بسبب عدم توفر المرجان من جهة و إباحة صيده للجميع و السماح بتجارة الحبوب لمختلف التجار، أمام موقف السلطات الجديدة بفرنسا بعد الثورة الفرنسية فقد أعلن مسئولو الشركة الملكية الأفريقية و المساهمون فيها على ضرورة التنازل للأمة الفرنسية عن مختلف امتيازاتها التجارية التي كانت تحظى بها في موانئ الشرق الجزائري و حتى في منطقة الغرب التونسي.

– ثم إن تعكّر الجو بين الدولة العثمانية و فرنسا بسبب الحملة التي قادها نابليون بونابرت على مصر، أدّت إلى إعلان الدولة العثمانية الحرب عليها، و بما أن الإيالة الجزائرية كانت تعتبر قطعة من الإمبراطورية العثمانية، و بما أن الاعتداء وقع على شعب مسلم كان من الواجب أيضا على السلطات الجزائرية إعلان الحرب على فرنسا، امتثالا لأوامر السلطان سليم الثالث.

و بسبب هذه الحرب أغلقت آخر الشركات الفرنسية و هُدِّمت بعض بناياتها و نُهبت كما أُلْقي القبْض على القنصل الفرنسي السيد: "مولوند" ، و اعتقل بتاريخ 21 ديسمبر 1798 م، و بذلك انتهى عهد الوكالة الإفريقية و معها الوجود لحقيقي للشركات الفرنسية بالجزائر و زوالها، و تم رسميا من طرف فرنسا حينما ألغى نابليون بونابرت الأول الوكالة الفرنسية في 07 جانفي 1801 م.

ج) مصير هذه الامتيازات: لقد كان قرار الداي بإلغاء هذه الامتيازات و إغلاق المؤسسات الفرنسية الأثر الكبير على الاقتصاد الفرنسي، و قد أحس القناصل بذلك و بدأت عمليات البحث عن حل للازمة التي حرمت فرنسا من حبوب الإيالات المغاربية عموما، و تركت آلاف الفرنسيين عرضة للجوع و البطالة،

ومن ذلك ما قام به السفير: ديبوا تانفيل الذي أُرسل للتفاوض، و رغم دهائه و مهارته لم يتوصل إلى نتيجة ايجابية إلى أن توقفت الحرب بين مصر و الدولة العثمانية، و تم التفاهم بعد ذلك بمقتضى معاهدة سنة 1802 م، التي حددت شروطا لعودة النشاط الاقتصادي الفرنسي بالجزائر، لكن يبدو أن السلطات في فرنسا لم تلتزم بمختلف البنود المتفق عليها، مما جعل سلطات الإيالة يفضلون التعامل مع الانجليز و تحويل مختلف الامتيازات إليهم، و أمام تعاظم قوة الانجليز و سيطرتهم على البحر الأبيض المتوسط، يضاف الى ذلك فقد عرض الإنجليز على الداي إتاوة سنوية تزيد في قيمتها بحوالي 150.000 فرنك عن المبلغ الذي كانت تدفعه فرنسا، كما أظهرت بريطانيا رغبتها في التعامل مع الجزائر حيث صرح القنصل البريطاني للداي كم من مرة في أن بريطانيا ترغب في أن تكون صديقة للجزائر، و لذلك فقد تم تحويل هذه المؤسسات و الامتيازات التي كانت تملكها فرنسا إلى بريطانيا و ذلك بمقتضى عقد وقع بين الداي الحاج أحمد باشا وبين السيد هنري لانكي القنصل البريطاني العام في الجزائر و كان ذلك في 01 جانفي 1807 وينص هذا العقد على أن تتحول بريطانيا إدارة واستغلال المؤسسات التجارية في كل من عنابة و القالة و تنفرد بامتياز صيد المرجان كما كان ذلك للفرنسيين من قبل.

و هكذا زالت الامتيازات الفرنسية من الإيالتين لكن الأطماع الاستعمارية لم تزول بل و عملت فرنسا على تحقيق رغبتها، و تحيّنت الفرص لذلك للوصول إلى هدفها الذي لم تستطع تنفيذه من قبل.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

خـــاتمـة

من خلال هذه الدراسة توصّلت إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها في ما يلي :

1 - إنّ إقليم بايلك قسنطينة انفرد بمميّزات جعلته أهمّ مقاطعة في الجزائر مثلما أهّلته ليُحْظى باهتمام السلطة العثمانية ، كما كان محطّ اهتمام كبير من الأنظمة الأوربّية ، و الأمر ينطبق كذلك على الغرب التونسي السّاحلي خصوصا بسبب غناه بمختلف الثروات ، كما جعله محطّ اهتمام النظام التونسي .

2 - لقد ظهرت أولى خطوات التقارب العثماني الفرنسي من خلال معاهدة الامتيازات و قد انعكس هذا التقارب على الايالتين من الناحية الاقتصادية من خلال إنشاء أول مركز تجاري فرنسي في القالة هو حصن فرنسا (Bastion De France) .

3 - إنّ وجود هذا الحصن (الباستيون) ، و مختلف الشركات الفرنسية ، جعلت الباي هو المسؤول الأول على العلاقات التجارية مع الفرنسيين ، رغم احتكار السلطات المركزية لتجارة بعض المحاصيل ، و هو ما يمكّننا من قول أن الداي كان يطبّق مبدأ اللامركزية في الحكم ، حيث كان يترك للباي حرّية التصرف مع الفرنسيين .

4 - لا يمكن إنكار العلاقات الاقتصادية و حتى الاجتماعية التي كانت تجمع بين الإقليمين ، الإقليم الشرقي لإيالة الجزائر (إقليم قسنطينة) ، و الإقليم الغربي لإيالة تونس ، حيث كانت القوافل التجارية تتحرّك ذهابا و إيّابا لنقل مختلف السلع و البضائع جاعلة بذلك حركية اقتصادية دائمة و تجارية مستمرة ، و هو ما أدّى إلى انتشار العملة ، وحتى علاقات تصاهر أو امتلاك للأراضي الزراعية .

5 - لقد كانت مسألة الامتيازات مسألة مستعصية منذ البداية بسبب التحفّظ الذي واجهت به الايالتين ، تلك القرارات العثمانية ، و ازدادت تعقيدا عندما توسّعت لتشمل نشاطات مختلفة بدل النشاط الأول الذي كان الأساس في إرساء دعائم الوجود الفرنسي في إيالات شمال أفريقيا .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

6 صحيح أنّ نشاط صيد المرجان كان النشاط الأول للجالية الفرنسية و خاصة لهذه الشركات سواء بايالة الجزائر أو بإيالة تونس ، و قد نصت عليه كل المعاهدات المبرمة بين الطرفين ، حتى ندر وجوده في الوقت الذي بدأت فيه هذه الشركات اهتمامها بأشكال مختلفة من التجارة الخارجية الأخرى استيرادا و تصديرا ، و هوما يثْبت مدى تمسّك الشركات الفرنسية ، و السلطات الحكومية من ورائها بهذه المنطقة لما تزْخر به هاتين الايالتين من خيْرات وثروات.

7 عملت هذه الامتيازات على خدمة المصالح الحيوية المشتركة وتعزيزها ، و رغم أنّها تخدم مصالح هذه الشركات و من ورائها الدول المنتسبة إليها أكثر ما تخدم مصالح الايالتين إلا أنّها لم تبادر بنقْضِها (المعاهدات) ، بل حافظت على عهدها مع عدم التنازل عن سيادتها أو صلاحياتها ، و إظهار النوايا الحسنة ، و اتّضح ذلك من خلال حوادث الأسْر ، و اعتقد أن هذا نابع من مدى تمسّك الدايات أو البايات (السلطات في هاتين الايالتين) ، بأحكام الشريعة ، و لا يقصد من ذلك الدّفاع عن هؤلاء أو التبرير لأخطائهم .

8 عملت فرنسا جاهدة للحصول على امتيازات لها في الايالتين و الحفاظ عليها و التمسك بها و تجلّى ذلك في محاولة فرنسا وضْع يدها على جزيرة طبرقة غير أن هذه المغامرة كان ثمنها باهضا إذْ فقدت وكالاتها التجارية في تونس (الرأس الأسود) ، و الهدف من ذلك هو حصولها على موطئ قدم في هذا الموقع الاستراتيجي والمهم ليسهّل عليها مراقبة كامل الساحل التونسي و الجزائري.

9 إن نمو الحركة التجارية للايالتين خلال هذه الفترة –موضوع البحث- مع أوربا و نشاطها أدّى بهاتين الايالتين للخروج من عزْلتهما و كساد تجارتهما البحرية خصوصا ، غير أن الانفتاح التجاري والاقتصادي على العالم المتوسطي كانت له انعكاسات مختلفة على هاتين الايالتين .

10 -تنوّعت صادرات الايالتين كان من أهمّها المرجان ، القمح ، والشعير ، والأصواف، والجلود ، والتمور ، والزيتون ، و بعض الصّناعات النسيجية (الشاشية) ، الزرابي ، و هو ما أدّى إلى استنزاف خيرات و ثروات هذه الإيالات .

11 -تنوع الواردات التي كانت تحصل عليها هاتين الايالتين من خلال هذه الشركات و المتمثلة في الحبال ، الحديد وبعض المعدّات الحربية مثل البارود و الفولاذ .. وكذا الأسلحة ، و حتّى السلع الكمالية الموجّهة للطبقة الحاكمة ،هذه الواردات كانت تتحصّل عليها هذه الإيالات بأسعار مرتفعة ممّا أظهر عجْزا في الميزان التجاري، و اختلالا للتوازن المالي لها .

12 -تعدّى نشاط هذه الشركات من النشاط الاقتصادي في المبادلات التجارية أساسا ، و كذا فِدْية الأسْرى إلى تبادل المنافع و حتى للعلاقات الإنسانية – إن صح التعبير – حيث كان يطلب أحيانا الباي إرسال طبيب هذه الشركات لعلاجه ، أو عند الحاجة إليه أو بإرسال الأدوية .

13 -ما لمسْناه كذلك هو أن العلاقات التجارية بين تونس و فرنسا من خلال نشاط هذه الشركات كانت أحسن حالا من العلاقات التجارية بين فرنسا و الجزائر ، لكون الإيالة التونسية تميل إلى السلم في غالب الأحيان .

14 -ظلّت هاتين الايالتين المموّن الرئيسي للقمح بالنسبة لفرنسا و ساهمت كمّيات القمح الوفيرة ، مع محاصيل زراعية أخرى في حدوث تطور و نهضة اقتصادية لها .

15 -تمكّن التّجار الفرنسيون من احتكار التّجارة مع هاتين الايالتين و الاستفراد بالأسْواق المحلية بها ، و عمِلوا على تجاهل الوسطاء فأقاموا علاقات تجارية مباشرة مع المنتجين لتحقيق أقصى حدّ من الأرباح .

16 -لقد بلغ التأثير الفرنسي في الوضع الاقتصادي لهاتين الايالتين مداه فقد تصرّف أصحاب هذه الشركات الفرنسية تصرّف المالكين ، وهو ما يدلّ على الرغبة الاستعمارية الكامنة في نفوسهم والتي لا يمكن تبريرها بالمصلحة الاقتصادية .

17 -أكّدت جميع معاهدات الامتياز على مبدأ المعاملة بالمثل ، غير أن الأمر بقي نظريا فقط ، أما عمليا فيمكن اعتباره غير موجود و خاصّة في المجال التجاري ، و هو من العوامل التي أدّت إلى عدم ظهور أسطول بحري تجاري مغاربي ، كما عمّق مبدأ التبعية في مجال النقل ، والحاجة المستمرة للسفن الأجنبية .

18 - النظام الاحتكاري الذي اتّبعته هذه الشركات التّجارية الفرنسية على اقتصاد هاتين الايالتين ، و هو ما أضرّ بالاقتصاد المحلي كما أدّى هذا النظام إلى توسيع الآفاق التجارية ، ثمّ ما لبث أن تحوّل إلى آفاق ذات أبعاد استعمارية .

19 - التدفّق الكبير للعملات الأجنبية في الايالتين أدّى إلى تنوّعها و انخفاض قيمة العملة المحلية كما أدّى أيضا إلى انتشار العملات المزوّرة أو الضعيفة ،وهو ما أضرّ بالأداء النقدي لهاتين الإيالتين ، و كشف عن ضعف النظام النقدي لها و التّبعية للخارج ، وتهريب العملة .

20 -إنّ انتشار الأوبئة و المجاعات ، بالإضافة إلى عوامل أخرى منها السياسة الاقتصادية المتّبعة في هاتين الإيالتين ، وحتى نقص روح المبادرة و حُبّ التملّك و الاحتكار هو ما أدّى إلى إجهاض كل محاولة إصلاح للأوضاع (محاولة حسين باي ،باي تونس) لتنمية هذه المنطقة وتطويرها بما يخدم مصلحة البلاد والعباد.

و في الأخير يمكن القول أن ما توصّلت إليه في هذه الدراسة من نتائج لا يضع حدًّا لدراسة موضوع هذه الشركات و نشاطها في تونس و الجزائر خلال القرنين 17م و 18م بل هي محاولة يجب تدعيمها بدراسات أخرى و مواصلة البحث و التنقيب فيها .

قائمة المصادر و المراجع

أولا: المصادر

1- المصادر الأرشيفية

1- الوثيقة رقم(06) المجموعة رقم 1641 المكتبة الوطنية الجزائرية.

2- الوثيقة رقم(10) المجموعة رقم 1641المكتبة الوطنية الجزائرية.

3- الوثيقة رقم(16) المجموعة رقم 1641المكتبة الوطنية الجزائرية.

4- الوثيقة رقم(45) المجموعة رقم 1641المكتبة الوطنية الجزائرية.

5- الوثيقة رقم (74)المجموعة رقم 1641المكتبة الوطنية الجزائرية.

6- الوثيقة رقم(96) المجموعة رقم 1641المكتبة الوطنية الجزائرية.

7- الوثيقة رقم (105)المجموعة رقم1641 المكتبة الوطنية الجزائرية.

8- الوثيقة رقم (110)المجموعة رقم1641 المكتبة الوطنية الجزائرية.

9- الوثيقة رقم(130) المجموعة رقم1641 المكتبة الوطنية الجزائرية.

10- الوثيقة رقم الصفحة (3)الدفتر رقم 129 الأرشيف الوطني التونسي.

11- الوثيقة رقم الصفحة (7)الدفتر رقم 2062 الأرشيف الوطني التونسي .

12- الوثيقة رقم الصفحة (3) الدفتر رقم2063 الأرشيف الوطني التونسي.

2 – المصادر العربية :

1) ابن دينار أبو عبد الله حمد ابي القاسم القيرواني: المؤنس في أخبار إفريقيا و تونس، تحقيق و تعليق محمد شمام، المكتبة العتيقة ط 3، تونس، 1963.

2) ابن أبي الضياف أحمد: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس و عهد الأمان ، الدار التونسية للنشر ج2 تونس 1977.

3) خير الدين بربروس: مذكرات خير الدين بربروس ، ترجمة محمد دراج ، ط1 الأصالة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010 .

4) محمد فريد المحامي: تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق إحسان حقي، ط1، دار النفائس لبنان 1981 .

5) محمد صالح العنتري: فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة و استيلائهم على أوطانها أو (تاريخ قسنطينة) ، مراجعة و تقديم و تعليق د /يحي بوعزيز (د ط)، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1974.

7) ابن حوقل أبي قاسم بن حوقل النصيبي: صورة الارض (د ط)، منشورات دار مكتبة الحياة. لبنان 1992.

8) عبد الله بن محمد الشويهد: قانون أسواق مدينة الجزائر، تحقيق و تقديم و تعليق: د/ناصر الدين سعيدوني. (د ط) ، دار الغرب الاسلامي، لبنان 2006.

9) الحاج أحمد الشريف الزهار :مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهّار ، تحقيق وتعليق ، أحمد توفيق المدني ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1974.

3 – المصادر المعرّبة :

1) وليام شارل: مذكرات وليام شارل قنصل أمريكا بالجزائر (1816-1824) ترجمة و تحقيق و تقديم :إسماعيل العربي ، (د ط)، الشركة الوطنية للنشر و الإشهار ، الجزائر 1982.

2) ج . أو هابنسترايت: رحلة العالم الألماني هابنسترايت إلى الجزائر و تونس و طرابلس (1145-1732 م) ترجمة و تقديم و تعليق : ناصر الدين سعيدوني ،ط1 ، دار الغرب الاسلامي ، لبنان ، 2008 .

3) وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب و تعليق عبد القادر زبادية ، (د ط) ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1980.

4) جون أندريه بايسونال: الرحلة إلى تونس ، ترجمة محمد العربي السنوسي ، (د ط) ، مركز النشر الجامعي ، تونس ، 2003.

4 – المصادر الأجنبية :

1) Chevaliérs d'Arvieux: Memoires du Chevaliérs d'Arivieux Voyage à Tunis édition kimé Paris. (S.D.E).

2) Jean André Payssonal: Voyage dans la Régence de Tunis 1724.

3) Peysonel Jean André: Voyage dans les Régence de Tunis et d'Alger. Librairie de Gide, Paris 1883.

4) Thomas Shaw: Voyage dans la Régence d'Alger au 18ème siècle traduit de l'anglais par Mac Garthy 1830: éditions Grand-Alger livre, Alger 2007

5) Ventur De Paradis: Alger au 18 ème siècle, 2ème éditions. Editions Bouslama Tunis. (S.D).

5 – المراجع العربية:

- أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر و إسبانيا(1492-1792) ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر ، 1976 .
- أحمد عزّت عبد الكريم: دراسات في تاريخ العرب الحديث، (د ط)، دار النهضة العربية، لبنان ، دون تاريخ الطبع.
- إسماعيل أحمد ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث منشورات مكتبية العبيكان ، ط1، المملكة العربية السعودية ، 1996 .
- امبارك الميلي: تاريخ الجزائر في القديم و الحديث ج3 ، (د ط)، مكتبة النهضة الجزائرية ، الجزائر ، 1964 .
- بالقاسم نايت بالقاسم: شخصية الجزائر الدولية و هيبتها العالمية قبل 1830 م، منشورات دار البعث، ط1، الجزائر ، 1985.
- جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790-1830) ، (د ط) ، منشورات متحف المجاهد ، الجزائر (ب ت ط) .
- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830)،(د ط) المؤسسة الوطنية للنشر و الاشهار الجزائر 2007.
- الجيلالي عبد الرحمان: تاريخ الجزائر العام ، ط1 ، المطبعة العربية، الجزائر ، 1955.
- حسن حسيني عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس ، (د ط) ، الدار التونسية للنشر، تونس 1983
- أحميدة عميراوي: ملخصات و آراء في التاريخ الحديث و المعاصر، دار الهدى الجزائر 2007.
- شارل عيساوي: التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط و شمال إفريقيا، ترجمة سعد رحمي،(د ط)، 1988 لبنان.
- عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ط1 ، (د د ن) ، (د ت ن) .
- عيسى الحسن: تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية، ط1. الأهلية للنشر والتوزيع لبنان ، 2008.
- قاسم أحمد: إيالة تونس العثمانية على ضوء فتاوى ابن عظوم (1574-1600) (د ط) ، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات، تونس ، 2004 .
- محمد الطاهر سخري: مختصر تاريخ الدولة العثمانية، ط1 ، مطبعة المعارف ، الجزائر ، 2008.
- محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين (1792-1830) ،ط2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984 .
- محمد العربي الزبيري: مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث ،ط2 الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر 1985 .
- محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس، ط1 سراس للنشر و التوزيع ، تونس ، 1980.

- محمد دراج: الدخول العثماني إلى الجزائر و دور الإخوة بربروس (1512-1543) ، شركة الأصالة للنشر و التوزيع ، ط1 ، الجزائر ، 2012.
- محمد سهيل طفوش: تاريخ العثمانين، من قيام الدولة إلى الانقلاب عن الخلافة ، ط2 ، دار النفائس ، لبنان 2008.
- محمد علي الصلابي: الدولة العثمانية، عوامل النهوض و أسباب السقوط، ط1،دار الجوزي ،مصر، 1995.
- المنوّر مرّوش:دراسات عن الجزائر خلال العهد العثماني العملة، الأسعار، المداخيل ،(د ط) ج1، دار القصبة للنشر،الجزائر ،2009.
- ناصر الدين سعيدوني:النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1830-1973)، ط2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1985.
- ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، ط1، دار الغرب الاسلامي، لبنان ، 2000.
- يحي بوعزيز: الحالة الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال القرن 19م، أعمال المؤتمر(3) لتاريخ و حضارة المغرب، وهران 1983، (د ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر- 1987.
- يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع دول و ممالك غرب أوربا (1500-1830) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، (د-ط) ، الجزائر ، 1985.

6 – المراجع الأجنبية :

1) Albert Devoulx: Les Archives du consulat Général de France à Alger: Recuéil de doucument innedit, Alger 1865.
2) Amdré.E.Sayous, le commérce des européans, Tunis, (S.E) societe d'éditions, Géographiques, Maritimes et coloniales, Paris 1929.
3) Boubaker Sadok: La Régence du Tunisie en 18ème siècle ses relations commérçials avec les ports de l'Europe, Marséille et Livourne: O.E.R.O.M.H. Zagouane, Tunis 1987.
4) Boutin Abél: Anciénnes relations commerciales et diplomatiques de la France avec la Barbarie (1515-1830) Pedone èditeur, Paris 1902
5) Charles Féraud: Histoire de la Province de Constantine (la calle) TYP. l'association ouvrière: Rue de Trois Couleurs, Paris 1877

6) De Paradis Venture : Alger et Tunisie au 18ème siècle mémoire et obsérvation rassemblés et présentés par Joséph cuapi sindbard, Paris (S.D.E).
7) E. Rouard de card: Traités de la France avec les pays de l'Afrique de Nord(Algerie-Tripolitaire- Tunis-Maroc) Librairie de la cour d'Appel et d'ordre des avocats, 13 rue de soufflat; France 1996
8) F.Elie de la Primaudie: Le commérce et la Navigation de l'Algerie : Revue Algeriènne et colonialle, Paris 1860.
9) Frignet Ernèst: Histoire de l'Association commercial depuis l'antiquité jusqu'en temp actuél: Guillanin éditeur, Paris 1868.
10) Hardy Géorges et autres, Histoire des colonies francaise et de l'expansion de la France dans le monde, Plon librairie, Paris 1931.
11) Henri Lorin: L'Afrique du Nord: Tunisie, Algerie, Librairie ornand colin, Paris 1908.
12) Jean Louis Marie Poiret: Lettre de barbarie (1785-1786) le sycomore, Paris 1980.
13) Karim Mustapha: La Tunisie précolomial: Societé tunisienne de diffusion, Tunisie, V1 (S.D.E).
14)Lucette Valensi: Fellah Tunisien: L'econimie rurale et la vie de la compagnie au 18 ème et 19 ème siécle Noutin Holland 1977.
15)Luis Jean Marie Bonasassieux: Les grands compangies de commerce: Burt Franklin, Paris 1982.
16)M.Arnould, De commerce et Relations Commerciales Exterieures de la France, Buisson, Libre impremerie, paris(S.D)
17)Mongie Smida: Aux origines du commerce Français en Tunisie, Les traités capitulaires, Sud édition, Tunisie 2001.
18)Narcisse Faucon: La Tunisie avant et depuis l'occupation Francaise: Librairie colonial, Paris 1893.

19)Paul Masson: Histoire des établissements et du Commerce Français dans l'Afrique Barbarésque (1560-1793) Hachette éditeur, Paris.
20)Paul Masson: Les compagnie du corail "Etude Historique sur le commérce de Marseille au 16 ème siècle: et les origine de colonisation francaise en Algerie-Tunisie" Fontemoing éditeur, Paris, 1908.
21)Paul Masson: Marséille et colonisation Francaise Barbarie, imprimerie édition: Marseille 1906.
22)Piére Grand Champ: La France en Tunisie au 18 ème siècle, impremerie générale Tunisie 1920.
23)Plantét Eugène: Coréssspendances des Beys de Tunis avec la cours de France (1577-1830) 3T, Flix Alcan.
24)Yvan Debbaasch: La Nation Française en Tnisie (1577-1835), Editions Siry, Paris 1957.

7 – المراجع المعربة :

- عزيز سامح ألتر: الأتراك العثمانيون في شمال أفريقيا، ترجمة محمد عامر ط1، دار النهضة العربية، لبنان 1989.
- عمار حمداني: حقيقة غزو الجزائر، ترجمة لحسن زغدار. (د ط) دار ثالة، الجزائر 2007.
- لوثر-ب-ستوارد، حاضر العالم الاسلامي، ترجمة حجاج انويهض، تعليق شكيب ارسلان ط3، دار الفكر لبنان 1971.

8 – المقالات و الدوريات :

1- خليل الساحلي: الصراع بين قراصنة تونس و الجزائر و البندقية في القرن 17، المجلة التاريخية المغربية العدد 04 ، تونس 1975.
2- رائد سامي حميد الدوري: معاهدة الامتيازات العثمانية الانجليزية 1580، مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية ، جامعة بغداد، المجلد 4 العدد 13، 2012.
3- رائد سامي حميد الدوري: معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية 1536، مجلة جامعة تكريت للعلوم، العراق المجلد 19 العدد 2، 2012 .
4- عائشة غطّاس:التجار الجزائريون من خلال سجلّات القنصلية الفرنسية (1636-1830)، المجلة التاريخية المغربية العدد 62/61 تونس 1991 م.

5- عبد المجيد قدور: النشاط الاقتصادي الفرنسي في الجزائر و تونس خلال العهد العثماني، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري، العدد 28، ديسمبر، 2007.

6- علي الزاوي: دفتر حسابات خاص حول تجارة التونسيين مع مرسيليا خلال (1773-1774)، الحياة الاقتصادية للولايات العربية و مصادر وثائقها في العهد العثماني، منشورات مركز الدراسات و البحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، تونس، 1986.

7- عمار بن خروف: علاقات الجزائر السياسية مع تونس في عهد الدايات (1671-1830 م)، مجلة الدراسات التاريخية جامعة الجزائر، العدد 10، 1997.

8- ليلى الصبّاغ: ملاحظات حول دراسة الاقتصاد العربي في العصر العثماني، الحياة الاقتصادية للولايات العربية و مصادر وثائقها في العهد العثماني (د ط)، منشورات مركز الدراسات و البحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، تونس 1986.

9 – المقالات باللغة الأجنبية :

1- Boubaker Sadok: L'economie de Traités dans la Régence de Tunis au début du 18 ème siècle, Les Comptoire Du Cap Négre avant 1741 in R.H.M N° 53-54 Tunis 1989.

2- Francoit Arnoulet: Les instalations du Comptoire corailleur du Cap Négre au 18 ème siècle, in R.H.M. N° 25-26 Tunis, 1982.

10 – الرسائل المذكرات الجامعية :

1– جميلة معاشي : الأسر المحلية في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10 هـ / 16 م إلى 13 هـ / 19 م ، مذكرة ماجستير ، جامعة قسنطينة ، 1990 م .

2- خرنق مبروكة: العلاقات التونسية الفرنسية خلال القرن 17 م(1605-1705) سياسيا و تجاريا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، إشراف أ.د عمار بن خروف، المركز الجامعي، غرداية 2012.

3– خليفة حمّاش : العلاقات بين الجزائر و الباب العالي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، إشراف الدكتور خليل عبد الحميد عبد العال ، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، 1988 م .

4- عائشة غطّاس: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن 17 م (1619-1694)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف الدكتور مولاي بالحميسي، الجزائر 1985.

5- عبد المجيد قدور:الجالية الفرنسية و دورها الاقتصادي والسياسي في الجزائر أواخر العهدالعثماني(1750-1830)، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الاسلامي، اشراف الدكتور احميدة عميراوي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، الجزائر، 2008.

6- عز الدين بومزو: الضبّاط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزئري ارنست مرسيه، نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف.د. مصطفى حداد، جامعة منتوري، قسنطينة (2007-2008).

7- فلة قشّاعي : النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771 م – 1837 م ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 1990 م .

8- مليكة الشيخ: العلاقات السياسية و الاقتصادية بين تونس و فرنسا خلال القرن 18م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف أ.د عمار بن حروف، المركز الجامعي غرداية 2012.

9- وداد بيلامي،:النفوذ الاقتصادي السياسي ليهود الجزائر (1516-1830) مذكرة مقدمة لنيل المجيستر في التاريخ الحديث، إشراف د/ حميدة عميراوي، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية 2004.

11 – المعاجم و المناجد و الموسوعات :

أ) العربية :

1- بطرس حرفوش و آخرون:المنجد في اللغة و الاعلام،ط14، دار المشرق، لبنان 1986.

2- سهيل صابان:المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، (د ط) مطوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية 2000.

ب) الاجنبية :

Nicolas Baudeau: Encyclopidie methodique de commérce, T1, Librairie Paris (S.D.P).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق الأول :

الحمد لله وحده من عبد الله المتوكل على الله المنصور بعون الله السيد حسن باي صاحب ولاية قسنطينة اعزه الله ونصره فيما قلده وأولاه آمين إلى قبطان البستيون أما بعد بلغ إلينا كتابكم وأقام عندنا مقامكم وفهمنا جميع ماألقيتموه ألينا من أخباركم لاسيما ماعرفتمون من أمر المرجان وأنه حاضر عندكم وإنما تترجون في البحر يشهدن وترسلهم للقايد فتبارك الله بحيث أنك تعزم بإرسالهم لنا، وتبقا (كما وردت) تبعث لنا صندوق بالدراهيم نعطوكم حقه ولابد، بحيث أنك تبعث لنا صندوق مرجان لنا وعرفنا بحساب حقه نرسلهم لكم وأننا حاجتنا به ،و على هذا العمل وأنت خديمنا ولاعتدنا فيك زيادة وكتب على إذنه المشار إليه أعزه الله .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق الثاني

الحمد لله من عبد الله المتوكل على الله المنصور بعون الله الأسعد السيد حسن باي صاحب ولاية قسنطينة أعزه الله ونصره فيما قلده وأولاه آمين. إلى قبطان البستيون أما بعد لقد بلغ إلينا كتابكم وأقام عندنا مقامكم وفهمنا جميع ماألقيتموه ألينا من أخباركم،وماعرفتمون به كله علمناه أما تعلم وأننا كنا قبل هذا نأخذوا من طبرقة أربعة عشر صندوق مرجان واليوم طبرقة بطلت وصرتم أنتم الذي تخدمون المرجان كله متاع طبرقة وغيره وأردتم تبطلون الصندوقين الذي عليكم تبقا الذي أمركم به وعليه يكون عملكم الذي لابد منه ،ساعة وصول أمرنا السعيد هذا إليكم بنفس إطلاعكم عليه تبعث لنا صنادق المرجان الزوج الذي عليكم بجانب الدار الكريمة من غير تقصير منكم ولا تراخي وعلى هذا يكون عملكم وإذا مهلتم بإرساله على الفور فلا تلوم إلا نفسكم وعلى هذا العمل وكتب عن إذنه المشار إليه أعزه الله ونصره أواخر رمضان عام 1159 هـ .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق الثالث

الحمد لله من عبد الله المتوكل على الله المنصور بعون الله الأسعد السيد حسن باي صاحب ولاية قسنطينة أعزه الله ونصره فيما قلده وأولاه آمين إلى القبطان "صاوله" بالبستيون أما بعد بلغ إلينا كتابكم وأقام عندنا مقامكم وفهمنا جميع ماألقيتموه إلينا من أخباركم، لاسيما عرفتمون به من أمر المرجان وأنه لم يكن عندكم المليح سوا ما أخترته ووجهتموه لنا في الصنيدق الصغير فقد بلغ إلينا في حفظ الله وأمانه كثر الله خيرك وما أنت إلا خديمنا ولا عندنا فيك زيادة وأما من أمر البنيان أما الذي أبغيناه لكم لما قدمنا إليكم وهدمنا ماأستوجب الهدم ومن غيره تزيدون حتى حجر واحد ،ولا يكون في بالكم إلا هذا وعليه العمل وكتب عن إذنه المشار إليه أعزه بمنه وكرمه آمين.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق الرابع

الحمد لله وحده وإليه يرجع الأمر كله .

من عبد الله سبحانه حسين القزاز وكيل طبرقة إلى محبنا قبطان القالة السلام عليكم وبعد بلغنا بأنك وصلت إلى القالة مبروك إن شاء الله وتبق إذا تحتق (تستحق) حاجة خبرنا نقضيوا لك واحنا فرحنا فيك ياسر وأنا هبط إلى تونس ولدي نقعد ثلاثة أربعة أيام ونجي لطبرقة وإذا تحب حاجة من تونس خبرني وكنتوا خبرتونا على أنه عندكم زوج مربوطين وتحبوا منا نرسل لكم الفلوكة باش ترسلوهم إلينا ونحن نرسلهم إلى المعظم الأرفع سيدنا علي باي ...إذا كانوا مازالوا عندكم أرسلوهم مع الفلوكة متاعنا

جورجوا حامل الورقة وتبق ترسل لنا زوج حلالي أبقار أنثا (أنثى) وذكر باش نربيهم مع الخيل ولابد وأرسل شوية كاغض (كاغط) ولابد ولدنا لطفي يسلم عليكم والسلام على الوكيل والترجمان والى جملة الكبنية ،ولو كان ماشي ولدي لاهي ماشي معايا إلى تونس وإلا بعثتوا لكم وإذا تحب حاجة خبرنا ،والسلام من حسين القزاز وكيل طبرقة بتاريخ آواخر رجب سنة 1187هـ.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق الخامس

الحمد لله من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع أموره إليه المعظم الأرفع الهمام الأنفع الصدر الوجيه الأمنع مولانا العبد صالح باي أعزه الله تعالى آمين إلى خديمنا قبطان القالة السلام على من إتبع الهدى أما بعد فقد وصل إلينا كتابكم وبما عرفتمونا فيه من أنه لما أتاكم قبطان عنابة واشتورتم معه في سوم رعنا ،ظهر لكم وأنكم لا تأخذوه من عندنا إلا بسوم إثنين وعشرين ريالا لأجلنا الخ ماذكرتم لنا علمناه تعلم وأن ظني أن البيع لكم أحسن من الغير وانتم الذي تزيدونه في السوم لأجلنا لا يضركم ولو ماكان وكيلكم في الجزاير في البيع حشمني وقال لي أن جميع القمح الذي عندكم نشروه وسيدنا الباشا كلمني ماكنت نتعب في القمح ولانرفعه من قسنطينة لاكن القمح ينباع والعيب يبقى في وجوهكم وحيث صرتم تساومونا بالكسر عرفنا أمركم أساس هذا العام فات كيلتم وأنتم أحببتم أرواحكم والذي يحب روحه يقعد وحده والعام الآتي إن شاء الله تعالى حتى حبة لانخليكم تكتالوها لتعرفوا شطارتكم أين توصلكم لاكن احذروا هذا الكلام وابقوه في عقولكم .

وكتب عن إذن المسمى أعلاه دام عزه وعلاه أوائل محرم 1196هـ.

الملحق السادس

الحمد لله يتعرف صحبنا القبطان فيرون أرشده الله آمين.

السلام على من اتبع الهدى وخشي عواقب الردى آمين بحيث... نخبرك به خير تبقى يامحبنا أذا كنت حي وتدور علي تبعث لي الطبيب الكبير ولدي راه ولدك وإذا كنت تدور علي تبعث لنا الطبيب تحب يشوفه وبيات ليلة ويروح وإذا ما لقيت فيه نفاد تبق تحشم الطبيب باش لايجني هذا مانريد منك لو كان للحق ولدي راه ولدك مهواش بعيد عليك وهذا ماعندنا وكتب عن إذن علي باي بن الحاج عبد الله وفقه الله .آمين .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق السابع

الحمد لله تبقى محبنا القبطان فيرون أرشده الله آمين .

السلام على من اتبع الهدى وخشي عواقب الردى آمين ،يستحسن تبقى تبعث اللزمة متاع الباي كيف أصل العادة ولابد أو لابد وفيه كفاية وكتب عن إذن محبكم سيد علي باي بن الحاج عبد الله وفقه الله تعالى بمنه وكرمه آمين .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق الثامن

الحمد لله بيان أسماء نصارى فرنسيس صيادة مرجان سنة 1244هـ.

ـــ بصبرت باسم دوفينق أسبوزط في 19 شوال

ـــ بصبرت باسم لميي أوين في اليوم

ـــ بصبرت باسم فرنصيصك بريلي في اليوم

ـــ بصبرت باسم نكول ويلان في اليوم

ـــ بصبرت باسم أنتون لانشيله في اليوم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق التاسع

هذا أمر سعيد مبارك حميد صدر من الأسعد حسن باي صاحب ولاية قسنطينة أعزه الله ونصره فيما قلده وأولاه يتمسك به قبطان البستيون بيرو على أننا أذناه أن يصلح مخزن الزرع الذي بداخل القالة داخل البرج بحيث يصلح ما فسد في بناية ولا يحدث بناء جديد ولا حجرة واحدة،وأذناه أن يبني حوش للبقر داخل البرج ، والصنادل الذين يقربوا للقالة يرصون بقرب العين تحت الطاحونة ولايقربون الناحية التي فيها مراكب النصارى وعلى هذا العمل فيجب الواقف على أمرنا هذا أن يعمل بما فيه وكتب عن إذنه المشار إليه أسعده الله أوائل جمادي الثانية سنة 1165هـ .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق العاشر

الحمد لله من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع أموره إليه المعظم الأرفع الهمام الأنفع الصدر الوجيه الأمنع مولانا السيد صالح باي أعزه الله تعالى آمين إلى خديمنا قبطان القالة السلام على من اتبع الهدى أما بعد :

فإن كتابكم ورد علينا وعلمنا مافيه من أنكم تريدون الغلق من الوباء لكونكم سمعتم به في عنابة الخ ماذكرتم لنا علمناه نعلم وأننا لم نسمعوا بذلك ولا عندنا منه شيء وانتم حيث أردتم الغلق فأغلقوا وكتب عن المسمى أعلاه دام الله عزه وعلاه آمين.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	01
شكر وعرفان	02
قائمة المختصرات	03
مقدمة	04
الفصل التمهيدي	10
العثمانيون والبحر الأبيض المتوسط	11
انتصاب الحكم العثماني بالجزائر وتونس	13
المجال الجغرافي للدراسة وأهميته الاقتصادية	17
الفصل الأول	24
التقارب الفرنسي العثماني ودوافعه	25
ظهور الامتيازات وأهم معاهدات الامتياز	27
انعكاسات العلاقات العثمانية الفرنسية على الايالتين	38
الفصل الثاني	45
شركات الامتياز في الجزائر	46
شركات الامتياز في تونس	56
نشاط شركات الامتياز في الجزائر وتونس	76
الفصل الثالث	89
الآثار الايجابية لنشاط شركات الامتياز .	90
الآثار السلبية لنشاط شركات الامتياز	94
عوامل زوال شركات الامتياز ومصير الامتيازات	102
خاتمة	112
الملاحق	115
قائمة الصادر والمراجع	138

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملخص

التواجد العثماني و ظهوره كقوة في البحر الأبيض المتوسط خاصة في الحوض الغربي منه وتنامي قوّة الأسبان أدّى إلى ظهور علاقات دولية اكتست ملمح العداء والتصادم ،بهدف بناء كيان و نفوذ واسع، ما جعل دول المغرب العربي طرف تجاذب بين الدولة العثمانية ؛ هذه القوة من جهة ، و إسبانيا من جهة ثانية .

كما أنّ الوجود العثماني هذا أحدث علاقات خاصة مع فرنسا ، هذه العلاقات انعكست على الإيالات المغاربية (الجزائر و تونس خاصة) في مسار علاقاتهما الدولية مع الأوربيين ، التي تراوحت بين علاقات العداء والتصادم أثناء فترات الحرب ، وعلاقات سياسية و تعاون اقتصادي أثناء فترات السلم، ولقد برزت هذه العلاقات في شكل معاهدات تجارية تجلّت مظاهرها في إنشاء شركات ذات طابع تجاري امتدت بنشاطها ما بين الإيالات المغاربية خاصة تونس و الجزائر نظرا لارتباطهما التاريخي والجغرافي لتصبح فيما بعد عنصرا بارزا و نقطة محورية في العلاقات الاقتصادية في البحر المتوسط ، رغم أنها طرحت اختيارا صعبا أمام ايالة الجزائر خاصة ،نظرا للظروف المتوترة التي كانت لا تزال الهجمة الصليبية الإسبانية تهدّد منطقة بلاد المغرب العربي وسواحله.

إنّ الدّارس لنشاط هذه الشركات بين ضفتي البحر المتوسط يلمس مدى حرص القائمين عليها في توسيع نقاط التعامل التجاري تحقيقا لأهداف وأغراض عدة ،كان لها الأثر الواضح على الإيالات المغاربية في مختلف النواحي خاصة الاقتصادية منها في علاقاتهما البينية،منذ ظهور هذه الشّركات و حتى زوالها.

هذه العلاقات المغاربية الأوربية عموما والفرنسية خصوصا كانت خلال العهد العثماني قد تركّزت أساسا في المجال التّجاري ، وكانت خطواتها العملية متمثلة في إنشاء شركات ذات امتياز خاص يميز نشاطها التجاري الواسع في الايالة الجزائرية و يمتدّ حتى الإيالة التونسية للاستفادة من مختلف الثروات و الخيرات التي تزخر بها هاتين الايالتين خلال هذه المرحلة .

و لتتبع النشاط التجاري و آثاره الاقتصادية على الايالتين كان اختياري للموضوع ذي الطابع الاقتصادي الذي أعتقد أنه ذو أهمية يهدف إلى معرفة الجوانب الخفية لهذه الشركات التي اعتبرت هذه المعاهدات و الالتزامات أو الاتفاقيات بين العثمانيين و فرنسا سلاحا تشهره (هذه الشّركات) ضد الإيالة الجزائرية والتونسية حفاظا على المصالح الفرنسية فكان الموضوع موسوما بـ :

" أثر شركات الامتياز في الجزائر و تونس خلال القرنين 11ـ12هـ /17ـ18م"

ـ الإطار الزماني لموضوع الدراسة يمتد بين القرن السابع عشر و الثامن عشر ميلادي والسبب في ذلك أنّ هذه الفترة كانت فترة ازدهار للشّركات التّجارية العالمية وفترة تنافس بين الشّركات الفرنسية في حدّ ذاتها للحصول على موطئ قدم لها في المنطقة أمّا الإطار المكاني فهو الإيالة الجزائرية و التونسية ،خاصة السّواحل الشرقية للجزائر و السواحل الغربية لتونس لما تميزت به هذه المنطقة من حركية تجارية واسعة قامت به هاته الشّركات و مؤسساتها المختلفة خلال هذه المرحلة ، ونظرا كذلك لغنى هذين الإقليمين بمختلف الثروات الزراعية منها والبحرية على السواء إضافة إلى نقاط التشابه التي تجمعهما وفوق هذا الموقع الاستراتيجي للمنطقة.

ـ الخطوات العملية لهذه الامتيازات –كما سبق – كانت ظهور شركات ذات طابع تجاري امتدّ نشاطها و نفوذها بين الإيالات المغربية خاصة تونس و الجزائر ،تمتّعت بجملة من الامتيازات ، وقد طرحت مسألة تطبيق هذه الامتيازات اختيارا صعبا ،و قضية مستعصية في ظل ال ظّروف المتوتّرة التي ميّزتها المرحلة بازدياد الهجمة الصّليبية الإسبانية على بلاد المغرب، وازدادت تعقيدا بعد توسّع و نمو هذه الامتيازات على حساب المصالح الحيويّة للدّولة العثمانية عموما و الجزائر خصوصا.

ـ إنّ ماينا سب دراسة هذا الموضوع هو المنهج التّاريخي الوصفي الاستقرائي الذي يحدّد أهمّ هذه الشّركات ويصف نشاطاتها المختلفة بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي لاستخراج تلك الآثار الاقتصادية النّاتجة عن نشاط هذه الشّركات في الجزائر وتونس خلال فترة مجال الدراسة .

وقد اعتمدت في دراستي للموضوع على الخطة الآتية :

مقدمة : تعرّضت فيها إلى التّعريف بالموضوع و دواعي اختياري له ،و إلى بعض الدراسات السابقة مرفقة بالإشكالية المطروحة والمنهجية المتّبعة في إنجازه ،وتطرّقت فيها للتعريف ببعض مصادر الموضوع ومراجعه.

الفصل التمهيدي : تناولت فيه الظهور العثماني في البحر الأبيض المتوسط والخطوات العملية لانتصاب الحكم العثماني في الجزائر وتونس ،ثم عرّجت إلى المجال الجغرافي للدراسة وأهمّيته الاقتصادية .

الفصل الأول : ذكرت فيه دوافع التّقارب الفرنسي العثماني ، ثم بدايات ظهور الامتيازات وأهمّ معاهدات الامتياز التي عقدتها كل من تونس والجزائر مع فرنسا ،و انعكاس هذه المعاهدات وكذا التقارب العثماني الفرنسي على الايالتين .

الفصل الثاني: خصصته للحديث عن الشّركات الفرنسية التي ظهرت في الايالتين خلال فترة موضوع البحث والنشاط الواسع الذي قامت به فيها .

الفصل الثالث : ركّزت فيه على مختلف الآثار الإيجابية والسّلبية لنشاط هذه الشّركات على الايالتين إضافة إلى عوامل وظروف زوال هذه الشركات ومصير الامتيازات في الايالتين .

الخاتمة : ذكرت فيها ما توصّلت إليه من نتائج من خلال دراستي لهذا الموضوع .

ـ من خلال هذه الدراسة توصّلت إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها في ما يلي :

1 ـ إنّ إقليم بايلك قسنطينة انفرد بمميّزات جعلته أهمّ مقاطعة في الجزائر مثلما أهّلته ليُحْظى باهتمام السلطة العثمانية ، كما كان محطّ اهتمام كبير من الأنظمة الأوربّية ، و الأمر ينطبق كذلك على الغرب التونسي السّاحلي خصوصا بسبب غناه بمختلف الثروات ، كما جعله محطّ اهتمام النظام التونسي .

2 ـ لقد ظهرت أولى خطوات التقارب العثماني الفرنسي من خلال معاهدة الامتيازات و قد انعكس هذا التقارب على الايالتين من الناحية الاقتصادية من خلال إنشاء أول مركز تجاري فرنسي في القالة هو حصن فرنسا (Bastion De France) .

3 ـ لا يمكن إنكار العلاقات الاقتصادية و حتى الاجتماعية التي كانت تجمع بين الإقليمين ، الإقليم الشرقي لايالة الجزائر (إقليم قسنطينة) ، والإقليم الغربي لايالة تونس ، حيث كانت القوافل التجارية تتحرّك ذهابا و إيّابا لنقل مختلف السلع و البضائع جاعلة بذلك حركية اقتصادية دائمة و تجارية مستمرة ، و هو ما أدّى إلى انتشار العملة ، وحتى علاقات تصاهر أو امتلاك للأراضي الزراعية .

4 ـ لقد كانت مسألة الامتيازات مسألة مستعصية منذ البداية بسبب التحفّظ الذي واجهت به الايالتين تلك القرارات العثمانية ، و ازدادت تعقيدا عندما توسّعت لتشمل نشاطات مختلفة بدل النشاط الأول الذي كان الأساس في إرساء دعائم الوجود الفرنسي في إيالات شمال أفريقيا .

5 ـ حملت هذه الامتيازات على خدمة المصالح الحيوية المشتركة وتعزيزها ، و رغم أنّها تخدم مصالح هذه الشركات و من ورائها الدول المنتسبة إليها أكثر ما تخدم مصالح الايالتين إلا أنّها (هاتين الايالتين) لم تبادرا بنقْضِها (المعاهدات) ، بل حافظت على عهدها مع عدم التنازل عن سيادتها أو صلاحياتها ، و إظهار النوايا الحسنة ، و اتّضح ذلك من خلال حوادث الأسْر ، و اعتقد أن هذا نابع من مدى تمسّك الدايات أو البايات (السلطات في هاتين الايالتين) ، بأحكام الشريعة ، و لا يقصد من ذلك الدّفاع عن هؤلاء أو التبرير لأخطائهم .

6 تعدّى نشاط هذه الشركات من النشاط الاقتصادي في المبادلات التجارية أساسا ، و كذا فِدْية الأسْرى إلى تبادل المنافع و حتى للعلاقات الإنسانية – إن صح التعبير – حيث كان يطلب أحيانا الباي إرسال طبيب هذه الشركات لعلاجه ، أو عند الحاجة إليه أو بإرسال الأدوية .

7 لقد بلغ التأثير الفرنسي في الوضع الاقتصادي لهاتين الايالتين مداه فقد تصرّف أصحاب هذه الشركات الفرنسية تصرّف المالكين ، وهو ما يدلّ على الرغبة الاستعمارية الكامنة في نفوسهم والتي لا يمكن تبريرها بالمصلحة الاقتصادية .

8 التدفّق الكبير للعملات الأجنبية في الايالتين أدّى إلى تنوّعها و انخفاض قيمة العملة المحلية كما أدّى أيضا إلى انتشار العملات المزوّرة أو حتى الضعيفة ،وهو ما أضرّ بالأداء النقدي لهاتين الايالتين، و كشف عن ضعف النظام النقدي لها و التّبعية للخارج ، وتهريب العملة .

9 إنّ انتشار الأوبئة و المجاعات ، بالإضافة إلى عوامل أخرى منها السياسة الاقتصادية المتّبعة في هاتين الايالتين ، وحتى نقص روح المبادرة و حُبّ التملّك و الاحتكار هو ما أدّى إلى إجهاض كل محاولة إصلاح للأوضاع (محاولة حسين باي ،باي تونس) لتنمية هذه المنطقة وتطويرها بما يخدم مصلحة البلاد والعباد.

10 – لقد بلغ التأثير الفرنسي في الوضع الاقتصادي لهاتين الايالتين مداه فقد تصرّف أصحاب هذه الشركات الفرنسية تصرّف المالكين ، وهو ما يدلّ على الرغبة الاستعمارية الكامنة في نفوسهم والتي لا يمكن تبريرها بالمصلحة الاقتصادية .

و في الأخير يمكن القول أن ما توصّلت إليه في هذه الدراسة من نتائج لا يضع حدًّا لدراسة موضوع هذه الشركات و نشاطها في تونس و الجزائر خلال القرنين 17م و 18م بل هي محاولة يجب تدعيمها بدراسات أخرى و مواصلة البحث و التنقيب فيها .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

Résumé

— Le Présence ottomane et l'émergence comme une force dans la Méditerranée, en particulier dans le bassin occidental de lui et la montée de la puissance des Espagnols ont conduit à l'émergence de relations internationales drapés caractérisés par l'hostilité et la confrontation, afin de construire une entité et l'influence de la grande, ce qui rend les pays partie du Maghreb à l'attraction entre l'Empire ottoman; cette force d'une part, et l'Espagne d'autre part .

La présence ottomane de cette dernière relation particulière avec la France, ces relations se reflètent sur le Maghreb "Aliyaalat" (Algérie et Tunisie notamment) en cours des relations internationales avec les Européens, qui vont des relations d'hostilité et de collision pendant les périodes de guerre, et les relations politiques et la coopération économique en temps de la paix, et ces relations ont vu le jour sous la forme de traités commerciaux démontrés ses manifestations dans la mise en place d'une nature commerciale des entreprises a étendu son activité entre la Tunisie privé et l'Algérie Maghreb "Aliyaalat" en raison de leur associations historique et géographique devenir plus tard une place importante et le point focal des relations économiques de la Méditerranée, même si elles posent un choix difficile devant "iyaalat" Algérie en particulier, compte tenu des circonstances tendues de l'attaque étaient encore en croisades espagnole menacent la région du Maghreb et de la côte.

L'étudiant de l'activité de ces entreprises entre les deux rives de la Méditerranée touche comment vif ceux qui ont rendu d'élargir les points de faire des affaires pour atteindre les buts et les objectifs de plusieurs, a eu un impact clair sur "iyaalat" du Maghreb dans divers aspects, notamment ceux économiques dans leurs interfaces de relations, depuis l'émergence de ces entreprises jusqu' à sa mort.

Ces relations maghrébines et européennes française en particulier étaient à l'époque ottomane, principalement axé dans le domaine commercial, et elle était des étapes processus représente dans la mise en place d'un privilège spécial qui distingue son généralisée commerciale en "iyaalat" Algérie et se prolonge jusqu'à la "iyaalat" tunisien pour profiter la richesse différente bonnes choses qui abondent dans ces entreprises "iyaalat" Au cours de cette époque .

Et pour garder une trace de l'activité et les effets économiques sur de ces deux "Aliyaalat" était une matière à option de nature économique, dont je pense qu'il est des objectifs importants à connaître les aspects cachés de ces entreprises qui considéraient ces

traités et les engagements ou accords entre les Ottomans et de la France arme Tchehrh (ces entreprises) contre l'Algérie et la Tunisie "iyaalat" préserver intérêts français sur le sujet a été marquée par

" L'impact des sociétés de franchise en Algérie et en Tunisie au cours du 11 ème siècle et 12 H /17 et 18 ad"

Le Cadre temporel pour le sujet de l'étude étend entre le XVIIe siècle et XVIIIe AD La raison en est que cette période a été une période de prospérité pour les entreprises au niveau mondial et la période de concurrence entre les entreprises françaises en soi même de mettre un pied dans la région, tandis que l'espace de trame est "Aliyaalat" algérien et la Tunisie, en particulier les côtes de l'est de l'Algérie et de la côte ouest de la Tunisie ce qui caractérise ce domaine de la mobilité d'entreprise et large a fait ces circonstances entreprises et diverses institutions au cours de cette étape, et compte tenu également de la richesse de ces régions dans diverses richesses agricoles, y compris la Marine, à la fois, en plus des similitudes qui les unissent et au-dessus de cet endroit stratégique de la région.

Des mesures pratiques pour ces privilèges -comme auparavant - était l'émergence d'une des sociétés de nature commerciale étendirent leurs activités et l'influence, en particulier entre la Tunisie et l'Algérie, le "Aliyaalat" marocain, a connu une série de privilèges, a soulevé la question de l'application de ces privilèges choix difficile, et question épineuse à la lumière des conditions de tension qui avantage phase de plus en plus d'attaque croisé sur le pays de Maroc espagnol, et compliquée davantage après l'expansion et la croissance de ces privilèges au détriment des intérêts vitaux de l'Empire ottoman en général et en particulier l'Algérie.

Le relief depuis l'étude de ce sujet est l'induction d'approche descriptive historique qui détermine le plus important de ces entreprises et décrit les diverses activités en plus de la méthode inductive pour extraire ces effets économiques résultant de l'activité de ces entreprises en Algérie et la Tunisie dans le domaine de la période d'étude.

J'ai Ont adopté dans mon étude le sujet et le plan suivant :

Introduction: exposé à la définition de l'objet et de ses matières optionnelles, et à certaines études antérieures attachées problématique soulevée et la méthodologie utilisée pour .réaliser, et touché sur la définition de certaines des sources de l'objet et son commentaire.

Le chapitre d'introduction: il a abordé la ottoman apparaissant dans la mer Méditerranée et les mesures pratiques pour la construction de la domination ottomane en Algérie et en Tunisie, puis entravé à la portée géographique de l'étude et de l'importance économique.

Chapitre I: en indiquant les motifs du rapprochement ottoman français, puis les débuts de l'émergence des privilèges les plus importants et les traités de privilèges détenus par la Tunisie et l'Algérie avec la France, et la réflexion de ces traités, ainsi que le rapprochement français le deux "Aliyaalat" ottoman.

Chapitre II: approprié pour parler des entreprises françaises qui ont émergé au cours de la période "Aliyaalat" du vaste sujet des activités de recherche menées par eux.

Chapitre III: axée sur les différentes activités positives et négatives de ces entreprises sur les effets les deux "Aliyaalat" en plus des facteurs et les circonstances de la disparition de ces entreprises et le sort des privilèges dans "Aliyaalat" .

Conclusion: la carte de Y où les résultats de mes études sur ce sujet Grâce à cette étude a révélé un certain nombre de résultats peuvent être résumés comme suit :

1) province Le 'Bailekk' Constantine seul lui les avantages les plus importants de la province en Algérie a fait comme lui a permis de recevoir l'attention de la puissance ottomane, comme l'a fait l'objet de beaucoup d'attention de systèmes européens, et cela vaut aussi pour la Tunisie de l'Ouest côtière, notamment en raison de la richesse des différentes ressources, et en faire un centre de l'attention du régime tunisien.

2) Les premières étapes de la convergence ottoman français a vu le jour à travers le traité de privilèges et cela se reflète sur la convergence les deux "Aliyaalat" économique grâce à la création du premier centre commercial français à El Kala est une forteresse France (Bastion de France) .

3) On ne peut pas nier les relations économiques et, la région orientale de "iyaalat" Algérie (Constantine) région, la région occidentale du Aaalh Tunisie, où les caravanes commerciales qui vont et viennent à transporter des marchandises diverses, ce qui rend encore sociale qui ont été recueillies entre les deux régions, il la situation économique de la cinétique et commercial continue, et elle ce qui a conduit à la propagation de la monnaie, et même les relations Tsahir ou posséder des terres agricoles.

4) Il était une question de privilèges problème insoluble dès le départ en raison de la réservation auquel est confronté le "Aliyaalat" ottoman ces Décisions, et complique encore

lorsque élargi pour inclure différentes activités au lieu de la première activité, qui était la base pour jeter les bases de la présence française en Afrique du Nord "Aliyaalat".

5) On travaillé ces privilèges sur les intérêts vitaux communs et promouvoir le service, et même si elle sert les intérêts de ces entreprises et de derrière, les pays affiliés plus de ce qui sert les intérêts de "Aliyaalat". mais ils (les deux) n'a pas résolu leur dénoncer (traités), mais il a maintenu une époque sans renonciation sa souveraineté ou pouvoirs, et montrent de bonnes intentions, et il se trouve que dans les familles incidents, et je pense que cela découle de la mesure de l'adhésion à des accoucheuses traditionnelles ou Beys (les autorités de ces "Aliyaalat", les dispositions de la loi, et ne sont pas destinées que la défense de ces derniers ou pour justifier leurs erreurs.

6) A dépassé l'activité de ces entreprises de l'activité économique dans le commerce principalement, et une rançon de prisonniers ainsi que des avantages mutuels et des relations, même humains - pour ainsi dire - où il a été parfois demandé d'envoyer un médecin Albay ces entreprises à traiter, ou lorsque vous avez besoin d'envoyer ou de drogues.

7) Je suis arrivé à l'influence française dans la situation économique de la gamme deux "iyaalat" a agi propriétaires de ces sociétés françaises ont agi propriétaires, ce qui indique la volonté coloniale sous-jacente dans les qui ne peut être justifiée par l'intérêt économique.

8) afflux de devises étrangères dans "Aliyaalat" conduit à la diversité et à la dépréciation de la monnaie locale également conduit à la propagation de la fausse monnaie ou même faible, ce qui a nui au rendement de la trésorerie de ces "Aliyaalat", et a révélé la faiblesse du système monétaire avec et de subordination à l'extérieur, et la contrebande de monnaie.

9) La propagation des épidémies et des famines, en plus d'autres facteurs, y compris la politique économique dans ces "Aliyaalat", et même un manque d'esprit d'entreprise et l'amour de la propriété et le monopole qui a conduit à l'avortement de chaque tentative de remédier à la situation (essayez Hussein Bay, le Bey de Tunis) pour le développement de cette région et de développer pour servir les intérêts du pays et du peuple.

10) Je suis arrivé à l'influence française dans la situation économique de la gamme deux "Aliyaalat", a agi propriétaires de ces sociétés françaises ont agi propriétaires, ce qui démontre la volonté coloniale sous-jacente dans les qui ne peut être justifiée par l'intérêt économique.

Et enfin, nous pouvons dire que les résultats de cette étude, les résultats ne mettent pas fin à l'étude de ces entreprises et de leurs activités en Tunisie et en Algérie au cours des siècles, 17 ad et 18 ad, mais est une tentative devrait être renforcée nouvelles études et recherches et l'exploration continue.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

Abstract

__ Ottoman presence and appearance a force in the Mediterranean, especially in its western basin and the growing of the Spaniards force led to the appearance of international relations which draped hostility feature and confrontation, in order to build an entity and large power ,this made the Maghreb countries a part to the attraction between the Ottoman Empire; this force on the one hand, and Spain on the other hand.

Also The Ottoman presence made relationship especially with France, these relationships reflected on the Maghreb "Aliyalat" (Algeria and Tunisia in particular) in international relations with the Europeans, which ranged from hostility relationships and collision during periods of war, and political relations and economic cooperation during peace times, these relationships have emerged in the form of commercial treaties demonstrated its manifestations in the establishment of a commercial companies nature firms extended their activity between the Maghreb "Aliyaalat" especially Tunisia and Algeria due to their with historical and geographical the association become later prominently feature and an axial point of economic relations in the Mediterranean, although they posed a difficult whch still the Spanish cruder attack threaten the region of the Maghreb and its coasts choice in front of "Aliyaalat" of Algeria especially, due to the strained circumstances.

The studier of the activity of these companies between the two shores of the Mediterranean touches how keen those who made it to expand the points of doing business to achieve several the goals and purposes, had a clear impact on the Maghreb "Aliyaalat" in various aspects, especially the economic ones in their intra-relations, since the appearance of these companies and until its demise .

These Maghreb European relations and French especially were during the Ottoman era has mainly focused in the commercial field, and its practical steps represented in the establishment of companies a with special privilege distinguishes its commercial widespread activity in Algerian "Aliyaalat" and extends until the Tunisian "Aliyaalat" to benefit from its different wealth and good things that abound in these "Aliyaalat during this period .

And to follow the commercial activity and its economic effects on "Aliyaalat" was an optional subject of an economic nature, which I think it is important aims to find out the hidden aspects of these companies which considered these treaties and commitments or agreements between the Ottomans and France a weapon (these companies) against the Algerian and Tunisian "Aliyaalat" preserving French interests topic was marked by :

"The impact of franchise companies in Algeria and Tunisia during the 11th century and 12 H / 17 and 18 ad "

Temporal frame for the subject of the study extends between the seventeenth century and eighteenth AD. The reason for this is that this period was a period of prosperity for international business companies and the period of competition between French companies itself to get a foothold in the region, while the spatial frame is Algerian and Tunisia "Aliyaalat" , especially the coasts of the Eastern Algeria and Western coast of Tunisia because this area of characterized wide business mobility which has been done by these companies and various institutions during this stage, and by also due to the richness of these regions it's with various agricultural wealth, including the Navy, both in addition to the similarities, which are united and above this strategic location of the area .

Practical steps for these privileges -as previously - was the appearance of a commercial companies. their activities and influence spread, especially between Tunisia and Algeria ,benefit many privileges. the application of these privileges difficult choice has raised, and intractable issue in light of the strained conditions that was cha phase increasingly Crusader attack on the country's Spanish Morocco, and further complicated after the expansion and growth of these privileges at the expense of the vital interests of the Ottoman Empire in general and especially Algeria .

The relief since the study of this subject is the historical descriptive approach inductive which determines the most important companies and describes the various activities in addition to the inductive method to extract those economic effects resulting from the activity of these companies in Algeria and Tunisia in the field of the study period .

Have adopted in my study of the subject on the following plan :

Introduction: exposed to the definition of the subject and why I' chose it, and to some previous studies attached problematic raised and the methodology used to accomplish, and touched on the definition of some of the sources of the subject and a review .

The introductory chapter: it addressed the Ottoman appearing in the Mediterranean Sea and the practical steps for the erection of the Ottoman rule in Algeria and Tunisia, then hobbled to the geographical scope of the study and its economic importance .

Chapter I: stating the motives of the French rapprochement Ottoman, then the beginnings of the appearance of the most important privileges and privilege treaties held by both Tunisia and Algeria with France, and the reflection of these treaties, as well as the French Ottoman rapprochement to the "Aliyaalat" .

Chapter II: appropriated to talk about the French companies that have emerged in "Aliyaalat" during the period which is the subject of the research and the large activity carried out by them .

Chapter III: focused on the various positive and negative effects of the activity of these companies on "Aliyaalat" in addition to the factors and circumstances of the demise of these companies and the fate of privileges in "Aliyaalat" .

Conclusion: the results Y through my studies on this subject .

I' elicit Through this study Y found a number of results. They can be summarized as follows :

1) The Bilkk Constantine province alone made him the most important advantages of the province in Algeria as enabled him to receive the attention of the Ottoman power, as has been the focus of much attention from European systems, and it also applies to the Tunisian coastal West, especially because of the richness of different resources, and make it a focus of attention of the Tunisian regime .

2) The first steps of the French Ottoman convergence has emerged through the Treaty of privileges and this has been reflected on the convergence "Aliyaalat" "Aliyaalat" Alayalten economically through the creation of the first French shopping center in El Kala is a fortress France (Bastion De France) .

3) we can not deny the economic relations and even social which was gathered between the two regions, the eastern region of "Aliyaalat" Algeria (Constantine) region, and the western region of "Aliyaalat" Tunisia, where the trade caravans moving back and forth to transport various goods and merchandise, making it the kinetics economic standing and commercial continuous, and is what led to the spread of the currency, and even relationships Tsahir or owning agricultural land .

4) It was a question of privileges intractable issue from the outset because of the reservation faced by the Ottoman "Aliyaalat" those decisions, and further complicated when expanded to include different activities instead of the first activity, which was the basis for laying the foundations of the French presence in North Africa "Aliyaalat" .

5) these privileges worked on shared vital interests and promote the service, and although it serves the interests of these companies and from behind, affiliated countries over what serves the interests of "Aliyaalat" but they (the two "Aliyaalat") did not resolve their denounce (treaties), but maintained an era with no "Aliyaalat" waiver its sovereignty or powers, and show good intentions, and it turns out that through families incidents, and I think that this stems from the extent of adherence to traditional birth attendants or Beys (the authorities in these "Aliyaalat", the provisions of the law, and is not intended that the defense of these or justification for their mistakes .

6) the activity of these companies exceeded from the economic activity in the trade mainly, and a ransom of prisoners as well as to the mutual benefits and even human relationships - so to speak - where he was sometimes asked to send a doctor Albay these companies to treat it, or when you need to send or drugs .

7) I've reached the French influence in the economic situation of the two "Aliyaalat" range has acted owners of these French companies acted owners,

which indicates the underlying colonial desire in them which can not be justified by economic interest .

8) large inflow of foreign currencies in "Aliyaalat" led to diversity and local currency depreciation also led to counterfeit currency spread or even weak, which hurt the cash performance of these "Aliyaalat" , and revealed the weakness of the monetary system with and subordination to the outside, and the smuggling of currency .

9) The spread of epidemics and famines, in addition to other factors, including economic policy in these "Aliyaalat" , and even a lack of entrepreneurial spirit and love of ownership and monopoly is what led to the abortion of each attempt to repair the situation (try Hussein Bay, the Bey of Tunis) for the development of this region and develop to serve the interests of the country and people .

10) I've reached the French influence in the economic situation of the two "Aliyaalat" range has acted owners of these French companies acted owners, which demonstrates the underlying colonial desire in them which can not be justified by economic interest .

And at last we can say that the findings in this study, the results do not put an end to the study of these companies and their activities in Tunisia and Algeria over the centuries, 17 **th** and 18 **th** ad, but is an attempt should be strengthened further studies and continuing research and exploration.